قال الله تعالى: كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

مجلة مختارات

www.hizb-ut-tahrir.info
من المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

حزب التحرير
المكتب الإعلامي المركزي

يسلط هذا العدد الضوء على الحملة العالمية التي ينظمها القسم النسائي "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية". وتضم موضوعات مهمة مثل الانهيار العائلي والأدوار المحورية للحكومات في ترسيخ المفاهيم الغربية. بالإضافة إلى ذلك، أهمية الزواج والأسرة، وكيفية تحقيق السكينة والحفاظ عليها، والدور الحيوي للخلافة في ضمان ذلك.

مختارات ٨٩ - صفر ١٤٤٠ هـ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨م

الكلمة الافتتاحية

تعاني الأسر اليوم في جميع أنحاء العالم من أمراض مختلفة تؤثر على الأسر كلها؛ المسلمة وغير المسلمة؛ حيث الانهيار الاجتماعي أصبح نتيجة طبيعية. فقد أُسيء فهم الأدوار، وتم التخلي عن المسؤوليات كما تجوهلت القيم وأهمل السلوك. يقع الرجال والنساء في متاهة من الحيرة ويبحثون عن معالجات من شأنها تصحيح وضعهم الشخصي: كيف يمكن أن نكون أفضل كزوجات، وكيف نجد السكينة التي نحتاج إليها حاجة ماسة، كيف نربي أطفالنا كأبوين، لبناء جيل المستقبل في المجتمع. ومع ذلك يتم تجاهل الأدوار والواجبات التي حُددت بوضوح من قبل الشريعة الإسلامية لضمان نجاح النسيج الاجتماعي للنظام الإسلامي. تُلقى القيم الأجنبية المستوردة وترمى في وجه الأسر المسلمة، هذا غير ذكر الأعراف والتقاليد غير الإسلامية المتخلفة التي تضيف إلى ثقل العقبات التي تحظى أحياناً باهتمام أكبر من الأحكام والقيم الإسلامية.

وبسبب هذا التدهور اللولبي، أطلق القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير حملة بعنوان "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية" لمعالجة هذا الوضع وذلك على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى توضيح واقع وأسباب الأزمة، والمرحلة الثانية مناقشة الأجندة العلمانية التي تقوم على معارضة القوانين الاجتماعية والأسرية الإسلامية، وأخيراً تتطرق المرحلة الثالثة إلى الكيفية التي حمى بها الإسلام والحكم الإسلامي الزواج والأسرة. وستبلغ الحملة ذروتها في مؤتمر عالمي ستحضره متحدثات من جميع أنحاء العالم يتحدثن عن هذه الأمور المُلحة ويلقين الضوء على معالجات قابلة للتطبيق قائمة على أساس الإسلام.

وقد تم تخصيص هذا العدد من مختارات للحملة العالمية التي ينظمها القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير، "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية". وتضم هذه القضية موضوعات مهمة تتراوح ما بين تفسير الانهيار العائلي في مختلف البلاد في الغرب وفي جميع أنحاء البلاد الإسلامية، والأدوار المحورية للحكومات في ترسيخ المفاهيم الأجنبية وذلك كالحركة النسائية الداعية إلى المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة العاملة في العمالة، وتقويض دور الأمومة والأسرة. بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا العدد الضوء على أهمية الزواج والأسرة، وكيفية تحقيق السكينة والحفاظ عليها، والدور الحيوي للخلافة في ضمان التوازن المتناغم على المستوى الشخصي وعلى المستوى المجتمعي في المجتمع الإسلامي.

فريق مجلة مختارات

صفر ١٤٤٠ هـ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

مختارات من المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محتويات العدد

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الكلمة الافتتاحية	٢	بيان صحفي: حملة عالمية: "الأسرة: التحدّيات والمعالجات الإسلامية" يطلقها القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير	٤
علمنة قوانين الأسرة جزء من سياسة الأنظمة الفاسدة في البلاد الإسلامية ضمن حملة "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية"	٥	هل يرفضون "الزواج المبكر" حقاً؟! ضمن حملة: الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية	٦
كيف تصون قيم الإسلام والخلافة الأمومة	٧	كيف دمرت الحركات النسوية الأسرة الجزء الأول النسوية: ذِئْبٌ في ثَوْبِ حَمَل	٩
ماذا نريد؟؟ إنهاء ولاية الرجل على المرأة، أم إنهاء ولاية الغرب على الأمة؟؟	١١	الزواج في الإسلام ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾	١٣
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ الزوج الصالح متمثلا في رسول الله محمد ﷺ	١٥	«يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»	١٧
الطّلاق حلال وإن كان أبغضه	١٩	الإخلال الكبير في وضع الأسرة (الجزء الثاني): الليبرالية تقلص حجم الأسرة	٢١
الأسرة هي الأصل في مجال عمل المرأة (أمّ وزوجة وربّة بيت)	٢٣	كيف تمت حماية الحياة الأسرية والأمومة بموجب الشريعة الإسلامية في الخلافة العثمانية	٢٥
تحريف الرأسمالية لمفهوم الزواج إفساد يخالف الفطرة ويهدد بُنية الأسرة	٢٧	"انهيار الأسرة" في المجتمعات الغربية العلمانية الجزء الثاني أسباب الانهيار الأسري في الدول العلمانية الغربية	٢٩
حين تهدم وسائل التواصل الإلكتروني البيوت العامرة وتفرق أهلها!	٣٢	كيف دمرت الحركات النسوية الأسرة الجزء الثالث كيف طورت الحركة النسوية ازدراءها تجاه الزواج والأمومة والأسرة التقليدية اعتبار الاعتماد الاقتصادي على الزوج والأعمال المنزلية وما يتعلق بالأمومة إهداراً لقدرات المرأة	٣٣
الأسرة المسلمة والفصام النكد	٣٥	العنف ضد النساء والأطفال وباء مستورد من الغرب العلماني	٣٧

مجلة مختارات

مختارات من المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
تحوي في طياتها بعض ما تم نشره على موقع المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير وإذاعته.
إصدارات حزب التحرير، الولايات، المكاتب الإعلامية، الناطقين الرسميين والممثلين الإعلاميين لحزب التحرير تعبر عن رأي الحزب، وما عدا ذلك فهو يعبر عن رأي كاتبه وإن نشر في مواقع حزب التحرير أو مجلة المكتب الإعلامي المركزي.
يجوز الاقتباس وإعادة نشر ما تصدره المجلة أو موقع المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير، شريطة أمانة النقل والاقتباس ودون بتر أو تأويل أو تعديل، وعلى أن يُذكر مصدر ما نقل أو نشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
المركزي

الأربعاء، ٢٣ محرم ١٤٤٠هـ | ٢٠١٨/١٠/٠٣م | رقم الإصدار: ١٤٤٠هـ / ٠٠٣

حملة عالمية: "الأسرة: التحدّيات والمعالجات الإسلامية" يطلقها القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مترجم

بيان صحفي:

في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨م سيطلق القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير حملة عالمية مهمة بعنوان "الأسرة: التحديات والحلول الإسلامية"، والتي ستُختتم بمؤتمر نسائي عالمي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ستحضره عدد من المتحدثات من حول العالم.

إن البناء الأسري القوي والمتماسك هو أساس المجتمعات القوية والمستقرة والناجحة. فالأسرة هي الأساس في توفير الدعم الجسدي والعاطفي والمادي وفي تحقيق سعادة أفرادها وضمان الرعاية الحقيقية والتنشئة الصحيحة للأطفال. لكن اليوم نواجه أزمة تؤثر على انسجام ووحدة الحياة الزوجية والأسرية في المجتمعات حول العالم، بما فيها تلك الموجودة في البلاد الإسلامية.

إن استيراد الحضارة الغربية للعالم الإسلامي، بما فيها من حريات جنسية ليبرالية مدمّرة، وأنماط حياة ذاتية المتعة، وقيم رأسمالية مادية، ومفاهيم نسوية مسببة للخلاف كالمساواة بين الجنسين، ومن خلال وسائل الإعلام كصناعة الترفيه ونظم التعليم ووسائل التواصل الإلكتروني والمنظمات النسوية، كل هذا هز وقوّض مؤسسة الزواج وتسبب بوباء انهيار الأسر. وكل هذا أصبح أكثر سوءًا بوجود تقاليد عربية وآسيوية وأفريقية غير إسلامية في بلادنا الإسلامية والتي تحمل وجهات نظر وممارسات مؤذية تسببت بفوضى وعدم انسجام في الحياة الزوجية والأسرية. كل هذا، إضافةً إلى فقدان الفهم الصحيح لأحكام النظام الاجتماعي الإسلامية، أدى إلى توقعات سلبية عن الزواج، موجداً التباساً في ما يخص أدوار وحقوق الرجال والنساء في الحياة الزوجية والأسرية، مما تسبب بارتفاع حاد في العلاقات خارج إطار الزواج والعنف الأسري والطلاق في صفوف المسلمين حول العالم. هذا كله أيضا تسبب بتأخير سن الزواج، وتقليل قيمة الأمومة وأزمة في الخصوبة بسبب اختيار الأزواج لعدد أقل من الأطفال...

وقد قامت أنظمة الحكم العلمانية الفاسدة في المنطقة بتسهيل هذا الانهيار الذي تتعرض له الحياة الأسرية في البلاد الإسلامية من خلال ترويجهم وتطبيقهم للقيم والسياسات والأنظمة الليبرالية والعلمانية الرأسمالية مما تسبب بنشر أفكار وأنماط حياة لا أخلاقية في مجتمعاتنا.

علاوة على ذلك، فقد بذلت هذه الأنظمة بالتوافق مع الحكومات الغربيّة والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والحركات النسوية جهدا كبيرا من أجل إعادة تشكيل القوانين الاجتماعية والأسرية الإسلامية حسب الخطوط الليبرالية والعلمانية، إضافة إلى تقوية قيم المساواة بين الجنسين والليبرالية في البلاد الإسلامية والتي زرعت أساسا بذور الدمار الاجتماعي في المؤسسات. فوضعية الوحدة الأسرية في الأمة الإسلامية تتبع وبشكل مقلق الطريق نفسها نحو الدمار الذي نراه في الغرب حيث البنية الأسرية آخذة بالذوبان. هذا على الرغم من حقيقة أن القوة والوحدة والانسجام في الحياة الأسرية كانت فيما مضى صفة مميزة للأمة الإسلامية.

إن الحياة الزوجية والأسرية التعيسة والمنفصلة والمفككة تسبب فوضى عاطفية كبيرة لكل من يرتبط بها ويمكن أن يكون لها أثر مدمر على الأطفال والأفراد والمجتمعات. ولهذا فإنه من المهم أن نلفت الأنظار وبشكل جدي إلى هذه الأزمة في تماسك الأسرة وحفظها من الدمار.

ففي هذه الحملة والمؤتمر المؤثر سنلقي الضوء على مخاطر تغيير شكل البنية الأسرية في العالم اليوم. وسنقوم بالتعريف عن العوامل الأساسية التي تسبب الأذى لمؤسسة الزواج ولانسجام الحياة الأسرية بما فيها دور الإعلام والحكومات في تأجيج هذه الأزمة. وسنفضح الأجندة المحلية والعالمية لعلمنة الأسرة الإسلامية والقوانين الاجتماعية لإبعاد المسلمين أكثر عن دينهم. وبشكل حاسم سنقوم بعرض النظام الاجتماعي الإسلامي ونوضح كيف أن رؤيته الفريدة لتنظيم العلاقات بين الجنسين - إضافة إلى أسسه وقيمه وأحكامه السليمة والتي تتضمن تعريفًا واضحًا للأدوار ولحقوق الرجال والنساء في الحياة الأسرية - يمكنها حماية الزواج وتوفير الهدوء والانسجام في الحياة الزوجية، وإعطاء الأمومة حقها في المكانة الرفيعة التي تستحقها وتأسيس والحفاظ على وحدات أسرية قوية وموحدة. كما أن هذه الحملة والمؤتمر سيوضحان الدور الأساسي للحكم الإسلامي في ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله، في بناء ونشر وحماية الوحدات الزوجية والأسرية القوية لبيان كيف أن الإسلام هو بالفعل حصن الأسرة!

يمكن متابعة الحملة على الرابط:
www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/hizb-campaigns/55002.html
وعلى صفحة الفيسبوك:
www.facebook.com/WomenandShariaAR

د. نسرين نوّاز
مديرة القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

ضمن حملة "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية"

علمنة قوانين الأسرة جزء من سياسة الأنظمة الفاسدة في البلاد الإسلامية

بعد أن تمكن الغرب الكافر من إسقاط الخلافة العثمانية وإنشاء دويلات هزيلة عميلة له في البلاد الإسلامية، ضاعف جهوده لعلمنة المجتمعات في بلاد المسلمين، لتدين الشعوب بمبدئه كما دانت له الأنظمة، وأنفق لذلك المليارات وأنشأ ودعم منظمات حقوقية محلية ودولية مثل الحركة النسوية النوعية "Gender Feminism" لابتداع قوانين انحلالية، والعمل على تقنينها دوليا، أو من خلال طغمة الفساد الحاكمة والمشرِّعة في بلادنا، مستهدفين الأسرة المسلمة وأهم مكوناتها المرأة (أماً، زوجة، ابنة) تحت مسميات الحرية الشخصية، والمساواة، وصحة المرأة الإنجابية، ووقف العنف ضد المرأة وفي الأسرة... الخ.

وقد وجدنا تدحرجا مخزيا متربصا بثقافة الأمة، لا يحول دون تسارعه إلا الخوف من الرفض الصارم من قبل الأمة، وافتضاح النوايا (الإصلاحية)... وما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو - إلا واحدة من تلك الأمثلة على ذلك، هذه الاتفاقية التي وقعتها تقريبا جميع الدول العربية، وكانت مصر أولى الدول الموقعة عام ١٩٨١، وكانت "فلسطين" آخرها سنة ٢٠٠٩. وتعهدت تلك الدول الموقعة بتقديم تقرير سنوي عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد (وفق ما نصت عليه المادة ١٨ من هذه الاتفاقية)..

والناظر في أجندة بنود سيداو وغيرها من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل CRC، يجدها جميعها تستهدف الأسرة ومكوناتها بشكل شنيع لا يتوافق مع الفطرة الإنسانية ولا شريعة الرحمن، ومن ذلك: العمل على القضاء على الشكل النمطي للأسرة (أب وأم وأطفالهما)، وضمان حق الشذوذ الجنسي وعدم تجريمه، ونشر الثقافة الجنسية في المدارس، وتقوية حقوق الأبناء برفع سلطة الآباء عنهم، وتفعيل آليات لإفقاد الأسرة وظائفها بالطعن في القوامة، وإدماج الزوجة الأم في التنمية بهدف الإضرار بواجبات الأمومة.

ولا زالت المؤسسات الحقوقية النسوية تعمل بدأب ونشاط لتفعيل جميع المقررات بشكل أسرع، وتمريرها عبر المجالس التشريعية. ففي فلسطين أنشأت "السلطة الفلسطينية" وزارة شؤون المرأة في ٢٠٠٣ ومهمتها المعلنة: العمل على دمج قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) في مختلف السياسات والبرامج والخطط الوطنية. (الملتقى الفكري العربي ٢٠٠٣ ص ٨٤).

وقد تمخض عنها مؤسسات نسوية تجتهد لنشر التوعية على ذلك بين الجمهور والنضال عند أصحاب القرار لتحقيق المساواة بين الجنسين وفق وثيقة سيداو، كذلك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وخروجه بوثيقة حقوق المرأة سنة ١٩٩٤ بالتعاون مع لجنة التنسيق للنهوض بالمرأة المنسجمة تماما مع وثيقة بيجين. (الوقائع الفلسطينية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ العدد ٤٩). وقد حققت الحملة من أجل قانون الأسرة الفلسطيني بعض المطالبات تشريعيا في:

١- إقرار قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٥ القاضي بوجوب إقحام المرأة في العمل السياسي والانتخابات التشريعية انتخابا وترشيحا ومقاعد.

٢- قرار مجلس الوزراء رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بنظام عمل النساء ليلا ٨ مساء - ٦ صباحا إذا كان العمل في الفنادق والمطاعم والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والمستشفيات والمصحات والصيدليات وما شابه.

٣- تعميم رقم (٢٦١١/٣) الصادر عن دائرة الجنسية والجوازات بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢، وينص على أنه لا يلزم موافقة الزوج للزوجة وكذلك ولي الأمر للابنة البالغة فوق ١٨ سنة للحصول على جواز سفر فلسطيني. والمادة ١٠ + ١١ من القانون الفلسطيني المعدل تنص على عمل السلطة بلا إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان ومنها الحرية الشخصية كحق طبيعي مكفول لا يمس. (القانون الفلسطيني المعدل). (موقع المقفى).

أما في مصر فقد أفرزت التعديلات القانونية للأسرة المسلمة فسادا لرباطها الغليظ، مما ساهم في مزيد من التدهور على المستوى الاجتماعي. يقول الكاتب عادل عامر في مقال له على موقع ديوان العرب بعنوان "القوانين الفاسدة المصرية"، نشر بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٢ (إن ٩٥٪ من القوانين مخالفة للشريعة الإسلامية، وانعكس ذلك على زيادة الزواج العرفي والطلاق والأسر المفككة، إن هناك قوانين ظالمة لا بد من السعي الجاد إلى تغييرها وفقا للشريعة وأهمها: قانون الخلع المادة ٢٠ لسنة ٢٠٠٠م، وقانون المراجعة خلال ٦٦ يوما، وقانون سن الحضانة الذي وصل إلى ١٥ سنة، وقانون الرؤية الظالم والذي حرم الأب من رعاية أبنائه، وحرم الجد والجدة من رؤية أحفادهم، وكذلك العم والعمة. وقانون الولاية التعليمية للحاضن، وعدم اشتراط موافقة الزوج لسفر الزوجة، والسماح للزوجة التي أنجبت من غير زوجها بتسجيل الطفل بدون اسم الأب).

لقد بلغ إجمالي عدد حالات (الزواج) العرفي لسنة ٢٠١٤ في مصر ٨٨ ألف حالة (اليوم السابع ٤ كانون أول ٢٠١٧). وأكثر من ربع مليون حالة انفصال في سنة ٢٠١٥ أكثرها يعود إلى سوء استغلال قانون الخلع، بحسب ما نشر موقع RT الروسي بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعنوان: "مصر الأولى عالميا في حالات الطلاق".

عدا عن تحديد سن الزواج للزوجة بـ١٨ سنة كما هو معمول به في مصر وكذلك الأردن حسب المادة ٧ لقانون الأحوال الشخصية الأردني المعدل (جريدة الرأي بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٨)، والعمل جار على إقرار ذلك في فلسطين بدعوى محاربة الزواج المبكر والتفكك الأسري.

وفيما يخص حق الشذوذ الجنسي، فإنه لا يوجد أي قانون في السلطة الفلسطينية أو الأردن أو مصر يحرم "المثلية" أي الشذوذ أو يجرمها طالما بالتراضي!! وقد شهدت مصر مهرجانا للشاذين في ٢٣ أيلول ٢٠١٧ شارك فيه الآلاف ورفعت فيه أعلام (الفخر) المثلية على مرأى ومسمع وحماية من السلطات... وفي الأردن نظمت فعاليات عدة لمشروع ليلي (الشواذ جنسيا) أضخمها في ١٤ آب ٢٠١٥ على المدرج الروماني في جرش، إضافة إلى حفلات أخرى، هذا عدا عن تلك التي منعتها السلطات

لمنع استفزاز الرأي العام. وقد قدم الأمير الأردني زيد بن رعد الذي تولى منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في أيلول عام ٢٠١٤، قدم ما يزيد عن عشرين مقترحا لتوفير الحماية القانونية للأزواج الشواذ (عمان.نت - بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣).

هذه بعض الأمثلة والأحداث التي تضافرت فيها أجهزة الأنظمة البالية الفاسدة للانحدار بالأمة نحو ثقافة الفُجور والفسق والتفكك، من خلال وسائل الإعلام، والبرامج والأنشطة المدرسية، والتعديلات القانونية، ودعم المنظمات الحقوقية النسوية المحتضنة لمشروع النوع الاجتماعي الجندر، وذلك لاقتلاع ثقافة الإسلام وأخلاقه وقيمه الرفيعة، وإحلال ثقافة سيداو وأخواتها بدلا منها جرعة جرعة... ولن تكف الأيدي العابثة بثقافة أبنائنا وبناتنا وتماسك أسرنا وطهارة أفكار المجتمع إلا باجتثاث هذه الأنظمة العفنة، واستبدال الخلافة الراشدة على منهاج النبوة بها، هذه الخلافة التي تزرع الخير والطهارة، وتغلق أبواب الشر والبغي، وتحمي الأفراد والأسرة من كل ما يقوّض أساساتها وكيانها وقوتها، وكل ما يهدد استقرارها وهناءها. وسيرى الذين ظلموا وفسقوا أي منقلب ينقلبون. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
مسلمة الشامي (أم صهيب)

ضمن حملة "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية"

هل يرفضون "الزواج المبكر" حقاً؟!

"الزواج المبكر عادة ذميمة"، "الزواج المبكر كارثة بحق كل من الولد والبنت"، "يؤدي إلى مشاكل نفسية وصحية وأسرية وضياع حقوق الأطفال"... مثل هذه الجمل تتكرر دائماً في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المؤسسات النسوية أو مراكز حقوق الإنسان. وحتى في مجالس البرلمان في دول عديدة عند تشريع قوانين تتعلق بالأسرة، ويكون التوجه في مثل هذه الحالة لرفع سن الزواج أو اقتراح تعديل قانون يحظر الزواج على فئات الشباب في سن محددة.

لا تفتأ المؤسسات النسوية - المرتبطة بالأنظمة والممولة من الغرب - في بلاد المسلمين تنظم الندوات التي تحذر من الزواج المبكر، وتدعو الأهالي لمحاربته، بل وترفع المطالب بسن قوانين تمنع تزويج "المراهقات". وقد تم هذا بالفعل في مصر التي حددت سن الزواج بـ١٨ سنة ميلادية كاملة، كما ذكر موقع بوابة البرلمان المصري في تاريخ ٢٠١٧/٩/٩ أنه من المقرر مناقشة قانون سيُقدم للبرلمان لرفع سن زواج الفتيات إلى ٢١ عاماً؛ والمغرب التي حددته بـ١٦ سنة للفتاة و١٨ للشاب. بحيث تصبح السن القانونية شرطاً من شروط الزواج التي لا يمكن عند غيابها تسجيل الزواج. وهذا يتوافق مع المواثيق الغربية المتعلقة بهذا الشأن كاتفاقية سيداو التي تركز على الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتنظيم شؤون المرأة والرجل والعلاقة بينهما، كما تعتبر ملزمة للدول الموقعة عليها وتفرض توافق التشريعات في تلك الدول معها. لكن: المواثيق الدولية التي تسعى لمنع الزواج المبكر وترى فيه جريمة بحق الأطفال وانتهاكاً لحقوقهم، هل يتم تطبيقها في منشئها؟

ذكرت جريدة الشرق الأوسط في ٢٠١٠/٥/١٨ تحت عنوان "هذا العدد الهائل من الأطفال الحوامل": وذكر في الخبر: "إن عدد الأطفال الأمهات الحوامل من غير زواج يبلغ ٧٠٪ من عدد المتزوجات. و٥٥٪ من كل ألف طفلة حامل. و٦٨٪ من الأطفال الذين ولدوا في بريطانيا هم من أبوين لم يتزوجا. كما ذكر موقع mbc في تاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ تقريراً عن حمل المراهقات كان بعنوان "النسبة الأعلى عالميا وأعمارهن بين ١٥ و١٩ سنة: مراهقات أمريكا ينجبن ٤٠٠ ألف طفل سنويا بلا زواج"، ذكرت فيه أن أمريكا سجلت أعلى نسبة ولادات في أوساط المراهقات في العالم المتقدم". انتهى التقرير.

والأرقام التي تكشف عدد القاصرات اللاتي يتعرضن للتحرش والاغتصاب والعلاقات بين الأطفال في المدارس في أمريكا وأوروبا والفتيات الحوامل في المدارس الغربية مهولة، فلا مجال للإفاضة.

إذاً فكل المواثيق الدولية التي يتم تطبيقها بدعم الحكومات العميلة في بلاد المسلمين واعتبارها قوانين وتشريعات نافذة لتنظيم شؤون الأسرة وعلاقة الرجل المسلم بالمرأة المسلمة، ليست سارية المفعول عند من صدَّروها لنا (!) ولا عجب ففاقد الشيء لا يعطيه. كيف ينادون بتأخير سن الزواج في بلادنا، وهم في مدارسهم يوزعون حبوب منع الحمل على التلميذات لتقليل نسبة مواليد الزنا؟؟ أم أنَّه خلف الأكمة ما وراءها؟

أنقل اقتباساً حول الموضوع يلخص الهجمة على الزواج المبكر رغم قوانين الحرية الشخصية التي تنص عليها ذات المواثيق التي تجرم الزواج المبكر. "أليس من المضحك والمبكي معا إطلاق اسم "زواج الأطفال" على زواج الفتاة في سن ١٧، لا بل اعتبار هذا الزواج مأساة في حق الفتاة، وفي نفس الوقت يُعدّ جسد الفتاة ملكها وحدها ولها حرية التصرف فيه كيفما تشاء في الوقت الذي تشاء، ولا يحق لأي شخص - مهما كان - التحكم فيها ولا بميولها الجنسية، حتى لو كان والدها أو والدتها، بل من حقها أن تشتكي أبويها إن هما ضايقاها وتدخلا في حريتها الشخصية؟".

إن الحرب التي تُشن على الزواج المبكر ليست وليدة اليوم، وهي ليست إلا حلقة في مسلسل افتعال القضايا، ضمن الحرب على الإسلام وأحكامه. وإلا فكيف نفسر اعتبار الزواج المبكر خطراً على صحة الفتاة عند حملها، ووجود قوانين ضمن اتفاقية سيداو وغيرها تطالب بحق المراهقات الحوامل في مواصلة التعليم دون إدانة حمل السفاح، بالإضافة إلى سن قوانين للتعامل مع حمل السفاح وتخيير الفتاة بين رغبتها في الإجهاض أو إبقاء الحمل؟

إنَّ هذه التهم والحجج الواهية التي ثبت بطلانها طبِّياً وواقعاً وكذبتها الوقائع الملموسة والإحصائيات عن نسب الولادات والوفيات وأعمار الأمهات، ليست إلا جعجعة صاخبة تهدف لا لحماية الطفولة أو تحرير المرأة بل لأجل حرية الوصول للمرأة. وبشكل أوضح هي جهود حثيثة لمحاربة الإسلام وأحكامه المتعلقة بالأسرة وحماية المجتمع من مستنقع الرذيلة والفجور. وكلُّ واحدٍ يوافقها أو يبرر لها ليس إلا سهماً يغرز في صدر الأمة. ولا أستثني هنا من يحاول قولبة أحكام الإسلام أو تأويلها لتوافق القوانين الدولية. فالزواج المبكر من الإسلام وهو شرع ربِّنا وليس لأي إنسان انتقاده أو تسويغه بحجة الدفاع عن دين الله...

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
بيان جمال

كيف تصون قيم الإسلام والخلافة الأمومة

مترجم

• رفع الإسلام من مكانة الأمومة، ومنحها مكانة عالية في المجتمع، ونسب قيمة كبيرة لدور النساء كربات بيوت، وكمقدمات للرعاية الأولية ومربيات للأطفال. نصت العديد من النصوص الإسلامية على الأجر الكبير للزواج وإنجاب العديد من الأطفال، ووصفت المعاملة التفضيلية التي تستحقها الأمهات من أطفالهن. قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ **[لقمان: ١٤]. جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ» (رواه البخاري ومسلم)، ويقول رسول الله ﷺ «تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ» (رواه أبو داود)**

• إن رؤية الإسلام لمكانة الأمومة العالية وأهميتها يعاد فرضها من خلال وصف أدوار وواجبات وحقوق محددة للرجال والنساء في الحياة الأسرية. وهو يعرف الدور الأساسي للنساء كربات بيوت وراعيات للأطفال، ودور الرجال كأولياء ومعيلين للأسرة. وهذا الدور الأساسي للمرأة لا يلغي حقها في العمل إذا رغبت في ذلك. بل إنه يوفر للنساء امتياز النفقة - الذي يوفره دائما زوجها أو أقاربها الذكور الذين هم ملزمون بالمحافظة على النساء من أفراد أسرهم ماليا، مما يرفع عن كاهلهن عبء السعي لكسب عيشهن. يقول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، ويقول ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ...» (رواه البخاري ومسلم)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

• الخلافة على منهاج النبوة ستحمي الأدوار المحددة في الإسلام لكل من الرجال والنساء في الحياة الأسرية، وستعزز من الدور المهم للنساء كزوجات وأمهات. وسيشمل ذلك ضمان توفير الأمور المالية للنساء بحيث لا يتعرضن للضغوط لكسب لقمة العيش وتهديد واجباتهن المهمة تجاه أطفالهن وأسرهن. على سبيل المثال، إذا لم يكن لدى المرأة أي أقارب ذكور لدعمها، ففي ظل الإسلام، الدولة ملزمة بإعالتها. ولذلك فإن الأحكام الإسلامية المطبقة في ظل الخلافة تدعم الأمهات في أداء واجباتهن الحيوية المتمثلة في رعاية أطفالهن وتربيتهن ورعاية منازلهن. كما أنها تضمن الأمن المالي للمرأة وتضمن عدم التخلي عنها أبدا لإعالة نفسها وأطفالها.

• يقول ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ» (رواه مسلم)

"الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت". المادة ١١٢، مشروع دستور حزب التحرير لدولة الخلافة

"قوامة الزوج على الزوجة قوامة رعاية، لا قوامة حكم. وقد فرضت عليها الطاعة، وفرض عليه نفقتها حسب المعروف لمثلها". المادة ١٢٠، مشروع دستور حزب التحرير لدولة الخلافة

"تضمن الدولة من لا مال عنده ولا عمل له، ولا يوجد من تجب عليه نفقته، وتتولى إيواء العجزة وذوي العاهات". المادة ١٥٦، مشروع دستور حزب التحرير لدولة الخلافة

عمر بن الخطاب، الخليفة الثاني في الإسلام قدم أول نظام استحقاقات للطفل في العالم، وتوفير بدل للوالدين لمساعدتهم في الرعاية المالية لأطفالهم.

• امتياز نفقة المرأة تم الحفاظ عليه بشكل صارم في ظل الحكم الإسلامي.

جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالَنَا قَالَ: «لاَ إِلاَّ بِالْمَعْرُوفِ».

كتابات من كتب الأحكام للعلماء المسلمين خلال الخلافة العباسية، على سبيل المثال من القرن التاسع، الفقيه الحنفي العراقي الخصّاف، يصف كيف تقدم النساء شكاوى إلى القضاة ضد الأزواج الذين لم يقدموا لهن ما يكفي من المال، أو الذين ذهبوا في رحلة لعدة أشهر ولم يتركوا لهم إعالة كافية. ويطلبون من القاضي تعيين كفيل يكون مسؤولا عن دفع النفقة. وإذا اختفى أزواجهن، فقد يذهبن إلى القاضي ويطلبن منه تعيين وكيل لإدارة أملاك الزوج ودفع النفقة.

وتبين السجلات القضائية من الخلافة العثمانية أيضا أن الرجال ملزمون قانونا بحفظ زوجاتهم وأطفالهم ماليا. وإذا رفضوا ذلك، يمكن للزوجة أن ترفع شكوى إلى المحكمة ويقوم القاضي بإنفاذ الدفع. ويشمل ذلك إتاحة أي من ممتلكات الزوج لهم لتوفير مستوى المعيشة الذي اعتادوا عليه. ويمكن للزوجات المهجورات المطالبة ببدل معيشة لهن ولأطفالهن من أي جزء من ثروة أزواجهن أو ممتلكاتهم. ويمكنهن أيضا أن يطلبن من المحكمة أن تأمر بإصدار قرض باسم زوجها، تكون الزوجة مدعومة منه، وأن يكون مسؤولا عنه. وهذا مثال على إحدى هذه الحالات من السجلات القضائية لمدينة قيصري زمن الخلافة العثمانية:

"سينيت آنا بنت الشيخ محمد أفندي ترفع دعوى: أنا زوجة عبد الفتاح بن عبد القادر من غولوك ماهال (حي)، والذي كان غائبا لفترة طويلة. أريد بدل معيشي. طلب من سينيت آنا أن تقسم يمينا أن زوجها لم يخصص لها شيئا. ثم حصلت على خمسة عشر آقجة يوميا، وإذن للحصول على قرض" (سجل قيصري ١٠٣٤ه)

• تم تعزيز رؤية الإسلام للاحترام الكبير الذي تستحقه الأمومة وأهميتها في الحياة الأسرية والمجتمع في ظل الحكم الإسلامي، وتشكيل عقلية رعايا الدولة تجاه هذا الدور الحيوي للمرأة. واستمرت هذه الأمهات التي لا مثيل لهن بالتنعم في ظل الإسلام طوال تاريخ الخلافة. في الخلافة العثمانية على سبيل المثال، عززت الأمومة وضع المرأة داخل المجتمع وتم تبجيل الأمهات ومعاملتهن بعناية فائقة من قبل أطفالهن. وفي المقابل، قامت الأمهات بتعليم أطفالهن بحب وعاطفة هائلة.

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "لا أعرف عمل آخر يقرب العبد إلى الله أفضل من حسن معاملة الأم واحترامها".

وروي أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رأى مرة رجلا يمنيا يطوف حول الكعبة حاملا أمه على ظهره. قال الرجل لعبد الله بن عمر رضي الله عنه: "أَحْمِلُ أُمِّي وَهِيَ الْحَمَّالَهْ، تُرْضِعُنِي الدِّرَّةَ وَالْغُلَالَهْ، هَلْ يُجْزَيَنَّ وَالِدٌ فِعَالَهْ؟" فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهِ عَنْهُ: "لَا وَلَا طَلْقَةً".

زين العابدين، أحد العلماء المشهورين سئل، "أنت الشخص الأكثر رعاية لأمه، ولكننا لم نرك أبدا تتناول الطعام معها من طبق واحد"، أجاب: "أخشى أن تأخذ يدي الطعام الذي رأت عيناها في الطبق، وبعد

ذلك أكون عاصياً لها".

"سمة جميلة في شخصية الأتراك هو تبجيلهم واحترامهم لسبب وجودهم... الأم هي المستشار الحكيم؛ فهي تستشار، يعهد إليها، يستمع إليها باحترام وإذعان، مكرمة لآخر عمرها وتذكر بالمودة والرحمة والندم بعد موتها". اقتباس من "مدينة السلطان والأخلاق المحلية للأتراك عام ١٨٣٦" من قبل جوليا باردو، شاعرة بريطانية، مؤرخة، ورحالة.

• إن نظام التعليم ووسائط الإعلام في الخلافة، فضلا عن البيئة الإسلامية العامة في المجتمع، سيساعد الأمهات المسلمات على تحمل مسؤوليتهن الجسيمة في تربية أطفالهن ليصبحوا شخصيات إسلامية قوية، مكرسين لخدمة الله سبحانه وتعالى، ومن ثم رعايا مستقيمين في الدولة يكونون مصدرا للخير لمجتمعاتهم.

ولذلك فإن الإسلام لديه رؤية لا مثيل لها لأهمية الأمومة، مصحوب بمجموعة من القوانين والواجبات المقررة على الرجل والمرأة لضمان حمايتها ودعمها. في ظل الحكم الإسلامي، غرس هذا داخل النساء شعورا كبيرا من قيمة الذات من واجباتهن المهمة كربات بيوت وراعيات لأطفالهن، والتي قاموا بها بأقصى قدر من الجدية والرعاية. وتنشئ الأحكام الشرعية أيضا وحدات أسرية قوية وموحدة. ومن ثم فإن الخلافة هي وحدها التي تطبق الإسلام بشكل شامل من شأنه أن يعود بالمكانة العظيمة التي تستحقها الأمومة داخل المجتمع، وتكفل حقوق الأطفال وتنشئتهم بفعالية، وتحمي حرمة الحياة الأسرية وانسجامها.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
د. نسرين نواز
مديرة القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

كيف دمرت الحركات النسوية الأسرة

الجزء الأول

النسوية: ذِئْبٌ في ثَوْبِ حَمَل

مترجم

منذ خمسين عامًا، زعمت النائبة النسوية الأمريكية بيتي فريدان، والتي يُنسب إليها الفضل كإحدى مؤسسات الحركة النسوية المعاصرة، في كتابها المعروف "The Feminine Mystique" أن ربات البيوت الأمريكيات إن بدأن حياتهن المهنية، فسيكنَّ أكثر سعادة وصحة، سيتمتعن بزيجات أفضل وأطفالهن سيحققون النجاح. أفادت الرسالة الضمنية، التي رددتها أصوات العديد من النسويات على مر السنين، بأن الوظيفة لا الأمومة هي ما يمكن أن تقدم للمرأة إنجازات ذاتية وقيمة ونجاحا في الحياة. وعلى كل حال، ليس بالإمكان أن يكون وصف أبعد من هذا الوصف لحقيقة الواقع.

على مدى العقود القليلة الماضية، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن مفاهيم "النسوية"، ولا سيما "المساواة بين الجنسين" الذي يسعى إلى تحقيق المساواة في الحقوق والأدوار والمسؤوليات بين الرجال والنساء في الحياة الأسرية والمجتمع، قد شكل واحدا من أكثر القوى تدميرا للزواج والأمومة ووحدة الأسرة. وكان انتشارها مغلفا برداء زائف من الدعوة إلى الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والقضائية للمرأة في الدول التي حُرمت فيها المرأة من ذلك. وبالتالي، فإن أولئك الذين عارضوا هذا التعريف الجديد لأدوار الجنسين في الحياة الأسرية قد وُسِموا بالرجعية، وبأنهم أصحاب فكر عفا عليه الزمن، فضلا عن أنهم يقفون إلى جانب ظلم وقمع المرأة. انتشرت فكرة المساواة بين الجنسين والأفكار النسوية الأخرى تحت ستار المصطلحات المغلفة بالسكر مثل "تمكين المرأة" و"حقوق المرأة" و"المساواة بين الجنسين" لإغراء النساء والعامة من الناس ليؤيدوا دعوتهم. ومع ذلك، كان هذا كله خدعة، ذلك أن هذه التجربة الخطيرة في الهندسة الاجتماعية أسفرت عن نتائج كارثية وبؤس لا يوصف للنساء وأطفالهن، وبنية الأسرة بشكل عام وكذلك المجتمع بأسره.

ويرجع ذلك إلى أن هذه الفلسفة المتآكلة مجتمعيا للنسوية، دفعت النساء إلى تحديد استحقاقاتهن وواجباتهن بأنفسهن وفقاً لرغباتهن الفردية لا بناء على ما هو الأفضل للنساء والرجال والأطفال والمجتمع على حد سواء. إن نهجها المتمركز حول المرأة في تنظيم الحياة الأسرية وتوقعاتها المرتكزة على النوع الاجتماعي لحل المشاكل في المجتمع، كل ذلك تسبب في إحداث الارتباك وإشاعة الخلاف في الحياة الزوجية والمسؤوليات الأبوية، كما أدى إلى إهمال حقوق الأطفال ورفاههم، وساهم في التقليل من قيمة الأمومة واضطر المرأة للتخلي عن دورها كأم وربة بيت. كما أنه أدى إلى تآكل مسؤولية الرجال عن أسرهم، وأثقل كاهل المرأة بمهام الرجل في الحياة الأسرية بما في ذلك كونها عاملة أجيرة تُمارس عليها ضغوطا لا توصف. كل هذا خلق وضعاً بعيداً عن ساحة ذهبية لحياة أكثر سعادة، وزواج أفضل وتحرير من الاضطهاد، ذلك الذي وعدت به بيتي فريدان والعديد من النسويات الأخريات بتوفير المساواة بين الجنسين في وحدة الأسرة. كتبت دايل أوليري، وهي صحفية ومحاضرة أمريكية، وإحدى معارضات الفلسفة النسوية، في كتابها "الأجندة الجنسانية: إعادة تعريف المساواة": "ادعت النسويات تعزيز تقدم المرأة، لكن بدا لي أن لدى النسويات فكرة مشوهة للغاية عن معنى أن تكون امرأة، وفكرة أكثر غرابة عما يشكل تقدمًا."

عرضت العديد من النسويات الأمومة ووحدة الأسرة التقليدية المكونة من الرجل بصفته رب الأسرة ومورد رزقها، والمرأة بصفتها ربة البيت والراعية الأساسية للأطفال باعتبار ذلك كله انتهاكًا للمساواة بين الجنسين ومصدرًا رئيسيًا لقمع المرأة. ومن ثم، فقد سعوا إلى تفكيك هذا الهيكل العائلي التقليدي، بحيث يتم تقاسم رعاية الأطفال والمهام المنزلية والأجور على قدم المساواة بين الزوج والزوجة. بل وصل الأمر إلى حد دعوة بعض النسويات إلى عائلة خالية من النوع الاجتماعي (الجندر). على سبيل المثال، علقت الكاتبة والمؤلفة النسوية الليبرالية سوزان مولر أوكين، من القرن العشرين: "إن المستقبل العادل سيكون دون جندر". في الواقع، في بعض الدول الغربية اليوم، الأفكار أو الصور التي تقدم الأدوار التقليدية للرجال والنساء في الحياة الأسرية ممنوعة في الإعلانات أو المواد التعليمية.

لم تنتشر الأفكار والفلسفة النسوية الضارة والخطيرة في جميع أنحاء الدول الغربية فحسب، لتزرع الفوضى في الحياة الأسرية والنسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات فحسب، ولكنها أثرت أيضًا على بقية العالم، بما في ذلك البلاد الإسلامية نتيجة للسياسات الاستعمارية، بالإضافة إلى حكم الأنظمة والحكومات العلمانية التي حكمت العالم الإسلامي بعد هدم الخلافة في عام ١٩٢٤م. فرضت هذه الأنظمة والقيادات العلمانية على شعوبها وجهة النظر والمثل العليا الغربية، بما في ذلك وجهة نظر النسوية، وذلك عبر الدساتير، والقوانين والإعلام والنظم والمبادرات التعليمية، فعلى سبيل المثال نص قانون الأحوال الشخصية التونسي بالإضافة إلى دستورها الجديد على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في المجتمع. كما أنهم سمحوا للحركات النسوية القائمة على حقوق المرأة بالعمل بحرية لتزدهر داخل المجتمع، وتنشر أفكارها الفاسدة في الأمة الإسلامية، بما في ذلك تغيير وجه "الأسرة المسلمة".

إلى جانب ذلك، تبنت هذه الأنظمة العلمانية المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تروج بقوة للمساواة بين الجنسين في قوانين وسياسات الدول. على سبيل المثال، قبلت حكومات كثيرة في العالم الإسلامي إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو جزء من إعلان ذي تأثير لالتزام عالمي بالمساواة بين الجنسين، تم تبنيه في المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة حول المرأة عام ١٩٩٥. وكان لهذا المنهاج، الذي شكل الأساس للعديد من الاتفاقيات الدولية اللاحقة والعديد من القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة، هدف واضح يتمثل في إصلاح هيكل وحدة الأسرة على أساس خطوط المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، جاء نص منهاج عمل بيجين ٢٤٥ (أ): "تشجيع التقاسم المنصف للمسؤوليات الأسرية عن طريق حملات لوسائط الإعلام تركز على المساواة بين الجنسين وأدوار الجنسين التي لا تقوم على القوالب النمطية داخل الأسرة وتنشر معلومات تستهدف القضاء على إيذاء الزوجة والأطفال وجميع أشكال العنف ضد المرأة بما فيها العنف الأسري"؛ كما تدعو المادة ١٧٩ (د) الحكومات على وجه التحديد إلى "وضع سياسات في مجال التعليم تتناول، في جملة أمور، تغيير الاتجاهات التي تعزز تقسيم العمل على أساس نوع الجنس، بغية تعزيز مفهوم تقاسم المسؤوليات الأسرية في العمل وفي المنزل، لا

سيما فيما يتعلق برعاية الأطفال وكبار السن؛" كما نصت المادة ٢٧٦ (د) على ما يلي: "اتخاذ الخطوات الكفيلة بألا تتخذ التقاليد والأديان ومظاهر ممارستها أساساً للتمييز ضد البنات." مع الملاحظة بأنه وفقاً للمساواة بين الجنسين، فإن "التمييز" هو أي معتقد أو ممارسة تتعارض مع مساواة الأدوار والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، بما في ذلك في الحياة الأسرية.

وكنتيجة لذلك كله، تبنّى الكثيرون في الأمة الإسلامية فكرة المساواة بين الجنسين والأفكار الأخرى للنسوية، معتقدين بأنها ستؤدي إلى احترام وتقدم المرأة وكذلك نهضة البلاد الإسلامية - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ومع ذلك، فقد فشلوا في إدراك أن مفاهيم الحركة النسوية، بما في ذلك فكرة المساواة بين الجنسين، التي تدعو إلى فكرة أن تكون المرأة هي من تحدد حقوقها وأدوارها في الحياة، تتناقض بشكل أساسي مع العقيدة الإسلامية؛ لأنه في الإسلام، لا يحدد الرجال والنساء حقوقهم وأدوارهم وواجباتهم على أساس المساواة أو رغباتهم الشخصية وإنما على أساس أوامر الله سبحانه وتعالى وحده. علاوة على ذلك، فإن المرأة المسلمة لا تُقيم نجاحها من خلال مقارنة نفسها بالرجل وحقوقه ومسؤولياته، وإنما بناء على قدرها عند خالقها ووفقًا لأدائها للواجبات التي أمرها بها الله تعالى. يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦)

لقد فشل هؤلاء المسلمون الذين اعتنقوا أفكار الحركة النسوية في إدراك أن هذه المفاهيم قد ولدت من التجارب التاريخية للظلم والقهر وغياب الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية الأساسية التي عانت منها النساء في الدول الغربية بسبب العيش في ظل نظام علماني وضعه البشر - وهذا تاريخ وتلك ممارسات لا يشترك فيها الإسلام. كما أنهم فشلوا في إدراك أن ازدراء الحركة النسوية للزواج والأمومة والأدوار التقليدية للرجال والنساء في الحياة الأسرية نشأ بسبب النظرة الخاطئة للنسويات فيما يتعلق بما تمثله هذه الأدوار للمرأة وما الذي سيحررها من الاضطهاد ويرفع من مكانتها في المجتمع. وأخيرًا، فشلوا في أن يفهموا حقاً حجم الدمار الذي تسببه المساواة بين الجنسين والمثل النسوية الأخرى لهيكل الأسرة، وللنساء والأطفال والمجتمع بأسره.

يشرح الجزء الثاني والثالث من هذه المقالة كيف نشأ الهجوم النسوي على الزواج والأمومة ووحدة الأسرة التقليدية.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
د. نسرين نواز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

ماذا نريد؟؟
إنهاء ولاية الرجل على المرأة، أم إنهاء ولاية الغرب على الأمة؟؟

ولاية الرجل على المرأة أو حكم القوامة، موضوع أرّق الأمم المتحدة ودفع كلّا من بريطانيا وأمريكا إلى المطالبة بإلغاء ما اعتبروه ظلما للمرأة وانتهاكا لحقوقها، وتعرّض سجلّ حقوق الإنسان في الخليج العربي وخاصة منه السعودية إلى هجوم أمميّ عنيف فيما يتعلّق بحقوق المرأة المسلمة، فيما دعت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى تفكيك نظام ولاية الرجل على المرأة بالكامل باعتباره العائق الأكبر أمام ممارسة المرأة حقوقها، وعلى إثره، انطلقت حملات عبر مواقع التواصل الإلكتروني في السعودية تطالب بإلغاء قانون الولاية بالكامل.

والسؤال في هذا المقام، هل حقّقت بريطانيا وأمريكا لنسائها في الغرب الاستقرار والهناء والطمأنينة حتى تتصدّر المشهد الإصلاحي في بلادنا المسلمة ويُصبح الحديث عن حكم شرعي قضية أممية، فيما تصبح المرأة المسلمة محلّ استعطاف عالميّ لأن زوجها أو أباها أو أخاها هو وليّها والمسؤول عنها؟! ثم إن معاناة المرأة المسلمة ممتدّة إلى التذبيح والاغتصاب والاعتقال والتعذيب والتجويع في بورما وسوريا والعراق واليمن وفلسطين، أم أن بريطانيا وأمريكا لا تتحدثان عن معاناة صدّروها لنا وصنعوها بأيديهم؟!

الهجوم على الأحكام الشرعية المتعلقة بالمرأة المسلمة، هذا هو ديدن الغرب ماضيا وحاضرا، ونحن ندرك بداهة أن الغاية ليست الإصلاح وإنما الدمار للأسرة وللمجتمع وللأمة الإسلامية بأكملها لما يعنيه دور المرأة المسلمة وبناؤها الفكري المبدئي في المساهمة في نهضة أمتها أو انحطاطها.

يأتي الهجوم على حكم ولاية الرجل على المرأة في إطار المساواة بين الجنسين، هذه الفكرة الطوباوية التي تُحلّق بأهلها في الغرب إلى السماء ثم سُرعان ما تصدمهم بالأرض، حينما تناقض قوانينهم نفسها، وتعجز عن تحقيق المساواة حتى في الأجور، أمّا في بلادنا الإسلامية فالقوانين تأتينا مُعلّبة وتاريخ صلاحيتها يعتمد على الإملاءات الخارجية، أما فشلها فيُعَلّق على شمّاعة "الشرع" والعادات والتقاليد والقيود الدينية المفروضة والمجتمع الذكوري الظالم، لأن ضمان حقوق المرأة برأيهم موقوف فقط على إلغاء ولاية الرجل عليها!! فتعلو الأصوات من الخارج قبل الداخل "انتهى عصر الاستعباد، انتهى عصر الحريم، المرأة صارت مثقفة صاحبة شهادات، لقد أثبتت جدارتها وقادت المؤتمرات وقادت المجامع وقادت المحافل وقد آن الأوان لأن تتبوأ دورها وتأخذ مكانها"، وربما لَطّفوا العبارة وقالوا: "يداً بيد وجنباً بجنب مع الرجل"!!

ولذلك، كان حرص الأمير محمد بن سلمان في السعودية، على تحقيق ما عجز أسلافه عنه، بما اعتبره انتصارات للمرأة في المملكة، ضمن "رؤية ٢٠٣٠"، ليسترضيَ نُقاده الغربيين ويُتاجر بالأحكام الشرعية وبالمرأة على السواء، من خلال إدخال تعديلات على ولاية الرجل في خطوة نحو إلغائها واعتبار هذا الإنجاز وثبة كبيرة نحو "الحداثة" و"التقدم" في التعامل مع المرأة!

وإنّه من الخبث السياسي، أن تُتَعمّد الإساءة للحكم الشرعي بالإساءة لتطبيقه وتوظيفه ليكون مشكلا يُعيق مصالح الناس ومعاملاتهم في الوقت الذي شُرّع فيه الحكم الشرعي ليكون حلّا لأفعال العباد ومعالجة لعلاقاتهم وشؤونهم!! فصارت قوامة الرجل على المرأة تطال حتى استصدار وثائق رسمية وإدارة المصالح اليومية من عقود ومعاملات أو حتى العمل!

وهكذا زُجّ بحكم ولاية الرجل على المرأة في السعودية داخل منظومة تشريعية لا تمتّ للإسلام بصلة، بل هي قوانين علمانية في تأصيلاتها وتفريعاتها، لكنها مُغلّفة بالفتاوى وفق الطلب حتى تتناسب مع الشكل العام للمجتمع الذي ما زال يؤمن بصحة عقيدته وصحة الأحكام المنبثقة عنها، فشكّل هذا الحكم تناقضا من حيث الفكرة التي يقوم عليها ومن حيث تطبيقه عمليا!

ورغم ذلك، فإن المطالبة بإلغاء حق الولاية بالكامل ما زال مطروحا خصوصا أن الدعم دولي، وتشتغل عليه منظمات عالمية ومحليّة، ليكون آخر تصريح لناشطة سعودية في مجال حقوق المرأة للوكالة الفرنسية للأنباء "نحتاج إلى المزيد. يجب إلغاء نظام الولاية برمته!"

هل هذا ما تحتاجه المرأة المسلمة حقا؟ هل هذا ما يضمن لها حقوقها كاملة ويجعل منها إنسانا ناهضا راقيا مستجيبا لخالقه ملتزما بأمره سبحانه فيُحقق أسمى وظيفة في الحياة بأن يكون عبدا لله وحده!!

إن الأصل في الأحكام الشرعية أن تُطبّق كاملة ضمن نظام إسلامي يُنفذها ويحسن تطبيقها ويحافظ عليها، ليتحقق التوازن طبيعيا في الفرد والمجتمع والدولة ويكون الانضباط والالتزام بدافع تقوى الله قبل أن يكون بقوة السلطان! ومن هنا يكون حكم القوامة متناسقا مع النظام الاجتماعي ومع أحكام المجتمع ومع أعراف الناس وأفكارها وقناعاتها، فيتحقق به الخير والعدل، ويكون حقا امتيازا للمرأة المسلمة وليس مثلما يُصوّره الغرب بذلك المشهد الدرامي القاتم، بصورة الأب السجّان والزوج المتسلط، والابنة المقهورة المظلومة، أو كما يُطبقه الحكام بذلك الأداء المبتذل المستهتر، بدون ضوابط ولا محاسبة ولا قوانين تحميه!

إن قوامة الرجل على المرأة في الإسلام، هي قوامة تكليف من الله ومسؤولية للرجل، مثلما في جميع المؤسسات والمراكز والمجامع هناك أشخاص قوّامون على آخرين، كالمدير والرئيس والمسؤول، فوظيفة القوامة إذًا هي عمل تنفيذي يتبناه الرجل داخل مؤسسة الأسرة، تتعلّق بأعمال الإدارة والإنفاق وحسن الرعاية وتمام المسؤولية ودليلها بينه القرآن ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

والأفضليّة هنا ليست بميزان التقوى، أي ليسوا أفضل عند الله وأقرب وأتقى، وإنما تفضيل القوة الجسمية والعقلية والمادية، الذي تُقرّ به الفطرة السليمة والآراء المستقيمة، هذا التفضيل حكمة إلهية ليكون الرجل هو المسؤول، وليتهيّأ لمهامه الشرعية الموافقة لفطرته، فيما تتهيأ المرأة لمسؤولياتها ومهامها بما يُوافق فطرتها!! فالقضية إذا ليست مجرّد رجولة وقوامة وإنما تشريف يتبعه تكليف، لأن هذه القوامة تتوافق مع طبيعة الرجل كما تتوافق مع طبيعة المرأة ومع الخصائص التي أودعها الله لكلا الجنسين بما يناسبه، فيكون الرجل هو القائم على أهله والمسؤول عن حمايتهم ونفقتهم وتدبّر شؤونهم، فيما تقوم المرأة على مسؤوليات أخرى عظيمة وكبيرة! فليست القوامة

مسحاً لشخصية المرأة، وإنما هي معاونة ورعاية وإحاطة، هذه القوامة لها حدود، هذه القوامة لها ضوابط!

فالاستغناء عن قانون القوامة ضمن نظام إسلامي، هو إخلال بسلسلة مترابطة هي اللبنة الأولى للمجتمعات وهي مؤسسة الأسرة، والاستغناء عن القوامة يُشقي المرأة ولا يُسعدها فتضطر لتحمل مسؤوليات أكبر من طاقتها وسعتها، وتضطرب فطرتها وكل حياتها، وبالمقابل فإن إلغاء القوامة يُضعف الرجل ويُوهنه، والمرأة تنأى عن رجل لا مسؤولية له ولا سيادة! ولنا في المجتمع الغربي خير مثال، حينما خالفوا الفطرة وادعوا العقلانية والاستنارة وجعلوا من المرأة والرجل جنسا واحدا لا اعتبار لخصائص كل منهما، فكان من الأسباب التي أرهقت المرأة واستنزفتها بدنيّاً ومعنويا وماديا، لأنها فقدت حاجة فطرية.

يقول الدكتور أوجست فوريل تحت عنوان "سيادة المرأة": **"لا يمكن للمرأة أن تعرف السعادة إلا إذا شعرت باحترام زوجها، وإلا إذا عاملته بشيء من التمجيد والإكرام، ويجب أن ترى فيه مثلها الأعلى إما في القوة البدنية، أو الشجاعة، أو التضحية وإنكار الذات، أو في التفوق الذهني... وإلا فإنه سرعان ما يسقط تحت حكمها وسيطرتها... ولا يمكن أن تؤدي سيادة المرأة إلى السعادة المنزلية؛ لأن في ذلك مخالفة للحالة الطبيعية التي تقضي بأن يسود الرجل المرأة بعقله وذكائه وإرادته، لتسوده هي بقلبها وعاطفتها"...**

لقد كان الأولى بالمرأة في الخليج أن تطالب بإلغاء ولاية الغرب الحاقد الذي يُريدها أن تضيع بالكامل كما ضاعت نساؤهم، وتتجرّد من هويتها ومن عقيدتها، وأن تطالب بإلغاء ولاية أمريكا على أرض الحرمين الشريفين واستنزافها للثروات والطاقات، وأن تطالب بإلغاء ولاية المخابرات الأمريكية التي تصول وتجول في بلادها دون محاسبة ولا سؤال!! فهل تغض الطرف عن هذه الولاية الغربية الحاقدة التي أهلكت الحرث والنسل ليكون سقف مطالبها متوقفا على ولاية الرجل لها؟! وهل ستستقيم حياتها حينما تعيش مخالفة للفطرة والدين أم أنها ستضلّ وتشقى؟!

من هنا فإننا ندعوكن أخواتنا في منطقة الخليج، بوصفكن جزءاً لا يتجزّأ من هذه الأمة العظيمة، أن نعمل على استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة راشدة عادلة تحقق الخير والعدل وتضمن لكل ذي حق حقه، ونكون حقا جنبا لجنب في رفع الوصاية الغربية على بلادنا الإسلامية، لنحقق سيادة شرعنا وسيادة ديننا وسيادة أمتنا ويعود الغرب مذلولا مدحورا.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
نسرين بوظافري

الزواج في الإسلام

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾

إن الإنسان مدني بطبعه، أي لا يستطيع أن يعيش منفردا، فالله سبحانه وتعالى فطره على خلقة معينة تتطلب منه أن يشبع جوعاته وغرائزه التي فطرها فيه. والرجل والمرأة في ذلك سواء.. وقد جعلهما يعيشان في مجتمع واحد وجعل بقاء النوع الإنساني متوقفا على اجتماعهما وعلى غريزة النوع، وحديثنا عن هذه الغريزة هنا حديث إنساني مرتفع عن الحيوانية لنرتقي بما منحنا إياه الله وميزنا به عن الحيوان وأكثر. حتى وإن كان يمكن إشباع هذه الغريزة بطريقة خاطئة أو شاذة فهذا لا يؤدي الغرض والغاية والذي هو بقاء النوع الإنساني، حيث إن الله تعالى جعل التّكاثر في الأرض سنة لإعمارها وعبادة الله وحده، وهذا لا يحصل إلا من خلال سبيل واحد هو الزّواج الشّرعيّ بالكيفيّة التي أمر الله بها في كتابه العزيز.

وقد اعتنى الإسلام بهذا الاجتماع بين الرجل والمرأة عناية محاطة بسياج من الأحكام الشرعية، فحث على الزواج ونهى على التبتل، يقال: (تَبَتَّلَ عن الزواج: تركه زُهدًا فيه)، ففي الزواج يتحقق تكثير النسل ويحقّق للإنسان الاستخلاف في الأرض والمباهاة بين الأمم يوم القيامة. وهو سنة الله عز وجل في خلقه ومن سنن الأنبياء والمرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. وقال عليه الصلاة والسلام: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ».

ومن العوامل المهمة في نجاح الزواج وبناء الأسرة اختيار الزوجين كل منهما للآخر، وهناك مواصفات عدة يتم بناء عليها اختيار الزوج أخبرنا بها ﷺ في أحاديثه الشريفة، فبالنسبة للزوجة قال عليه الصلاة والسلام: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ». وعن أبي هُرَيْرَةَ عن الرسول ﷺ قال: «خَيْرُ النِّسَاءِ امْرَأَةٌ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غِبْتَ عَنْهَا حَفِظَتْكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا».

وكذلك على الزوج أن يكون ملتزما بأوامر الله، مجتنباً نواهيه، فلا يظلم زوجته، فإن أحبّها أكرمها وإن لم يحبها لم يظلمها ولم يُهنها. قال ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»... فنرى أن الدين هو أساس الاختيار الصحيح لكلا الزوجين..

إذاً... فالزّواج نظامٌ جميلٌ جعل الله تعالى أساسه المودّة والرّحمة، والتّفاهم والتّعاون، فأعطى للزوجة حقوقاً وأوجب لها احتراماً لا يجوز للزوج اختراقه، وكذلك الرجل أعطاه الله حقوقاً وأوجب على المرأة احترامها والقيام بها، وجعل أساس التعامل بينهما التّعاون والمودة والسكينة وحسن العشرة والإحسان إلى الآخر.

وكما جاء في كتاب النظام الاجتماعي للشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله فإن الزواج "هو تنظيم صلات الذكورة والأنوثة، أي الاجتماع الجنسي بين الرجل والمرأة بنظام خاص، هذا النظام الذي ينظم الصلات بين الجنسين بشكل معين، وهو وحده الذي يجب أن ينتج التناسل، وهو الذي يحصل التكاثر به في النوع الإنساني، وبه توجد الأسرة وعلى أساسه يجري تنظيم الحياة الخاصة".

وإن العشرة بين الأزواج هي عشرة صحبة لا شراكة تجارية، إذ جعل الله سبحانه وتعالى الزوجية محل اطمئنان للزوجين، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾. والسكن هو الاطمئنان وهو الأصل في الحياة الزوجية أي ليطمئن كل منهما إلى الآخر، وهذه الصحبة بين الزوجين صحبة هناء وطمأنينة، وقد بيّن الشرع ما للزوجة من حقوق على الزوج وما للزوج من حقوق على الزوجة، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.. وكذلك أوصى الله تعالى بحسن العشرة بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فهذه العشرة أهدأ للنفس وأهنأ للعيش، وقد وصى عليه الصلاة والسلام الرجال بالنساء في خطبته في حجة الوداع حيث قال: «فَاتَّقُوا اللهَ فِي النِّسَاءِ...» وقال: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي».

وقد جعل الله قيادة البيت للزوج وجعله قواما على الزوجة أي راعيا لها لا متسلطا عليها، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، وقد أوصى المرأة بطاعة زوجها فيما لا يغضب الله، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «فَإِنَّهُ جَنَّتُكِ وَنَارُكِ»، وقد غفر الله للمرأة التي أطاعت زوجها ولم تخرج من البيت لعيادة أبيها فقد غفر الله لها بطاعتها لأمر زوجها.

هذا هو الزواج في الإسلام؛ يطبقه الفرد بدافع تقوى الله عز وجل التزاما بالأحكام الشرعية فيكون فيه الصيانة للمرأة زوجة وأما وابنة... وحتى إن حصل ما يعكر صفو الحياة الزوجية والتجأ الأمر إلى الفراق بين الأزواج بحصول الطلاق فإن ذلك يحصل ضمن الأحكام الشرعية، ويحفظ لهما حقوقهما وكرامتهما، وكذلك يُراعى وضع الأبناء وحضانة الأم لهم، والإنفاق عليهم بشكل لا يؤدي إلى متاعب أو مشاكل بينهم. ويمكن للأهل أن يعينوها على تربية أبنائها... أما المرأة في ظل العلمانية فلا صيانة لها ولا حفظ حقوق، فإن كانت المصلحة معها أو لا تعارض بين المصالح فهو يعتني بها كزوجة وأم وابنة، وإن لم تكن هناك مصلحة فهي تائهة حائرة لا تدري ما تعمل يضيع أبناؤها ويتشتتون، وتصبح هي تائهة حائرة لا معين لها ولا حقوق...

تحدثنا فيما سبق عن الحياة الزوجية الإسلامية ومعاييرها وأحكامها والتي ندعو الله عز وجل أن تلتزم بها نساء المسلمين... أما اليوم ونحن نعيش خلاف ذلك نرى أن تلك المعايير اختلفت، ففي اختيار الزوجة مثلا: أصبحت المرأة العاملة التي تجلب المال بغض النظر عن عملها أفضل من المرأة الملتزمة بأحكام الشرع، وأصبح النظر إلى تكوين الأسرة يعتريه مفاهيم خاطئة مغلوطة عن الزواج والأسرة. فالنساء اليوم يردن المال والسيارات والرحلات وكأن الزواج صفقة مالية يجب أن تكون رابحة بالنسبة للمرأة، وهذا نتج بسبب عيشنا في ظل النفعية الرأسمالية العلمانية ولبعدنا عن دولة تطبق أحكام الإسلام في جميع مجالات الحياة وليس في مجال الزواج والأسرة فقط...

فالهدف من الزواج هو بناء أسرة وتربية أبناء وتنشئة جيل يعمل لرفعة الإسلام... لا جيلاً ضائعاً لا يعي من الإسلام إلا اسمه، ولا تعرف المرأة دورها الحقيقي كأم وربة بيت، وهنا مربط الفرس. فإن كان اختيار الزوجة والزواج بشكل عام وفق معايير الإسلام، كان ما نريد وحصل ما نصبو إليه، وإن لم يتضح الهدف من الزواج ولم يتم اختيار

المعايير الصحيحة له أصبح حالنا كحال الغرب من تفكك للأسرة وضياع للأنساب وتهتك للمجتمع.

وأود هنا أن أغتنم هذه الفرصة الطيبة لأبرق رسالة إلى نساء المسلمين في كل مكان:

أختي! إن كنت زوجة فاعلمي أنك أنت العمود الفقري للأسرة وبالتالي للمجتمع، فاعملي على تربية أبنائك ليكونوا رجالا وقادة، وعلى تنشئة بناتك وتربيتهن على أن الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت وعرض يجب أن يصان لتفهم الغاية التي تتحقق من فهمها الصحيح لهذا الحكم، وأن دورها هذا لا يقلل من مكانتها أو كرامتها، ولا يهينها ولا يُرجعها للخلف، بل بالعكس يجعلها في المقدمة. أَفهميها الحياة الزوجية والأحكام المتعلقة بها وبتربية أبنائها حتى تنشَئ جيلا واعياً على الإسلام ومفاهيمه...

فيا نساء المسلمين! أما آن الأوان أن نلتزم بقول ربنا عز وجل وكلام رسولنا عليه الصلاة والسلام ونكون زوجات صالحات وأمهات صانعات للرجال وشقائق الرجال، ونكون بذلك فزنا بالدنيا والآخرة، وتركنا علمانية جشعة لا صيانة لنا بها، وأفكاراً بئيسة لا سند لها إلا عقل بشري ناقص محتاج... ففي شرع الله عزنا ومجدنا والطمأنينة التي نسعى إليها وبناء أسرة أساسها متين؛ حبل من الله عز وجل...

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
ماريا القبطية

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

الزوج الصالح متمثلا في رسول الله محمد ﷺ

اهتم الإسلام ببناء الأسرة المسلمة اهتماما بالغا وجعل هذه العلاقة وثيقة مرتبطة برضا الله سبحانه وتعالى واتباع سنة الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام، فثمرتها أناس ملتزمون.. وكلما كانت هذه العلاقة مبنية على التقوى والأحكام الشرعية كانت ثمارها يانعة مفيدة، وبالتالي يكون المجتمع قويا متماسكا.

وقد حفلت السيرة النبوية الشريفة بمواقف كثيرة تبين لنا كيف كان يتعامل الرسول ﷺ مع زوجاته بمودة ورحمة وحب ووفاء نفتقدها في الكثير من العلاقات الزوجية حاليا. وتظهر لنا سنته ﷺ كيف كان يفعل ما يسعدهن ويدخل السرور إلى أنفسهن ولو بأمور بسيطة، ولكنها كانت تجعل البيت النبوي مليئًا بالحب والصفاء.

فهذه أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها الزوجة المؤمنة الوفية الصابرة، جسد ﷺ معها أرقى أنواع الوفاء ليس في حياتها فقط وإنما بعد مماتها، فهو يذكر أعمالها وأخلاقها وأيامها وعهدها رضي الله تعالى عنها، وحزن حزنا شديدا على فراقها، ومن وفائه ﷺ لها أنه كان يصرِّح بحبه لها حتى بعد وفاتها، فكان يقول عن السيدة خديجة رضي الله عنها: «رزقت حبها»، فلم يخجل الحبيب صلوات الله وسلامه عليه من أن يظهر حبه لزوجاته، وعندما سأله سيدنا عمرو بن العاص: أي الناس أحب إليك يا رسول الله؟ قال: «خديجة». وكان يصل صديقاتها بعد وفاتها.. كيف لا، وهي التي آثرته ورغبت فيه، وهي أول من صدَّقه وآمن به، وهي التي ثبَّتَتْ فؤاده وقوَّت عزيمته، وكانت البلسم الشافي لآلامه وأحزانه.. هي التي آزرته بمالها وواسته بحنانها، هي التي رزق منها الولد، هي التي حفظت عهده، وحافظت على بيته وولده، وهي.. وهي.. فنالت بهذا الوفاء العظيم ما جاء في الحديث الشريف «بشِّروا خديجة ببيت في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب» رواه البخاري. وهو من القصب المنظوم بالدرِّ واللؤلؤ والياقوت. فقابل رسول الله ﷺ وفاءها بوفاء أعظم منه، هذا الوفاء العظيم الذي ينبغي أن يسير عليه كل من اتَّخذ المصطفى ﷺ قدوته.

وإن المرأة بطبيعتها تحب من يدللها، وقد فطن الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لهذا الأمر وراعاه في تعاملاته مع زوجاته، فقد كان يدلل السيدة عائشة رضي الله عنها ويقول لها: «يا عائش، يا عائش هذا جبريل يقرئك السلام». وكان يقول لها أيضا: «يا حميراء»، والحميراء تصغير حمراء، يراد بها المرأة البيضاء المشربة بحمرة الوجه.

ومن الأفعال التي كان يظهر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبه لزوجاته أنه كان يشرب من موضع شربهن ويأكل من موضع أكلهن، تقول أم المؤمنين السيدة عائشة: «كنت أشرب فأناوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه على موضع فيّ، وأتعرق العرق فيضع فاه على موضع فيّ». أي يأكل ما بقي من لحم تركته السيدة عائشة على العظم.

ولم ينس الحبيب عليه وعلى آله الصلاة والسلام لطفه ومودته مع زوجاته حتى وقت الشدة والحروب رغم المسئوليات والمشقة، فعن أنس قال: «خرجنا إلى المدينة - قادمين من خيبر - فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُحَوِّي لها - أي: لصفية - وراءه بعباءة، ثم يجلس عند بعيره فيضع ركبته، وتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب البعير».

وكان يطيب خاطرها إذا حزنت، فقد كانت السيدة صفية مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر، وكان ذلك يومها، فأبطأت في المسير، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي تبكي، وتقول: حملتني على بعير بطيء، فجعل رسول الله يمسح بيديه عينيها ودموعها،ويسكتها.

وبلغت رقته الشديدة مع زوجاته أنه يشفق عليهن حتى من إسراع الحادي في قيادة الإبل اللائي يركبنها، فعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر وكان هناك غلام اسمه أنجشة يحدو بهن - أي ببعض أمهات المؤمنين وأم سليم، فسارت بهن الإبل بسرعة كبيرة، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «رويدك يا أنجشة سوقك بالقوارير».

وكان إذا دخل على أهله ليلا سلم تسليما لا يوقظ النائم، ويسمع اليقظان، وكره أن يفاجئ الرجل زوجته إذا عاد من السفر فجأة، بل يبعث لها من يبلغها بوصوله.

ولم ينس النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يمازح زوجاته ويسلي عنهن، تقول السيدة عائشة حين سألوها كيف كان ﷺ، قالت: «**كان يدخل بساماً ضحاكاً**»، وتحكي رضي الله عنها كيف دعاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتشاهد كيف يرقص أهل الحبشة بالحراب في المسجد، فتقول: "إن النبي سمع لغطًا وصوت صبيان، فقام رسول الله ﷺ فإذا قوم من الحبشة يرقصون، والصبيان حولها فقال: «يا عائشة، تعالي فانظري»، فجاءت السيدة عائشة ووضعت ذقنها على كتف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذت تشاهد من ما بين المنكب إلى رأسه، فقال لها: «أما شبعت، وأما شبعت؟» قالت: فجعلت أقول: لا، لأنظر منزلتي عنده". وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسابق السيدة عائشة ويتركها تسبقه، ثم يسابقها مرة أخرى فيسبقها ويقول لها ضاحكًا: «هذه بتلك».

وعنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكِ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى قُلْتِ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ، قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ. أي هذا الأمر صحيحٌ. وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ»..

وغضب ﷺ مرة مع عائشة فقال لها: «هل ترضين أن يحكم بيننا أبو عبيدة بن الجراح؟» فقالت: لا، هذا رجل لن يحكم عليك لي، قال: «هل ترضين بعمر؟» قالت: لا، أنا أخاف من عمر.. قال: «هل ترضين بأبي بكر (أبيها)؟» قالت: نعم.. فجاء أبو بكر، فطلب منه رسول الله أن يحكم بينهما.. ودهش أبو بكر وقال: أنا يا رسول الله؟ ثم بدأ رسول الله يحكي أصل الخلاف فقاطعته عائشة قائلة: **أقصد يا رسول الله** (أي قل الحق)، فضربها أبو بكر على وجهها فنزل الدم من أنفها وقال: فمن يقصد إذا لم يقصد رسول الله؟! فاستاء الرسول وقال: ما هذا أردنا.. وقام فغسل لها الدم من وجهها وثوبها بيده.

وكان إذا غضبت زوجته وضع يده على كتفها وقال: «اللهم اغفر لها ذنبها وأذهِب غيظ قلبها، وأعذها من الفتن».. فالرسول ﷺ لم يضرب بيده الشريفة الطاهرة أحداً كما قالت عائشة رضي الله عنها: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ امْرَأَةً لَهُ قَطُّ وَلَا خَادِمًا».

وكذلك مضى الصحابة والسلف في قضية رعاية الحياة الزوجية والإصلاح والسؤال والتدخل المحمود. فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يغضب يوما على زوجته فتراجعه، فأنكر أن تعارضه، فقالت زوجته: (لماذا تنكر أن أراجعك، فوالله إن زوجات النبي ﷺ ليراجعنه وتهجره إحداهن إلى الليل. فذهب في زيارة خاصة لابنته حفصة وقال: "أي حفصة، أتغاضب إحداكن رسول الله ﷺ اليوم إلى الليل" أي: إذا طالبته بنفقة وما عنده، فربما تغضب وما تكلمه إلى الليل، قالت: نعم، يحدث هذا، قلت: "خبتِ وخسرت، أفتأمني أن يغضب الله لغضب رسول الله ﷺ فتهلكين"!..

أيضا.. كان للرسول ﷺ جهود عظيمة في الإصلاح بين الزوجين، مثل ما

حدث مع علي رضي الله عنه وزوجته فاطمة بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام وهما من أكارم الأزواج والزوجات على وجه الأرض، فأحدهما ابنته سيدة نساء أهل الجنة، والآخر ابن عمها رابع الخلفاء الراشدين، ووالد سيدي شباب أهل الجنة الحسن والحسين رضي الله عنهما، فهل كانت حياتهما خالية تماماً من المشكلات؟ كلا، فقد روى البخاري رحمه الله تعالى، عن سهل بن سعد قال: «جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد علياً في البيت»، وهو وقت المفترض أن يكون الزوج في البيت وقت قيلولة، وكون الزوج غير موجود هذا يوحي أن هنالك شيئاً غير مريح يحصل، فقال عليه الصلاة والسلام: «أين ابن عمك»، ولم يقل أين زوجك؛ لأنه أحس بشيء، فأراد أن ينبهها للقرابة بينها وبينه لعله يتألف قلبها، ويسترحم نفسها، لتلتفت لابن عمها، لقريبها، لزوجها، ليبدأ الحل، قالت: "كان بيني وبينه شيء فغاضبني فخرج فلم يقل عندي"، فماذا فعل النبي عليه الصلاة والسلام للزوج؟ هل أخذ البنت وذهب إلى بيته، وقال لما يذهب ما في رأسه يأتينا ويعتذر، أخطأ على ابنتنا، هل أخذ البنت بغير إذن زوجها؟ هل كان سلبياً وقال: فليحدث بينهما ما يحدث؟ لا والله لم يفعل أيا من ذلك، وإنما اهتم بالأمر وسعى في الإصلاح، معطيا درسا بليغا إلى من بعده من الآباء أن والد الزوجة عليه مسئولية حتى بعد زواج البنت، فيعمل ما في مصلحتها، «فسأل عنه فإذا هو في المسجد راقد»، فجاء بنفسه عليه الصلاة والسلام، وهو سيد البشر، جاء بنفسه ليأخذ بخاطر الزوج، جاء وعلي مضطجع في المسجد، قد سقط رداؤه عن شقه، وأصابه تراب، فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه، وهذا المسح وحده له مدلولات كثيرة، ومعان كبيرة، وآثار عظيمة، وقال: «قم أبا تراب، قم أبا تراب» وكانت هذه الكنية أحب الكُنى إلى علي رضي الله عنه، وأصلح بينه وبين فاطمة.

وكذلك عندما حكم رسولنا الحبيب بينهما رضوان الله عليهما حين اشتكيا إليه الخدمة كما قال ابن حبيب في الواضحة حيث حكم عليه الصلاة والسلام على فاطمة بالخدمة الباطنة، أي خدمة البيت، وحكم على علي بالخدمة الظاهرة ثم قال ابن حبيب: والخدمة الباطنة العجين والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله

فقد يقع بين أهل الفضل وبين الأفراد والأسر ما يقع فهذا من طبيعة البشر، لكن الفرق بيننا وبين الصحابة أن المشكلة سرعان ما تحل، والقضية سرعان ما تزول، فقضية العناد والمكابرة والهجر الطويل لا توجد عندهم، أما اليوم فحدث ولا حرج، تستمر القضية، ومحاكم وتشهير وأخبار في المجتمع سيئة، وتلوك الألسن الأعراض.

ومثَّل النبي ﷺ في حياته المليئة بالالتزامات أفضل زوج في التاريخ، فلم تمنعه كثرة أعماله ومشاغله من إعطاء أزواجه حقوقهن الواجبة عليه، مع أنه كان قائداً للدولة، ومبلغاً للرسالة وقائداً للجيش، ومعلماً للناس إلا أن هذه الأعمال كلها لم تحلْ بينه وبين أزواجه كما هو حال كثير من المسلمين اليوم يضيّع حقوق زوجه بحجة الأعمال الكثيرة والالتزامات العديدة.

لقد دأبَ عليه الصلاة والسلام على تذكير الأزواج والزوجات بالحقوق المشتركة، عن الحصين بن محصن أن عمة له أتت النبي ﷺ في حاجة، فلما فرغت قال لها النبي ﷺ: «أذات زوج أنت؟» قالت: نعم، قال: «كيف أنت منه؟» - أي ما حالك معه - قالت: "ما آلوه"، أي: لا أقصر، "إلا ما عجزت عنه" قال: «فانظري أين أنت منه فإنه جنتك ونارك».. إن قوله عليه الصلاة والسلام فإنه جنتك ونارك يدل على عظم حق الزوج، فتدخلين الجنة برضاه، وقد يكون سخطه سبباً لدخولك النار.

ونمرّ بقصة أم الدرداء رضي الله عنها التي قالت عن حال أبي الدرداء أنه اشتغلَ بالعبادة عن حظِّ نفسهِ، وحقِّ زوجتهِ، حتى نبَّههُ سلمانُ إلى رعاية جميع الحقوق المُترتبة عليه، مِنْ حقِّ اللهِ إلى حقِّ نفسهِ، إلى حقِّ زوجتهِ التي عبَّرتْ عنه أحسنَ تعبيرٍ وأوجزَهُ وأكناه إذ قالتْ: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجةٌ في الدنيا! وفي تصديقِ النبي ﷺ لمقولةِ سلمان: «إنَّ لربِّك عليك حقًّا، ولنفسِك عليك حقًّا، ولأهلِك عليك حقًّا، فأعطِ كل ذي حقٍّ حقَّهُ» انتصارٌ بالغٌ لأمِّ الدرداء، ولكلِّ امرأةٍ مِنْ بعدها، فإنَّ للمرأة حقًّا يَجبُ أن يُراعى ويُحترمَ ويُقدّر. فإهمال الزوجة مسؤولية... قال ﷺ «مَنْ سقى امرأتَهُ الماءَ أُجِرَ». قال العِرْباضُ: "فسقيتُ امرأتي ماءً، ثم أخبرتُها بما قال رسولُ الله ﷺ. فالرسول ﷺ وهو يحضُّ على هذا العمل يُريدُ أن يربط بين المرأة وزوجها برباطِ الحُبِّ، ويُريدُ من الزوج أنْ يعلن عن هذا الحُبِّ بمظاهرَ تأسرُ قلبَ المرأة، وتجعلُها تعيشُ أجواء الفرحة والبهجة والأنس.

وليس شربة الماء فقط هي التي ندَبَ إليها رسولُ السلام والمحبةِ والوئام، فلنسْمَعْ إلى ما يرويه سعد بنُ أبي وقّاص أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنك لنْ تنفقَ نفقةً تبتغي بها وجهَ الله إلا أُجِرْتَ عليها، حتى في اللقمة ترفعُها إلى فم امرأتِك».. سبقت سنته ﷺ ما يسمى بأصول "الإيتيكيت".. فتخيَّلْ زوجين على مائدةِ الطعام يُطعم أحدُهما الآخر، وتخيَّلْ مدى السعادةِ التي تُظللهما..

ومن الوسائل المهمة في قضية الإصلاح والسعي في تحسين العلاقات الوصية بالصبر، كما فعل أبو بكر رضي الله عنه مع ابنته أسماء، فزوجها كان مشغولاً، فشكت له شيئاً من الغيرة، فقال: "يا بنية اصبري، فإن المرأة إذا كان لها زوج صالح، ثم مات عنها، فلم تتزوج بعده جُمع بينهما في الجنة". وإن كان ثَمَّ أخطاء للزوجة، فإن مسلك الأوفياء تجاهل الأخطاء والتجاوز عنها وعدم إفشائها ونشرها، مع مراجعة الذاكرة للبحث عن المحاسن والإيجابيات. قال ﷺ: «لا يَفْرَكْ مؤمن مؤمنة - أي: لا يبغض - إن كره منها خلقاً، رضي منها آخر» رواه مسلم.

وليست المُعاشرة بالمعروف كفُّ الأذى عنها، بل احتمال الأذى منها، والحِلم عند طيشها وغضبها، وكذلك تقدير مشاعرها ومراعاة الغيرة عندها، فصبرُ الزوج على زوجته بابٌ من أبواب الجنّة، ولنا في رسول الله المثل الأعلى، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ الَّتِي فِي بَيْتِهَا النَّبِيُّ ﷺ يَدَ الْخَادِمِ، فَسَقَطَتْ الصَّحْفَةُ، فَانْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِلَقَ الصَّحْفَةِ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ، وَيَقُولُ: غَارَتْ أُمُّكُمْ، ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أُتِيَ بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الَّتِي كُسِرَتْ صَحْفَتُهَا، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْ»..

ومن حُسن المُعاشرة التي أمر الله بها أن يُنظر إلى مزايا الزوجة كما يُنظر إلى مساوئها، فلا يوجد إنسان كامل، وهناك أزواج يركِّزون على المساوئ فقط: بعض العيوب في شكلها، في أخلاقها، في طباعها، لكنها حَصَان، عفيفة، شريفة، نظيفة، مِطواعة. فتراه يتجاهل ميّزاتها، ويُبرز أخطاءها، فليس هذا من حُسن المُعاشرة، وليس من العدل والإنصاف.

وكان الحبيب صلى الله عليه وآله وسلم يتجمل لزوجاته ويتطيب لهن، فتقول السيدة عائشة: كأني أنظر إلى وبيض المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وسُئِلَتْ: "بأي شيء كان يبدأ النبي ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك". لا يريد أن تشم منه أزواجه رائحة أكله.

ومن الأمور التي لا بد منها للحياة الزوجية مداعبة الزوجة، فقد روي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه دخل يوماً على زوجته فاطمة بنت رسول الله ﷺ فرآها تستاك بعود الأراك فأراد مداعبتها فقال هذه الأبيات:

لقد فزت يا عود الأراك بثغرها * أما خفت يا عود الأراك أراك**
لو كنت من أهل القتال قتلتك * ما فات مني يا سواك سواك**

هذا هو سيدنا محمد ﷺ زوجاً، وهذه هي بعض معاملاته وأخلاقه مع أزواجه حيث كان أفضل الأزواج على الإطلاق. وهذه هي الحياة الزوجية التي هي أساس سعادة الأسرة في حياة رسولنا وصحابته الغر الميامين، فحريّ بنا نحن المسلمين أن نلتزم ما التزم به المسلمون الأوائل، فخرجوا لنا أبطالا حملوا الإسلام ورفعوا رايته. وبإذن الله تعالى سيخرج من أمة محمد ﷺ أبطال يعيدون مجد الإسلام من خلال الالتزام بأوامر الله ورسوله. فإلى حياة زوجية هادئة رحيمة وفية متمثلين سنة رسوله ﷺ والصحابة ندعوكم أيها المسلمون لتنعموا بها في الدنيا وتؤجروا عليها في الآخرة.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
ماريا القبطية

«يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»

خلق الله تعالى البشر، وجعل الزواج سنتهم لتناسلهم، وقد سمّاه الله في القرآن الكريم الميثاق الغليظ للدّلالة على أهميته، ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾.. وقد أنكر النّبي ﷺ على من امتنع عن الزواج لأي سبب كان، حتى لو كان هذا السبب قيام الليل وصِيام النّهار؛ حيث قال ﷺ: «...وَأَتَزَوَّجُ النِّساء، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "ليست العزوبة من أمر الإسلام في شيء، ومن دعاك إلى غير الزواج دعاك إلى غير الإسلام".

فالعزوف عن الزواج مخالف للسنة، ومناقض للفطرة السوية، وباب لانتشار الفساد والرذيلة والموبقات والعياذ بالله، وترك الزواج بلا مانع صحيح سبب للقلق والاضطراب، لأن الزواج سكن وطمأنينة ومودة ومحبة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].. وفيه موافقة للفطرة الإنسانية وتحقيق بقاء النوع البشري والاستخلاف في الأرض وتكثير النسل وعمارة الأرض وتحصيل المكاثرة والمباهاة التي وعد النبي ﷺ بها يوم القيامة.

ولكن الناظر إلى البلاد الإسلامية يرى عددا كبيرا من الفتيات والشباب بدون زواج، وأشارت دراسة حديثة إلى أن ثلث عدد الفتيات في الدول العربية بلغن سن الثلاثين دون زواج. فمثلا سجلت نسبة الذكور غير المتزوجين بمصر في الفئة العمرية ما بين ١٨ و٢٩ سنة نحو ٣٧,٤ بالمائة من إجمالي الذكور المتزوجين مقابل ١٦,٤ بالمائة للإناث في تعداد ٢٠١٧، وفقا لبيانات الإحصاء المصري. ووفق بعض الإحصائيات سجلت فلسطين أقل نسبة حيث بلغت ٧٪، والبحرين في المركز الثاني بنسبة ٢٥٪، واليمن ٣٠٪، الكويت وقطر وليبيا ٣٥٪، مصر والمغرب ٤٠٪، السعودية والأردن ٤٥٪، الجزائر ٥١٪، وتونس ٦٥٪، العراق وسوريا ٧٠٪، الإمارات ٧٥٪، فيما سجلت لبنان أعلى نسبة حيث وصلت إلى ٨٥٪.

إن هذه النسب الكبيرة لا تبشر بخير، وتقود إلى شرور وفتنة وانحلال تؤثر على الأسرة والمجتمع. وهؤلاء الشباب يظنون أنهم يعيشون حياة هادئة بعيداً عن منغصات المشكلات العائلية وأن حياتهم خالية من الهموم والمتاعب الأسرية، ولكنهم واهمون مخطئون لأنهم إن كانوا متعفّفين فهم يعيشون بتوتر وقلق وانزعاج ويقاسون حياة مريرة فيها الحرمان من متعة الزواج ونعمة البنين التي هي من أعظم النعم التي منَّ الله بها على الإنسان. وإن لم يعفّوا فإنهم سيتوجهون إلى الحرام والإثم مبتعدين عن الدين والقيم الرفيعة والأخلاق.

لهذا وجب بحث أسباب تأخر الزواج أو العزوف عنه وإزالة موانعه وتسهيله للشباب والفتيات، وإلا حل الحرام محل الحلال، وانتشر الفساد والفواحش والآثام في الأسرة والمجتمع، وابتعدت الأمة أكثر عن النهضة والعودة إلى الإسلام دستورا ومنهاجا ودولة.

ولو نظرنا إلى أسباب تأخر الزواج لرأينا أنها أحيانا تختلف من بلد لآخر، لكنها مشتركة وتعود إلى عدم تطبيق الأحكام الشرعية، وأهم هذه الأسباب:

غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج بمظاهره الفارغة، مما يجعل الزواج يتعسر أو يتعذر على كثير من الشباب فيتأخر الزواج لذلك، أو يتوجه الشباب إلى الزواج من أجنبيات لا يكلفونهم شيئا، مما يزيد عدد الفتيات غير المتزوجات، وهذا خلاف ما شرعه الله من تخفيف تكاليف الزواج قال النبي ﷺ: «أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مَئُونَةً». ناهيكم عن كثرة الشروط والمطالب المادية من قبل الفتاة وأهلها، والاهتمام بالجانب المادي في اختيار الزوج وعدم الاهتمام بالصفات المهمة الأخرى كالدين والخلق والكفاءة، والشارع اهتم بأن يكون في الزوج خصلتان عظيمتان، قال الرسول ﷺ «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ»، رواه الترمذي. ولا شك أن الله تكفل بإعانة العبد الصادق على الزواج، قال الرسول ﷺ: «ثَلَاثَةٌ حُقَّ عَلَى اللهِ عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الأَدَاءَ وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَافَ»، رواه الترمذي. والعجب كل العجب ممن يزوج ابنته من لا يصلي ولا يخاف ربه من أجل غناه وكثرة ماله في الوقت الذي يرفض الرجل الصالح لفقره!!

ويزيد من هذه المشكلة نتائج غياب الدولة الإسلامية الراعية، وإفرازات النظام الرأسمالي الذي نعيشه مثل انتشار البطالة وقلة الدخل وانتشار الفساد والمحسوبية مما يجعلهم غير قادرين على فتح بيت وتكوين أسرة.

ومن أهم العوامل التي تعيق الزواج وتؤخره عند كثير من الشباب والفتيات تأثير الإعلام الفاسد والموجَّه والمتأثر بمفاهيم الغرب ومبادئه وأنماطه الاجتماعية وأفكاره ومظاهره البعيدة عن أحكام الإسلام والتي يبثها لأبناء المسلمين عن طريق المسلسلات والأفلام والبرامج المتعددة، مع ضعف الوازع الديني وعدم وجود قوانين وحدود رادعة من الأنظمة، مما أدى إلى انحدار القيم والأخلاق، والانفتاح دون قيود، فأصبح البعض يرتبط بعلاقات غير شرعية وينساقون وراء الشهوات المحرمة والاغترار بالأحلام وسراب الحب الكاذب وضرورة وجود علاقة قبل الزواج حتى يتعرفوا على بعضهم!! وهذا من أعظم الفتنة والعياذ بالله. أو رغبتهم في الحرية وعدم الالتزام بالمسؤولية أو غير ذلك من القناعات الفكرية التي لا تسوغ شرعا ولا يجوز الاعتماد عليها.

وبسبب سيادة القوانين الرأسمالية الوضعية في بلاد المسلمين والتي تحكمها المنفعة والمصلحة، وتضمحل فيها العلاقات الأسرية والقوامة الصحيحة وصلة الرحم، فإن عددا من الفتيات يتملكهن الشعور بالخوف وعدم الأمان من المستقبل، فتعمل - حسب رأيها - على إيجاد سلاح بيدها للمستقبل وهو التعليم والعمل ولو كان على حساب الزواج والأمومة. ولو طُبقت أحكام الإسلام لما شعرت بكل هذا لأن الإسلام يكفل لها الحماية والرعاية والأمان في كل أدوار حياتها. وكذلك لا ننسى وهم المساواة والتمكين الاقتصادي، التي تجعل الفتاة تفكر بالاستقلالية وتحقيق ذاتها وشخصيتها بإيجاد مكان مرموق لها في المجتمع، وبالتالي تظهر فكرة التكافؤ الطبقي والثقافي بين الزوجين مما يجعلها تضع معايير معينة لاختيار الشخص الذي تتزوجه قد لا تجدها، مما يؤدي إلى تأخير أو عدم زواجها. وللأهل أحيانا علاقة بتأجيل تزويج البنت أو "عضلهن" لأسباب لرغبتهم في الاستفادة المادية منها.

ولأن القضاء على الشيء أو التقليل منه يكون بالقضاء على أسبابه، فعلينا بداية تأكيد أهمية الزواج وضرورته لدى الشباب والفتيات، وبيان

خطورة العزوف عنه أو تعسيره. ثم العمل على تسهيل أمر الزواج ومن وسائل ذلك:

تخفيف تكاليف الزواج، بتخفيف المهور، والاقتصاد في تكاليف الزواج وطلباته، وقبول من يُرضى دينه وخلقه، حتى لو قلَّ ماله. واضعين نصب أعيننا قول الله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢]، وقول رسوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ يُمْنِ الْمَرْأَةِ تَيْسِيرَ خِطْبَتِهَا، وَتَيْسِيرَ صَدَاقِهَا، وَتَيْسِيرَ رَحِمِهَا»، وقول عمر رضي الله عنه "لا تُغلوا صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها رسول الله" رواه الخمسة وصححه الترمذي.

ونقول لمن يعضل ابنته أو أخته ولا يزوجها طمعا في مالها أو وظيفتها مع تقدم الكفء لها ورضاها به، أن هذا منهي عنه شرعا، قال تعالى: ﴿فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾.

أما للشباب العازف عن الزواج انجرارا وراء أفكار ومفاهيم خاطئة وبعيدة عن الإسلام، فنخاطبه قائلين: اتق الله واعلم أن العمر يمضي والشهوة تنقضي ويبقى الذنب والحسرة والندامة، ولن تكون السكينة والراحة إلا بالزواج من امرأة صالحة أو زوج صالح: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١] ولا تقلدوا ما ترونه في المسلسلات والبرامج الهدامة المليئة بالمفاهيم والسلوكيات الفاسدة البعيدة عن ديننا وأخلاقنا وقيمنا، والتي تُصدر لنا للإفساد لما يخشونه من عودة الإسلام عزيزا كما كان أيام وجود دولته المنيعة القوية..

أما أنت يا ابنتي وأختي فلتقبلي لك زوجا من يرضاه الله ورسوله ولا تفضلي غير الأكفاء على الأكفاء لمال أو حسب أو جاه تريدينه، أو لشرف تطلبينه، أو لدنيا تؤثرينها حتى يبارك الله لك فيه. وأيضا إن دراستك أو وظيفتك ليست أهم من زواجك وأمومتك، ولا تعارض بينهما وبين العلم والعمل إن استطعت التوفيق بينهم، فدورك الأول في هذه الحياة هو أن تكوني أما وربة بيت، وكسب الرزق هو مهمة هذا الرجل، وعليه تأمين احتياجاتك كلها، وهذا ليس تبخيساً بحقك أو تقليلا من مكانتك ومركزك، بل على العكس فإن دورك هذا والله دور مهم جدا ومن أصعب المهمات التي لا يستطيعها الرجل، فهو صناعة الإنسان، وبيتك وأسرتك لا تعوضهما شهادة ولا وظيفة مهما كانت.

وكذلك ننبه هنا إلى حكم شرعي كان لعدم تطبيقه تأثير في زيادة عدد الفتيات غير المتزوجات، والذي تم تشويهه من قبل المسلسلات والأفلام وكتابات التافهين والتافهات، وهذا هو تعدد الزوجات، الذي هو شريعة من شرائع الله، ومن سنن المرسلين عليهم الصلاة والسلام، وهو حل جيد لتزايد عدد الفتيات غير المتزوجات، فعلينا توضيح هذا الحكم. وكذلك على المعددين أن يتقوا الله تعالى ويقيموا العدل، فما شوه شريعة التعدد إلا الظلمة من المعددين - وهم كثير - يميلون مع بعض النساء وأولادهن على حساب الأخريات وأولادهن، حتى كرهت النساء التعدد، وخافته الكثيرات على أنفسهن وبناتهن، فتفضل أن تبقى بلا زواج على أن تأخذ معدداً يظلمها أو يظلم أخرى بسببها فتبوء بالإثم..

ونختم بقول الرسول الكريم ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ».

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
مسلمة الشامي (أم صهيب)

الطّلاق حلال وإن كان أبغضه

لأنّه تشريع كامل فقد أحاط الإنسان بالرّعاية ووفّر له الطّرق التي تمكّنه من إشباع حاجاته العضويّة وغرائزه دون أن تتسبّب هذه الطرق له ولغيره من بني جنسه في الشّقاء وأوجد الحلول الشّافية الكافية لكلّ ما يعترضه من مشاكل وصعوبات... هذا هو الإسلام الدّين الذي ارتضاه الخالق لعباده حتّى يحيوا هانئين راضين مرضين ربّهم. وغريزة النّوع والحفاظ على النّوع البشري كغيرها من الغرائز تناولها الإسلام بالدّرس وبيّن الطّريقة الشّرعيّة لإشباعها فسنّ الزّواج ليكون العلاقة المقدّسة بين الزّوجين... رباط وثيق يجمع بينهما قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]

هذا الرّباط الذي ينبغي على كلّ من آمن بالله أن يسير عليه دون غيره من الحلول التي تشبع هذه الغريزة. لهذا أوجب الإسلام حسن الاختيار وأكّد على الحرص على أن يكون الطّيبون للطّيّبات ﴿وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ حتّى تكون هذه الشّراكة متينة قويّة دائمة مدى حياتهما.

لكن! يمكن أن يحصل خطأ في الاختيار سواء اختيار الزّوج أو الزّوجة فتفسد العلاقة بينهما ويستحيل العيش بينهما لتباين في طباعهما أو تضارب في مصالحهما أو عدم الوفاق والمحبّة بينهما، فتتحوّل هذه الحياة إلى جحيم لا يطاق ويفرض الحلّ - الذي لا مفرّ منه - نفسَه: الطّلاق! نعم لقد شرّع الإسلام الطّلاق واعتبره - أبغض الحلال - ولكنّه حلّ لا بدّ منه في بعض حالات زواج استعصى توافق الطرفين فيها بل استحال عيشهما معا.

حتّى يحافظ على هذه الخليّة من مخاطر أخرى هدّامة لها وللمجتمع بأسره شرّع الإسلام الطّلاق... وحتّى لا تتلوّث هذه العلاقة ولا يشوب هذا الرّباط الغليظ أيّ شائبة بعد أن انعدم الوفاق والتّآلف بين الزّوجين شرع الإسلام الطّلاق... لأنّ الله يعلم من خلق ويعلم ما جبل عليه خلقه، جعل للزّوجين متنفّسا "بالحلال" ليفكّا هذا الرّباط حتّى لا يسلكا طرقا تهوي بهما إلى ما يدنّسان بها تلك العلاقة ويغضبان ربّهما.

حين تناولت النصرانيّة هذه المسألة اعتبرتها غير مقبولة ولم تسمح للزّوجين بالطلاق فهي تعتبره رباطا مقدّسا فعلى الرّجل أن يرتبط بامرأة واحدة مدى الحياة وعلى كلا الزّوجين أن يكون أميناً لعهود الزّوجية المقدّسة. فحرّمت الطّلاق مبدئياً كقاعدة عامّة. ولكنّها وجدت نفسها أمام وضعيّات استحال عيش الزّوجين معا فيها وهو ما يمكن أن يدفع بهما إلى طرق أخرى يحيون فيها كلّ يلبّي رغباته وحاجاته كما يشاء فتنتشر العلاقات غير الشّرعيّة وتهتزّ الرّوابط الأسريّة ويفسد المجتمع. تعتمد الكنيسة على مرجعها الأوّل "الكتاب المقدّس" والذي ينصّ في كثير من المواضع على أنّ "من طلّق امرأته إلا لعلّة الزّنا، يجعلها تزني، ومن يتزوج مطلّقة فإنّه يزني"، لكنّها وأمام صعوبات اعترضتها في البتّ في علاقات زوجيّة مضطربة اضطرّت لوضع تشريعات واجتهادات حتّى يصبح الطّلاق مقبولا ومنها اقتراف أحد الطّرفين جريمة الزّنا وتدنيس قدسيّة الزّواج أو إصابة أحد الزوجين بالجنون والانفعالات النفسية الشديدة التي لا يمكن شفاؤها والتي تشكّل خطراً على الحياة الزوجية والأولاد فيما بعد أو عند ترك الزوجين بيت الزوجية، دون إذن أو علم الآخر، ودوام ذلك لفترة طويلة قد تكون ثلاث سنوات أو أكثر وأيضا عندما يكون زواج أحد الطرفين من الآخر بالإكراه ودون موافقته ورضاه.

هذا موقف الكنيسة التي تعترف بالزّواج رباطا مقدّسا يجب أن يدوم ولا يفكّ ورغم ذلك وأمام التحدّيات التي اعترضت العديد من الأسر والتي صعب تعايش الزّوجين فيها أقرّت في حالات عديدة الطّلاقَ...

موقف آخر يروّج له دعاة الحرّيّات والأنثويّة وينادون فيه إلى العيش دون هذا الرّباط فلكلّ طرف أن يحيا كما يشاء!! موقف يسعى فيه أصحابه إلى تقويض الأسرة وهدم كيانها.

تعتبر الكاتبة الوجوديّة سيمون دي بوفوار الزّواج "السّجن الأبديّ للمرأة يقطع آمالها وأحلامها" واعتبرت مؤسّسة الزّواج مؤسّسة لقهر المرأة يجب هدمها وإلغاؤها، كما دعت الفلسفة الأنثويّة إلى "حرّيّة الاقتران وحرّيّة الافتراق في أيّ لحظة وذلك بين أيّ فردين مثلين أو مختلفين"... موقف يؤسّس لحياة تسيّب وعبث واختلاط أنساب وهدم للأسر وللمجتمع بأكمله...

الإسلام شرع الله وهو أفضل ما تسيّر به حياة الإنسان، فمن أعلم بالخلق سوى خالقهم ومن أقدر على تسيير حياتهم وضبط أعمالهم سواه؟ شرع لهم الزّواج ليشبعوا غرائزهم وليتكاثروا ويتناسلوا فيستمرّ نوعهم وتستمرّ حياتهم وحثّهم على حسن الاختيار ليتواصل هذا الزّواج ويحيوا حياة تفاهم ووئام، لكن قد يطرأ على هذه العلاقة ما يعكّر صفوها ويعمل الشيطان على أن يفرّق بين الزّوجين متباهيا بذلك سعيدا بتحقيقه، قال رسول الله ﷺ: «إنّ إبليس يضع عرشه على الماء ثمّ يبعث سراياه فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة يجيء أحدهم فيقول فعلت كذا وكذا فيقول ما صنعت شيئا قال ثمّ يجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتّى فرّقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول: نِعم أنت...» هو عمل من أعمال الشّيطان ورغم أنّه أبغض الحلال عند الله إلّا أنّه يبقى حلالا ويبقى حلّا بعد أن فشلت كلّ المحاولات لفصل النّزاعات والخلافات واستحالت الحياة بين الزّوجين فتحتّم انحلاله وأصبح الحلّ الأفضل لأنّ استمرار الحياة بين الزوجين صار أسوأ وأخطر من هذا الانحلال.

جاء الإسلام فنقّى المجتمعات من كلّ الشّوائب والأفكار الفاسدة والعلاقات الخاطئة وركّز فيها النّقاء والصّفاء في الأفكار والعلاقات فصارت واضحة صافية... تلك مفاهيمه وتلك معالجاته وما طرحه من حلّ لعلاقة الزّوجين حين استحالتها إنّما هو لتصفية هذه القضيّة لأنّ العلاقة قد خلت من الصّفاء والرّحمة والمودّة وحلّ محلّها الكره والبغض وعدم الوفاق.

خصّ الله هذه المسألة بسورة كاملة "الطّلاق" وأطنب الحديث عنها كذلك في سورة "البقرة" حتّى يبيّن أحكامه فيها ويحدّدها للنّاس فيسيّروا حياتهم وفقها - كما يريد ربّهم - فيحافظ على المجتمع الذي - وإن تعرّضت خلايا من خلاياه إلى الإصابة - يثبت أمام الهزّات التي تستهدفه وتريد النّيل منه. ففي هذا الدّين العظيم من الحلول ما يدفع به المجتمع عن كيانه الأذى ويثبّت به دعائمه.

في الإسلام الخير كلّه مهما بدا لنا في الأمور من مساوئ ومن شرور

فحكمنا عليها وما ترتّب عنها منقوص لا نرى خفاياها ولا يعلمها إلّا الله: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ والطّلاق وإن كان فيه ما فيه من مساوئ فإنّه بإذن الله خير للزّوجين وللأبناء وللأسرة عموما وهو أفضل من بقائهما معا - وقد استحال - لأنّه سيحوّل الحياة جحيما ويجلب الشّرور والمفاسد.

الزّواج رباط وثيق وغليظ وقد حثّ الإسلام على أن يُبنى على ركائز ثابتة قويّة تجعله يصمد أمام الصّعوبات والخلافات التي من الممكن أن تعترض الزّوجين والتي يعالجانها بما تبنّياه من أحكام وبما قامت عليه علاقتهما من حبّ في الله وعمل على إرضائه. هذا ما شرّعه الله لعباده حتّى تكون الأسرة متلاحمة تربطها علاقات الودّ والحبّ والرّحمة ويكون المجتمع بذلك مجتمعا متماسكا يجمع بين أفراده تنافس على نيل الخيرات وسعي لإرضاء ربّ الأرض والسّماوات، ولئن شاب هذه العلاقات شيء من الخلل والنقصان فالحلول متوفّرة فصّلها شرع الرّحمن.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
زينة الصّامت

الإخلال الكبير في وضع الأسرة

(الجزء الثاني):

الليبرالية تقلص حجم الأسرة

مترجم

معنى الإخلال في هذه المقالة هو الاضطراب والفوضى التي تصيب الملايين من الأسر من الغرب إلى الشرق، والتي أصبحت كارثة إنسانية سببها إلى حد كبير بروز أفكار تمكين الأسرة الرأسمالية. وفي شكلها المعاصر، امتزجت الحركة النسائية الكلاسيكية مع النظام الاقتصادي الرأسمالي، ما أدى بعد ذلك إلى حقبة جديدة من اضطراب الأمومة. وقد بحث في الجزء الأول من هذه المقالة أحد أسباب هذا الإخلال، أي تأنيث الهجرة التي يقودها النظام الاقتصادي الرأسمالي في استغلال الأمهات، وهو ما لعب دورًا مباشرًا في التخلي عن عشرات الملايين من الأطفال.

والآن سيستعرض الجزء الثاني كيف أدت الليبرالية، وهي إحدى القيم المتأصلة في الرأسمالية العلمانية، إلى تقلص حجم الأسرة، بل وأدت إلى حضارة مهددة بالانقراض بسبب سياسة "تقدم المرأة وزيادة معدلات التنمية".

"موت الأسرة" في العالم الصناعي العلماني:

لقد أدت أزمة الخصوبة في اليابان إلى التركيز على "موت الأسرة". وهي تخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل من قبل، بحسب وصف ماري برينتون، المتخصصة في علم الاجتماع في جامعة هارفارد، لموقع "بيزنس إنسايدر" في العام الماضي. كما أن صندوق النقد الدولي قد حذر الدول الآسيوية الأخرى من أن تكون حذرة من مسار اليابان الذي يوصف بـ"التقدم في السن قبل أن تصبح غنيًا". وقد بين تقرير لشركة "يو بي أس" في عام ٢٠١٦ أن تغيير المواقف تجاه العمل وأدوار الجنسين قد يجعل عددًا من الدول الصناعية، بما في ذلك أمريكا، تواجه صعوبات اقتصادية مماثلة. إن مخاوف الكثير من المجتمعات الاقتصادية هي أن الاتجاهات الديموغرافية المعمول بها في جميع أنحاء العالم سوف تجعل العديد من أكبر القوى الاقتصادية في العالم تعاني من المصير نفسه الذي تعانيه اليابان. وبعبارة أخرى، يشعر الناس بالقلق من أن الاقتصاد العالمي سوف يتحول إلى النموذج الياباني.

فالسياسة الرأسمالية "تقدم المرأة وزيادة معدلات التنمية" المعمول بها في اليابان، وهي نتاج الليبرالية الاقتصادية، تجبر المرأة على العمل. ولكن مع مساهمة المزيد من النساء في القوة العاملة، بدأت الخصوبة تتراجع. واليوم يبلغ معدل الخصوبة في اليابان ١,٤١. ونتيجة لذلك، فإن عدد السكان آخذ في الانخفاض، بينما لا تزال ساعات العمل الطويلة الوحشية هي المعيار. وعلى مدى العقدين الماضيين، تم تقديم قصص الأزواج اليابانيين الشباب الذين يقاتلون لإنجاح العلاقات في إطار ثقافة العمل التقليدية التي تفترض أن يكون الرجل هو المعيل وأن تكون المرأة هي ربة البيت، تم تقديمها على أنها معركة خاسرة. ولكن بدلًا من ذلك يضطر الكثير من المتزوجين حديثًا إلى رؤية أوقات فراغهم وهي تنقضي، ويتخلوا عن كل شيء بدءًا من فرصةٍ لليلة تاريخية ربما تكون سببًا في إنشاء أسرة. وفي الوقت نفسه، تعتبر كثير من النساء أن عمل المرأة يمنحها وضعًا أكرم وأفضل من أن تصبح أمًا، ما يؤدي إلى تخليها عن شغفها في أن تصبح زوجًا ذات بنات وبنين.

كما أن أزمة الخصوبة هذه قد عصفت أيضًا بكوريا الجنوبية. فقد أشارت البحوث التي أجرتها دائرة أبحاث الجمعية الوطنية في سيئول في آب/أغسطس عام ٢٠١٥، إلى الانزعاج من احتمال انقراض كوريا الجنوبية بسبب انخفاض معدل المواليد إلى مستوى جديد منخفض بلغ ١,١٩ طفل لكل امرأة في عام ٢٠١٣. وردًا على ذلك، وصفت الدبلوماسية ذلك بأنه تهديد ديموغرافي واسع، أي أن الانقراض سيصيب المنطقة أيضًا، وليس كوريا الجنوبية واليابان فحسب. وتكافح تايوان وسنغافورة أيضًا من أجل تمويل رعاية الأعداد الهائلة من السكان المسنين بسبب انخفاض عدد السكان العام. ومن السخرية والمفارقة أن الدول التي أطلق عليها وصف "معجزة شرق آسيا" بسبب نجاحها في التحول لتصبح منطقة نمو اقتصادي عالية، تواجه الآن خطر انقراض شعوبها بأكملها!!

والواقع في الصين هو تقريبًا الواقع نفسه عند جيرانها. فقد ذكرت صحيفة الشعب اليومية في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦ أن الصين الصناعية أصبحت أيضًا وبسرعة بلدًا للعزاب والعوانس، فقد بلغ عدد السكان غير المتزوجين عددًا هائلًا يقدر بنحو ٢٠٠ مليون. وبحسب بحث أجرته شركة "تينسنت" في عام ٢٠١٦، فإن نحو ٣٦,٨٪ من النساء الصينيات غير المتزوجات يعتقدن أن الزواج ليس ضروريًا حتى يعيشن حياة سعيدة. ويعتقد علماء السكان أن استقلال المرأة الصينية الحديثة هو أحد الأسباب الرئيسية لتزايد عدد السكان غير المتزوجين. ومن المؤكد أن الصين - البلد الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم - سيتناقص عدد سكانه سائرًا في ذلك على خطا الغرب، والشرق أيضًا؛ اليابان وكوريا الجنوبية. كما سيعقب ارتفاع معدل عدد النساء غير المتزوجات انخفاض في معدل المواليد، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض كبير في عدد السكان. ويحدث ذلك في كل الدول الرأسمالية المتقدمة. وعندما تعطي المرأة الأولوية للنجاح المادي على حساب بناء الأسرة، ولا تؤمن بالالتزام بالزواج، وحتى إنها تعتبر الأطفال عبئا اقتصاديًا، فإن هذه هي حقيقة أعراضٌ أولية لأمة في حكم الميتة وهي تشيخ منتظرة موتها. إنها أمة لم تعد قادرة على السيطرة على الأضرار الهائلة التي لحقت بحياتها الاجتماعية في مجتمعها - وهو ثمن باهظ تضطر لدفعه ثمنًا للتقدم الاقتصادي الذي تسعى إليه بغض النظر عن النتيجة.

كانت الدول الغربية تعاني فعليًا من هذه الأزمات الاجتماعية قبل دول شرق آسيا بفترة طويلة، ومنهم يمكننا أن نعرف أن "موت الأسرة" لم يكن فقط بسبب الليبرالية الاقتصادية وسياستها التي تتمثل في "تقدم المرأة وزيادة معدلات التنمية"، ولكنه كان أيضًا مرتبطًا بالليبرالية الاجتماعية من خلال قيمها الفردية الخطيرة والتي تسببت في وباء صحي على نطاق واسع. إن هذه الظروف تدمر بشكل جذري الحياة الأسرية وأدت إلى صحاري ديموغرافية في مختلف الدول الأوروبية وأمريكا. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٨، عينت بريطانيا وزيرة للوحدة للتعامل مع ما وصفته رئيس الوزراء تيريزا ماي "الواقع المحزن للحياة الحديثة" لعدد كبير جدا من الناس، أي أكثر من ٩ ملايين شخص يشعرون دائمًا بالوحدة، وحوالي ٢٠٠٠٠٠ من المسنين في البلاد لم يجروا أية محادثة مع صديق أو قريب لأكثر من شهر. ومع ذلك، فإن الناس في بريطانيا ليسوا وحدهم من يشعرون بالوحدة. ففي أمريكا، كما جاء في مقال في "هارفارد بيزنس ريفيو": "الشعور بالوحدة هو وباء صحي متصاعد، ونحن

نعيش في العصر الأكثر ارتباطًا من الناحية التكنولوجية في تاريخ الحضارة، ولكن معدلات الشعور بالوحدة قد تضاعفت منذ الثمانينات، واليوم أكثر من ٤٠٪ من البالغين في أمريكا قالوا إنهم يشعرون بالوحدة، وتشير الأبحاث إلى أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى من ذلك".

الإسلام يقدم حلًا لحيوية الأسرة واستمراريتها

إن الموجات الحادة من الخلل والاضطراب التي هزت بناء الأسرة في الدول الصناعية العلمانية والتي أدت إلى "موت الأسرة"، أصبحت الآن تُلمس بشكل متزايد في البلاد الإسلامية. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، دفعت الإثارة للسعي إلى تحقيق التنمية ووضعها على غرار الدول المتقدمة، دفع ذلك ماليزيا إلى مواجهة "متلازمة شيكاغو الثقافية"؛ حيث تحقق الدولة دخلًا مرتفعًا ولكنه مصحوبٌ بالتدهور الأخلاقي. فقد حذر محمد كمال حسن، أستاذ المعهد الدولي للفكر والحضارة الإسلامية، الحكومة الماليزية من ظهور أعراض مشابهة لما وقع في الغرب. فقد قال: "إنه يحدث أيضًا في ماليزيا، وسوف يكون أسوأ إذا لم يتم احتواؤه لأن القيم الأخلاقية واحترام الذات منخفضة جدًا، وهو أمر مهم يظهر من خلال الجرائم مثل الخطف حتى الموت والقتل والاغتصاب". والواقع أن هذا هو حال الكثير من الدول الصناعية العلمانية في العالم اليوم، حيث كثيرًا ما يصحب التطور السريع أزمة اجتماعية، وانهيار مؤسسة الأسرة، وانتشار الجريمة، والعنف ضد النساء والأطفال، وارتفاع معدلات الانتحار، بالإضافة إلى انخفاض معدلات المواليد التي يرجع سببها بشكل كبير إلى مشاركة المرأة على نطاق واسع في القوة العاملة. وهو انعكاس لوجهة النظر المبدئية الضيقة التي تتبناها الدول العلمانية الرأسمالية والتي تجعل الأولوية للمصالح المادية والاقتصادية على حساب مصلحة ورفاهية الأسرة والمجتمع بشكل عام.

لذلك فإنه ضروري جدًا أن يعود المسلمون إلى الأفكار والمفاهيم الإسلامية وأن يصلوا ليلهم بنهارهم من أجل تطبيق النظام السياسي الإسلامي العظيم وهو ما سيحفظ النوع الإنساني ويحفظ الحضارة الإسلامية العظيمة. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١]

فالأفكار والمفاهيم الإسلامية تشكل علاجًا فعالًا للنجاة في هذه الحقبة من الخلل والاضطراب. والمبادئ المهمة للأفكار والمفاهيم الإسلامية لا يمكن أن تصبح مبادئ عفا عليها الزمن، بل إنها ستكون دائمًا قادرة على علاج كافة المشاكل التي تعترض الأسر الحديثة، وهو يوجب علينا التمسك بها بكل قوة. ومن هذه المبادئ:

١. الإسلام يشجع الزواج ويمجده باعتباره الطريقة الوحيدة للحفاظ على النسل.

٢. والإسلام يمتلك أيضًا مجموعة من الأحكام الخاصة بالأسرة والتي تنظم دور الزوج والزوجة لإيجاد حياة عائلية متجانسة ومستقرة فضلًا عن ترسيخ الطمأنينة بين الزوجين.

٣. يؤكد الإسلام على أهمية وسموّ دور الأم بالنسبة للمرأة.

٤. إن الهدف من الزواج في الإسلام هو امتثالٌ لأمر الله، أي للحفاظ على النسل وتحقيق السكينة والمودة والرحمة، وليس لمجرد إشباع الناحية الجنسية أو لكونه يتمتع بمكانة مرموقة. ولذلك فإن الإسلام يؤكد بقوة على هذا النموذج، وأهمية وجود عقلية مسؤولة عند تثقيف الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٥. كما أن الإسلام يوفر الأساس للإيمان والثقة (التوكل) للمسلمين عند السعي للرزق حتى لا يتزعزع استقرار ترتيب الأدوار في الأسرة، أي أن الرجل هو المعيل للأسرة.

٦. إن النظام الاقتصادي في الإسلام يصنع اقتصادًا صحيا منتجًا، وهو قادر على التغلب على مشكلة البطالة الجماعية، ويضمن إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد الرعية، ويمكن كل فرد من إشباع حاجاته الكمالية على أكبر قدر مستطاع. ولضمان ذلك كان أساس هذه السياسات هو توزيع الثروة على جميع أفراد الرعية لضمان إشباع الحاجات الأساسية، ويمنع كذلك الاستغلال الاقتصادي للمرأة وتجريدها من الإنسانية. كما أنه يمكن الرجال من الوفاء بالتزاماتهم للوفاء بحاجات أسرهم المالية، وفي الوقت نفسه فرض على الدولة النفقة على النساء ممن لا يجدن رحمًا محرمًا ينفق عليهن.

٧. إن الإسلام يلزم المسلمين بالتوحد في ظل الخلافة الراشدة، لأنها في الواقع هي الدرع الحقيقي للمسلمين الذي يحمي هيكل الأسرة، ويكرم الأمهات، ويُجلّ الأجيال المسلمة ويحفظ كرامتهم. وفي الوقت نفسه، فإن دولة الخلافة ستحمي الأسرة من تداعيات جشع الرأسمالية والفوضى الاجتماعية الناجمة عن الليبرالية.

ولذلك فإن دولة الخلافة ستكون قادرة على بناء استقرار وتجانس الأسرة، وستقضي على أسباب الخلل والاضطراب الذي يصيب الأسرة كما انعكس ذلك في قول عثمان رضي الله عنه: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن". والله أعلم.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
فيكا قمارة
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الأسرة هي الأصل في مجال عمل المرأة
(أمّ وزوجة وربّة بيت)

لقد أحكم الله عزّ وجلّ توزيع المسؤوليات بين الرجل والمرأة، بتشريع يوافق طبيعة كل منهما حق التوافق، وإنصاف يعطي لكل منهما حجمه ودوره الطبيعي في الحياة. وإنه لا مجال للمقارنة والمفاضلة بين دوريهما، ذلك أن الله سبحانه قد قيّد الذكر والأنثى على حدّ سواء بأوامره ونواهيه كما جعل جزاء الأعمال بالثواب والعقاب لمن يعمل مثقال ذرّة من خير أو مثقال ذرّة من شرّ دون التفريق بينهما. ومن هنا، كان الأصل في أعمال الإنسان المسلم هو التقيّد بأحكام الشرع، بغضّ النظر عمّا إذا كانت للذكر أو الأنثى أو للإنسان عامة دون خصوصية... وكان الالتزام بالمفاهيم الإسلامية والأحكام الشرعية من منطلق الإيمان بأحقيّة الله سبحانه في التشريع والرضا بأحكامه بقناعة تامة وتسليم، بوصفها هي الحق والخير والعدل وما عداها هو الضلال.

من هنا كانت وظيفة المرأة المسلمة في مؤسسة الأسرة بوصفها أمّا وزوجة وربة بيت هي مهمّة شرعية قد عني التشريع الإسلامي بها لما للأسرة من مكانة عظيمة، وما للمرأة من دور مهمّ فيها يتوافق مع فطرتها، فخصّها الإسلام بأحكام الولادة، والإرضاع، والحضانة والأمومة وكانت هذه المسؤولية أهم أعمالها وأعظم أدوارها لأن في هذا العمل بقاء النوع الإنساني واستمراريّته، ودور الأمومة في هذه المرحلة أبرز من دور الأبوة لأنّ المرأة هنا هي أداة لحفظ النوع! كما أن الأمومة لا تنحصر فقط بالإنجاب، بل مع ذلك تربية ورعاية وإنشاء وتكوين للأبناء، هذه المسؤولية التي تشرف عليها المرأة هي في حقيقتها عمليّة صناعة للأجيال في الأمة!

والمرأة المسلمة الواعية تُدرك جيّدا أن قضيّتها في حياتها هي أمتها ونهضتها، ولا تعرف قضيّة غيرها، لذلك فهي تعي جيّدا حجم المسؤوليّة التي أوكلها الله لها في بناء أمتها من خلال رسالة الأمومة، ومن خلال ما تقتضيه هذه المهمّة من تسخير للطاقة والجهد والتفرّغ بالوقت من أجل إتمام عملها بإتقان وأدائه على الوجه الذي يُرضي خالقها، وهذا ما تعنيه كلمة "الأصل في المرأة أم وربة بيت"، أي أن عملها الذي يتصدّر قائمة أولوياتها مكانه البيت حتى تُعطيه حجمه وتستوفيه حقه...

وكلمة البيت في هذا المقام، ليست استصغارا لحق أو استهانة بدور، كما يُروّج له بالمفهوم الغربي النفعي، بل هو ظرف مكاني لتحديد مهامّها، إذ إن البيت في هذا السياق يشمل رعاية الأبناء والزوج وتوفير الاحتياجات المادية والمعنوية، من طبخ وتنظيف وغسيل وتربية ومتابعة للأطفال ومعاشرة للزوج وطاعة له فيما أجازه الشرع، وحفظ السرّ والمال والعرض، وما يحتاجه هذا العمل من فكر وعلم ومشاعر وأحاسيس وحسن إدارة وتصرّف وما تقتضيه هذه المسؤوليّة الجسيمة من جدية وصبر وعطاء وجهد وبذل وسع، فأين ستؤدّي كلّ هذا إن لم يكن في بيتها، وكم يتطلّب هذا العمل من وقت إن لم يأخذ أكبر حيّز من حياتها؟؟

وإنه حقّا من الجهل أن ندّعي بأن الحياة الأسريّة والزوجية على وجه التحديد هي شراكة في الأدوار والمسؤوليّات، إذ إن هذا الفهم لا ينطبق مع الشرع ولا مع الفطرة، فلا يمكن فعلا مشاركة الأدوار الأسرية، إذ إنّ لكل فرد دوره الذي يتماشى مع طبيعته في الحياة ويتوافق مع طاقته وفطرته. ولأنّ عمل المرأة في بيتها يتطلّب جهدا كافيا ووقتا كبيرا، فلم يفرض عليها الشرع مسؤولية الإنفاق وإعالة الأسرة ماديا، بل جعله فرضا على الرجل يأثم على تركه أو التقصير فيه، ولهذه المسؤوليّة كذلك ظرفها المكاني وهو خارج البيت عموما ولها مقتضياتها ومتطلباتها، أوكلها الشرع للرجل بما يتماشى مع طبيعته كذكر فيه معاني القوامة والحماية والقوّة البدنية ممّا يؤهّله لهذه الوظيفة طبيعيا لما عليه من موجبات الإنفاق والرعاية. فلا يمكن أن تكون الحياة الزوجية إذاً شراكة في الأدوار بل هي التزام بالمسؤوليات وفق ما حدده الشرع، ولا يمكن للمرأة مثلا أن توازن بين دور الأمومة والقوامة، كما لا يمكن للرجل أن يوازن بين دور الإنفاق وعمل البيت، لأن لكل عمل خصوصياته ومؤهّلاته.. وهذا جزء من حديث رسول الله ﷺ بيّناً واضحا في تحديد المسؤوليات «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا...» أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عمر.

وقد ربط الشرع عظم هذه المسؤولية الموكولة للمرأة بعظم الأجر الذي تناله، عن عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا: ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتِ». رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولأن الإسلام جاء بأحكامه من الوحي ليُيسّر بها حياة الإنسان وليخلق التناسق والتوازن في تلبية إشباعاته وانسجاما مع طبيعته لا ليُرهقه ويُعسّر شؤونه فتصبح الحياة الزوجية شقاءً وتعاسة وجورا، بل ليخلق داخل الأسرة حالة الاستقرار والسكينة والطمأنينة إذا ما التزم كل طرف فيها بدوره ومسؤوليته فقد قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]

وحتى لا يُفهم من كل ما سبق عرضه من كون عملها الأصلي أنها أم وربة بيت أنها محصورة في هذا العمل، وأنها ممنوعة من مزاولة غيره من الأعمال، فإنّ لها التزامات شرعية أخرى شأنها شأن الرجل كالصلاة والزكاة والحج وحمل الدعوة وطلب العلم وغيره... ولها أن تعمل في الحياة العامة كما تعمل في الحياة الخاصة وأجاز لها الشرع البيع، والإجارة والوكالة. وجعل لها أن تزاول الزراعة والصناعة كما تزاول التجارة، وأن تتولى العقود، وأن تملك كل أنواع الملك، وأن تنمي أموالها. وأن تباشر شؤونها في الحياة بنفسها، وأن تكون شريكة وأجيرة، وأن تستأجر الناس والعقارات والأشياء، وأن تقوم بسائر المعاملات... لها أن تقوم بكل هذه الأعمال بشكل لا يتعارض مع دورها كأم وكزوجة وكربّة بيت ولا يؤثر في التزامها بهذا التكليف الشرعي ولا يتعدّى على وظائفها الطبيعية أو يحرمها منها أو حتّى يُعرّضها للتقصير أو الإهمال.

لذلك فالدولة في الإسلام هي دولة رعاية لشؤون الناس، وهي التي تنفّذ الأحكام لتنظّم بها حياة الفرد والجماعة، فتكون النفقة حقا ملزما للمرأة من وليّ أمرها أو من الدولة مباشرة إن عجز ولي أمرها عن تأمينه، حتى مع قدرتها على العمل، وتعمل الدولة في الإسلام على

توفير مواطن العمل بما يتناسب مع احتياجات الناس وما يتوافق مع طبيعتهم، والأهم من ذلك وفق ما نص عليه الشرع بحيث يضمن للمرأة أن تحظى بفرصة للعمل خارج بيتها دون تفريط في وظيفتها الأصلية داخل بيتها من حيث طبيعة الشغل وساعات العمل وظروفه.

إنّ الواقع الذي تعيشه المرأة المسلمة اليوم بغياب تطبيق الإسلام في حياتها قد ظلمها كثيرا وأهانها، إذ إن وظيفة ربة البيت وما تعنيه من عظم مسؤولية أصبحت تُنعت فيها بالعاطلة عن العمل، لأنه لا يُعتبر عملا ذا قيمة بالميزان النفعي، كما أن خروجها للعمل قد حرمها من حقوق كثيرة أولها حق الأمومة والتمتّع بأطفالها وقضاء الوقت معهم ومتابعتهم في التربية الفكرية والنفسية والسلوكية، وقد جعل من حياتها ركضا وراء الاستحقاقات المادية ممّا سبب لها ضغطا أسريا جعلها تفرّط في دورها كزوجة تُوفّر لزوجها أسباب الراحة والهناء داخل البيت أو كأمّ ترعى أبناءها وتُراقب تربيتهم أو كربة بيت تهتم بنظافة بيتها ومترتّباته، ولأن سوء تقدير الأولويات وتوزيع المهام يهلك صاحبه، فإن حالة التوتر الذي تعيشه أغلب النساء العاملات قد أثّر في نفوسهن نظرا لحجم الضغط الذي يعشنه داخل البيت وخارجه، ممّا جعلهنّ يقبلن على وظائفهن الطبيعية باستياء أو يعتبرن الجهود المبذولة لذلك تفضّلا وليست واجبات مما جعل الإقبال شديدا على الحاضنات والخادمات ودور الأطفال في محاولة لتحقيق التوازن!

والتفريط في وظيفة هي الأصل للمرأة قد سببّ مشاكل مجتمعية كثيرة، منها حالات الطلاق المرتفعة وخراب بيوت كثيرة وإهمال النشء والإقبال المتزايد على تحديد النسل خوفا من زيادة الإنجاب وإهمال البيوت ورفع متطلبات المستوى المعيشي ليُغطي رواتب المعينات المنزلية والحاضنات وحتى المستشارين النفسيين! ولا يمكننا إنكار أن الكثير من النساء يتألّمن من هذه الوضعية البائسة التي تعدّت على طبيعتهن الأنثوية وحرمتهنّ من تحقيق وظائف متماشية مع فطرتهن، لكن تأمين العيش الكريم لأسرتها أصبح واجبا عليها في ظل منظومة رأسمالية جائرة تستنزف طاقتها وجهدها وتسلبها حقوقها.

لقد ضمن الإسلام للمرأة حياة مطمئنّة آمنة تتناسق فيها طبيعتها مع أحكام ربها الذي خلقها وصوّرها وعلم فطرتها واحتياجاتها فتحيا بشرع ربها في سكينة واستقرار وهناء، ولأنّ علاقاتها بربها وبالإنسان وبنفسها مترابطة فيما بينها، فلن تستطيع أن تحقق وضعيّة الانسجام هذه دون أن تطبّق كل الأحكام الشرعية التي تربطها بهذه الحياة، فتنال بها خيري الدنيا والآخرة فكان عملها لإقامة الخلافة الراشدة وخوض الصراع الفكري والكفاح السياسي مسؤولية شرعية إلى جانب مسؤوليتها كأم وزوجة وربّة بيت حتى تقيم شرع ربها كاملا وتلقاه وهو سبحانه راض عنها.

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
نسرين بوظافري

كيف تمت حماية الحياة الأسرية والأمومة بموجب الشريعة الإسلامية في الخلافة العثمانية

مترجم

"[...] الأسرة هي أهم مؤسسة تثبت ما إذا كان المجتمع متحضرًا أم لا، أو إلى أي مدى تكون حضاريته" من كتاب المفاهيم التي نقلت وراثيا ونتائج الحضارة العائلية، د. سافيت كويس ص ٦٤.

الزواج هو حاجة مادية والمؤسسة الأساسية للتنمية الروحية. يساهم الزواج في تنشئة أجيال خيرّة من خلال توفير تدابير ومقاصد مشروعة من أجل وضع الرغبات الجسدية على نحو مثالي. فيما يتعلق بهذه المسألة، يأمرنا الله أن ندعوه بالطريقة التالية: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]

ومن ثم، فإن الزواج في الإسلام يحمل أيضًا جانب العبادة فيه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» رواه البخاري ومسلم والنسائي والدارمي، وفي بعض كتب الفقه الإسلامي وضع فصل الزواج مباشرة بعد فصل العبادات الأربع (الصلاة والزكاة والصيام والحج) وقبل فصل المعاملات. وبالتالي، فقد أكدوا على أن الزواج فيه جانب من جوانب العبادة وجانب من الإجراءات القانونية.

واحدة من أعظم نقاط الضعف لدى الرجل هي الشهوة. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تكون هذه الشهوة تحت السيطرة من خلال وسيلة خاصة من الانضباط. اليوم فإن الحياة الجنسية الحرة التي تروج لها أساليب الحياة الحديثة والليبرالية والرأسمالية تؤدي إلى تدمير الطبيعة البشرية وكذلك إلى الانهيار الأخلاقي. لا يمكن حماية العفة دون زواج، وهو ما يمنع إنشاء مؤسسة الأسرة وبالتالي أداء الأسر السليمة. بينما نرى أن جميع الأنماط والمعاني المستخدمة في القرآن تهدف إلى توجيه نظرة المجتمع إلى العلاقة بين الرجل والمرأة باتجاه الزواج وليس العلاقة الجنسية، حيث يتم تحقيق عنصر المتعة ولكن يقتصر على إطار الزواج وحده. في الوقت نفسه، حدد القرآن والسنة الأدوار والواجبات والمسؤوليات داخل الزواج، وفي حالة عدم استيفاء هذه الشروط، فقد سمح لهم بالطلاق والبدء في زيجات جديدة. كما استقرت المسؤوليات التي تحدث نتيجة نهاية الزواج بطريقة تضمن السلام والثقة في المجتمع. وبينما أكد الإسلام على ضرورة الزواج من أجل استمرار الجنس البشري، فقد حدد أيضا مكانة متميزة للمرأة، بوصفها المرأة التي تلد الإنسان، وأعطى أهمية لحماية الأمومة.

ولهذا السبب، أعطت الدولة الإسلامية ومحاكمها وقضاتها ومجتمعها، وأفرادها أهمية قصوى لحماية الأسرة أساس الحضارة عبر التاريخ. وفي هذا الصدد، أشارت دارينا مارتيكانوفا من جامعة مدريد المستقلة إلى ما يلي: "يمثل الزواج مؤسسة اجتماعية اعتبرت عالمياً أساسية للعائلة والمجتمع وللبشرية بشكل عام. [...] كان يُنظر إلى الزواج على أنه مهم جدا، وتشير أهمية البحث في أنماط الزواج إلى وجود ضغط اجتماعي قوي على الأفراد العازبين من أجل الزواج، وحتى المطلقات أو الأرامل من المتوقع أن يتزوجن مرة أخرى [...] الناس الذين ظلوا عازبين، رجالا ونساء، كان ينظر إليهم على أنهم تهديد محتمل للنظام الاجتماعي والأخلاقي".

أعطى الناس - رجالاً ونساءً، مسلمين وغير مسلمين - أهمية كبيرة لهذه المؤسسة الإسلامية البارزة، واعتبروا أن من واجبهم الوفاء بمسؤولياتهم وواجباتهم في داخلها. لذلك من أجل التأكد من أنهم فعلوا كل شيء بشكل صحيح، دون أن يخطئوا، أو من أجل المطالبة بحماية حقوقهم، فإنهم كثيراً ما يستخدمون محاكم الولاية. د. فريبة زارينباف شهر رئيسة معهد التاريخ الشرق أوسطي والإسلامي في جامعة شيكاغو تقول: "على الرغم من المسافة والمخاطر العظيمة، أتت النساء من مصر لتقديم عريضة، توضح أن أسطورة "العدالة الملكية" كانت واسعة النطاق وقوية بما فيه الكفاية لإقناع الكثيرين حتى أولئك من أقصى أركان الإمبراطورية، للقيام برحلة شاقة إلى إسطنبول لتقديم شكاواهم شخصيًا".

إن إظهار الزوجين الإيجاب والقبول بحضور شاهدين يكفي لإتمام الزواج الإسلامي. ومع ذلك، فإن إجراء الزيجات من قبل شخص ثالث منذ زمن رسول الله أصبح تقليدًا؛ وعلاوة على ذلك، أصبح الأمر مؤسسيا بهذه الطريقة، مما يدل على مدى جدية المسلمين في أداء هذا الواجب. تثبت مصادر الحديث أن رسول الله ﷺ عقد زواج أحد الأنصار وأقام أيضا خطبة. وهكذا حافظ الخلفاء الراشدون على هذا التقليد. وعلاوة على ذلك، كلف الخليفة علي رضي الله عنه معاونه الرئيسي بأداء مراسم الزواج، حيث كان هو نفسه مشغولاً بمهام أخرى. وتشير سجلات أخرى إلى أن الزواج قد تم تسجيله منذ زمن الخلفاء الراشدين الأربعة. وفي نهاية المطاف، أنشأ الخليفة عمر رضي الله عنه مجالس خاصة لإجراء التعداد وتسجيل أسماء الأشخاص. أيضا خلال عصور الدولة الإسلامية التالية - الأموية والسلجوقية والمماليك - لم يكن من الممكن للزوجين أن يعيشا تحت سقف واحد دون إشهار الزواج، على الرغم من عدم وجود أسلوب خاص لتنفيذ مراسم الزواج. من المعروف أن الزيجات قد أجريت من قبل القاضي أو تطلب إذناً منه. تم الحفاظ على هذه العادة زمن الخلافة العثمانية أيضا. وكان الهدف من ذلك هو تخفيف الأدلة على الزواج وضمان نشره. "أذونات الزواج" التي صدرت خلال الفترة العثمانية تتضمن أن الزواج أُجري بحضور الشهود، بموافقة كلا الطرفين، من خلال الإشارة إلى مقدار المهر والإذن القانوني لولي الأمر. وهكذا تم ضمان أن الزواج لم يتم فقط وفقا لمبادئ المذهب الحنفي، ولكن أيضا وفقا للمذاهب الإسلامية الأخرى. (أكرم بوجما أكينك، الزواج وأذونات الزواج في القانون العثماني).

يظهر سجل المحكمة من إسطنبول في تموز/يوليو ١٦١٨م التالي: "كوباد بن سالم يطالب بتسجيل زواج ابنته رشدية من بدوي ابن علي بن عيسى، فضلا عن مهرها من ٢٠٠٠ قجة (وهي عملة عثمانية فضية) على أن تعطى على الفور المهر المعجل و٢٠٠ قجة (مهر مؤخر)".

مثال آخر من سجلات المحكمة في الإسكندرية في عام ١٥٥٠م: "تم دفع ٤٠ فضلًا للعروس فرحانة التي أقرت بأنها قد تلقت نصفها، بينما تم تحديد النصف الآخر كمهر متأخر".

بالإضافة إلى ذلك، فإن الذميين (الرعايا غير المسلمين)، ولا سيما اليهود والكاثوليك، الذين كان عندهم الطلاق صعبًا أو مستحيلاً، فضلوا إقامة عقود الزواج وفقًا لقوانين الإسلام.

سجل من إسطنبول في عام ١٦١٨م أظهر أن "سلطانة ابنة إبراهيم وهي يهودية، أجرت زواجها من سباتاي وهو أيضا يهودي في المحكمة وحصلت على خمسين ألف قجة كمهر".

مثال آخر سجل من إسطنبول في ١٦٧٦م ينص على: "تم تسجيل أن زواج المرأة الأرمينية جويل ابنة سماديس وكيزيل بن كيركور تم وفقا لمبادئ الشريعة ولستة آلاف قجة مهراً والتي دفعت على الفور".

لم يكن الغرض من تسجيل الزيجات إشهار الزواج فقط. فقد ساعد ذلك في حل النزاعات المحتملة التي تحدث أثناء الزواج. مع الأخذ في الاعتبار أن مؤسسة الزواج تتمتع بهذه الحماية، فقد كان من الطبيعي أن تكون المرأة المسلمة وغير المسلمة سهلاً وصولها للمحاكم من أجل ضمان حقوقها في حالة الطلاق أو النفقة أو الحضانة أو العنف أو أي قضية أخرى تتعلق بالزواج.

في القرن السابع عشر، ذكر سولومون شفيغر، وهو كاهن كاثوليكي سافر عبر تركيا وترجم القرآن للمرة الأولى إلى لغة أوروبية حديثة، في ملاحظاته ما يلي: "إن الأتراك يحكمون العالم وتديرهم زوجاتهم. ولا يوجد أي بلد آخر، تتمتع النساء فيه بنفس القدر من المتعة".

حقيقة؛ مثل سولومون شويغير، قام عدد لا يحصى من المسافرين والرجال الآخرين بملاحظات مشابهة في البلاد الإسلامية. هذا في الواقع ليس مستغربا؛ لأن الإسلام قد حدد بالتفصيل وبأسلوب أفضل شروط الحياة الأسرية التي ستقود الإنسان إلى السلام والكرم، في حين إنه منح المرأة قيمة لم يعطها إياها أي مجتمع آخر في العالم حتى اليوم. بالإضافة إلى ذلك، عرض الإسلام النموذج الأكثر مثالية لعشّ أسري سلمي في شخص رسول الله ﷺ. الله سبحانه وتعالى وصف الأسلوب والسلوك الذي ينبغي للمسلم أن يتخذه نحو والديه في القرآن الكريم على النحو التالي: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾. [الأحقاف: ١٥]

وصف رسول الله ﷺ هذا السلوك تجاه الأم بهذه الكلمات: عن أبي طلحة عن معاوية بن جاهمة السلمي، أَنَّ جَاهِمَةَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَدْتُ الْغَزْوَ وَجِئْتُكَ أَسْتَشِيرُكَ. فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: «الْزَمْهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلِهَا» (رواه أحمد)

هذا الحديث يعني أن نوال الجنة ممكن من خلال الفوز برضا الأم ومعاملتها بشكل جيد؛ لأن تضحية الأم، والتربية والتعليم الذي تعطيه للطفل يشكلان شخصية الطفل المستقبلية، وبالتالي فإن رفاه الأطفال والمجتمع بأكمله يعتمد على الأم.

وهنا يأتي الجوهر: الدولة، التي لها هدف الحكم بما أنزله الله على أنه "مصدر الحياة" للبشرية، وإرادة لا يمكن تحملها، واستخدام اضطراب الشخصية الانفصامية سلطتها بشكل خاص لدعم هذه القيم. ولهذا السبب فإن المسافرين الغربيين الذين زاروا بلاد المسلمين في عهد الخلافة حيرّهم سلام ورفاهية المجتمع. كتبت جوليا باردو، شاعرة وكاتبة ومؤرخة وصاحبة رسالة إنجليزية، والتي زارت إسطنبول في القرن التاسع عشر، ملاحظاتها حول العائلة العثمانية في كتابها "مدينة السلطان" كما يلي: "كان من السمات الرئيسية لثقافة الأسرة العثمانية تقديس التعامل من قبل الأطفال تجاه والديهم كانوا يظهرون حباً خاصا وعشقا للأم. كان الزوج والزوجة يمكنهم أن ينصحوا ويوبخوا أطفالهم، ولكن الأم هي "المشاور الحكيم"، وكانت "تشاور وتؤمن على الأسرار ويُستمع إليها باحترام وتقدير، كانت مكرمة حتى ساعتها الأخيرة، ويُكنّ لها المودة ولوعة الفراق خارج القبر".

كما وصفت الاحترام والمودة، التي هي مصدر السلام والمحبة داخل الأسرة على النحو التالي: "من بين كل من الأغنياء والفقراء، تم تعليم الأطفال لإظهار أقصى قدر من الاحترام للآباء والأمهات. [...] في كثير من الأحيان، وكان الأطفال يقبّلون طرف ثوب أمهم ولباس والدهم. هذه المشاعر والتأدب، لوحظت من قبل العديد من المراقبين الغربيين واستمرت لتصبح سمة العلاقة بين التلميذ ومعلمه عندما دخل المدرسة، وكان التلاميذ ينظرون إلى معلميهم كمخلوقات متفوقة، كمخلوق ثانٍ تقريباً، يستحقون احتراماً وتقديرا لا يتزعزع، على الرغم من كونهم مثقفين ومهذبين للغاية، من المتواضعين إلى الأقوياء، حافظ الرجال والنساء على إحساس قوي بالكرامة". (جوليا باردو)

شخصية أخرى مهمة، والتي كانت تعتبر "الأرستقراطي العثماني"، وكانت المؤلفة الراحلة منور آسلي هانم أفندي (١٩٠٦-١٩٩٩). ولدت في عائلة عثمانية، وصفت تجربتها الخاصة على النحو التالي: "لا أعتقد أن جمال ونقاء وإخلاص حياة الأسرة العثمانية قد وجد في أي مكان آخر. لقد كانت الحياة العثمانية الإسلامية حياة في قمة الجمال. [...] إذا سألتني ما هي الحياة العثمانية، فأجيب بأنها كانت قصيدة جميلة مزينة بالأزهار".

ويعبر إدموندو دي أميكوس، وهو مسافر إيطالي زار أراضي الخلافة في القرن التاسع عشر، عن أحد انطباعاته على النحو التالي: "إن التركي هو لطيف وعادل تجاه أسرته. وهو بصفة عامة أكثر احترامًا للعلاقات الزوجية والأسرية أكثر من الأوروبيين"... أو لا بارون دوران دي فونتامانج قال: "الرجال يتصرفون مثل صديق مهذب جدا لزوجاتهم. احترامهم لأمهاتهم هو لانهائي".

ومع ذلك وبدون شك؛ إن وضع العائلة والمرأة خاصة الأم في تقدير عالٍ، ووضعها لتصبح المثال، ليس نمط حياة يمكن الحفاظ عليه من خلال الكفاح الفردي وحده. على العكس تماما؛ هناك حاجة لقوة الدولة التي تضمن تدريس هذه القيم وتنفيذها وحمايتها. ومن ثم، فإن الالتزام الصارم بالإسلام، وتكريم القيم الثقافية الإسلامية والتقاليد والعادات في جميع أنحاء الخلافة قد أعطى النجاح والأهمية للعائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم وحماية القيم العائلية من قبل المؤسسات العثمانية مثل النظام الإداري للمدينة، والنقابات، والمحاكم، والمنظمات الدينية والحكومة لعبت جميعها دورًا حيويًا في ضمان انسجام وحدة الأسرة داخل الدولة، وإن حقوق الرجال والنساء والأطفال على حد سواء في إطار الزواج والحياة الأسرية مضمونة، وهذا ما وصفه الأستاذ جاستون جاز، وهو أستاذ في قانون الأسرة في سويسرا، بالعائلة المسلمة في ظل الخلافة بأنها "أقوى عائلة في العالم".

هذه هي عقيدة المسلمين الفريدة. تلقي الضوء على كل جانب من جوانب الحياة وتنظم كل مجال من مجالات الحياة التي تتلاءم بشكل أفضل مع طبيعة الإنسان، بأكثر الطرق فعالية وأكثرها نجاحًا. هذه العقيدة تشكل كل عنصر من عناصر المجتمع. ليس فقط تشكيل أفراد المجتمع والأفكار والعواطف التي تشكل العلاقات بينهما، بل تأمر بتنفيذ الأنظمة التي تنشأ من تلقاء نفسها على الأفراد من أجل ضمان الأداء السليم لهذه العلاقات. اليوم، ليس فقط المسلمون، ولكن البشرية جمعاء، وكل نوع من العلاقة بين البشر، هم في حاجة ماسة إلى إعادة التنوير من خلال أفكار وأنظمة العقيدة الإسلامية.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
زهرة مالك

تحريف الرأسمالية لمفهوم الزواج إفساد يخالف الفطرة ويهدد بُنية الأسرة

يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، فاللّه سبحانه وضع للبشر منْهَجًا يسيرون عليه، ليحيوا باتباعه حياة سعيدة في الدنيا، ويفوزوا بجنته يوم القيامة، ولكن عندما غفلوا عن هذا المنهج، واتبعوا منهجاً غيره، عاشوا في ضنك وشقاء، وانتشر الفساد في الأرض نتيجة الاحتكام للأنظمة الوضعية، والناظر إلى حالنا اليوم يرى أن الفساد قد طال كلَّ مجالات الحياة في ظل هيمنة المبدأ الرأسمالي، وقد كان نصيب النظام الاجتماعي من هذا الفساد كبيراً، فأصاب جميع أركانه ومفاهيمه تقريباً ومن بينها مفهوما الزواج والأسرة.

إن بداية الفساد والتضليل اللذين أدخلتهما الرأسمالية على مفهومي الزواج والأسرة كانت من خلال نظرتها السقيمة للمرأة، ولطبيعة العلاقة بينها وبين الرجل، حيث نظرت إلى المرأة على أنها سلعة تُعرض في المنتديات والملاهي والمقاهي وحتى المحلات التجارية ومتعة لإشباع الشهوات وخاصة لأصحاب النفوس المريضة، فأصبحت المرأة عندهم تُقيَّم بمقدار إرضائها للزبائن وقدرتها على إغرائهم متجاهلين أن لها قيمة إنسانية ووظيفية تماما كالرجل بغض النظر عن مظهرها، وكان من جراء ذلك أن جُعلت نظرة الرجل إلى المرأة ونظرة المرأة إلى الرجل نظرة جنسية بحتة، مما جعل الرجل لا يرى في المرأة إلا مكانا لقضاء حاجاته وشهواته، وجعل المرأة تحرص دائما على أن تظهر بذلك المظهر الذي يلبي تلك الشهوات وهو ما حطّ من قيمة كل منهما في نظر الآخر وأفسد الحياة العامة، وأدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة وكثيرة في الغرب، منها انتشار الأمهات غير المتزوجات، وكثرة الأولاد غير الشرعيين.

ومما أسهم أيضاً في هذا الإفساد والتضليل إطلاقها العنان للفرد ليفعل ما يشاء إرضاء لرغباته وشهواته في إطار الحرية الشخصية، دون أي اعتبار للقِيَم والمبادئ والأخلاق، وقد كان من جراء ذلك أن انحرفت الفطرة وهبط الفكر وطغت البهيمية على السلوك الإنساني، فأصبح الإنسان في كنف الحضارة الرأسمالية في سلوكه ﴿كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾، فكثرت العلاقات المحرمة خارج إطار الزواج، وبتنا نسمع عن أنواع من العلاقات وحالات من الزواج يجد الإنسان السوي حرجاً حتى من مجرد ذكرها كزواج المثليين والذي أصبح قانونياً في كثير من الدول الغربية كبريطانيا، وأستراليا والسويد وأمريكا وغيرها من الدول.

أما على صعيد الأسرة فقد اتخذت عندهم أشكالاً جديدة غير الشكل الطبيعي المتعارف عليه (أب، أم، أولاد)، في ظل العلاقات الشاذة التي أوجدوها، فقد تكون مكونة من رجلين أو امرأتين، فكان ذلك ضربة قاصمة لمفهوم الأسرة، بل ضربة قاصمة للمجتمع الذي تشكل الأسرة نواته.

وإذا ما نظرنا إلى العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، نجد أن الناحية المادية تظهر بوضوح في العلاقات بين أفرادها، كما نجد أن التفكك الأسري بات يشكل ظاهرة في المجتمعات الغربية، فبحسب نمط الحياة الغربية فإن الرجل ليس له قوامة على بيته وعياله وليس مكلفا بالنفقة على زوجته، فيجب عليها العمل لتنفق على نفسها، فالرأسمالية تجعل العلاقة بين الزوجين تقوم على النّدية وإثبات الذات، وكأنهما في حالة صراع، وأما الأبناء فكثير منهم يترك ذويه عندما يبلغ سن الثامنة عشر، ويستقّل بنفسه ولا تصبح له أي علاقة بوالديه، وفي أحسن الحالات يودعهم في مأوى للعجزة ويزورهم في المناسبات.

وقد عملت الدول الغربية ومؤسساتها على تصدير هذه المفاهيم والعلاقات الفاسدة إلى بلاد المسلمين تحت ذريعة حقوق الإنسان واحترام الحريات الشخصية، وذلك عبر الإعلام ومناهج التعليم والجمعيات النسوية والحقوقية، وعبر القوانين التي تسنها الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين إرضاء لهذه الدول وتنفيذاً لأوامرها وخططها الإفسادية، فأصبحنا نسمع عن مطالبات باعتماد الزواج المدني في بلاد المسلمين بدل الزواج الشرعي، وبتنا للأسف نسمع عن حالات لزواج المثليين في بلاد المسلمين تحت ستار الحرية الشخصية كتركيا، وعن تنظيم اجتماع سري لهم في الأردن عام ٢٠١٥ بحضور سفيرة أمريكا، وفي تونس تقوم بعض الجمعيات بالدفاع عما تسميه "حقوق الشواذ" وتسعى لشرعنة زواج المثليين، بل إنه في سابقة خطيرة افتُتِحَت لهم إذاعة خاصة بهم، كل هذا يحدث في ظل صمت ورضا حكام هذه البلاد عن هذه الجرائم الأخلاقية رغم مخالفتها الصريحة للأحكام الشرعية، أما الجمعيات النسوية فقد أخذت تروج لبرامج تنظيم النسل بغية تحديده تحت شعار صحة المرأة وسلامتها، كما حاربت تعدد الزوجات والزواج المبكر تحت شعار حقوق المرأة والطفل.

أما على صعيد القوانين التي أصدرتها الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين في هذا الإطار فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما قامت به السلطات التونسية من سماحها بزواج المسلمة من غير المسلم عبر إلغائها أمرا وزاريا كان يحظر زواج التونسيات المسلمات من غير المسلمين، ونذكر منها أيضاً سعي بعض الدول كالسعودية ومصر لتحديد سن معينة للزواج وهو أمر يخالف الأحكام الشرعية، ومن جرائم الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين مصادقتهم وانضمامهم للاتفاقيات الدولية التي تستهدف النظام الاجتماعي في الإسلام ومن ضمنه موضوع الزواج والأسرة، كاتفاقية سيداو والتي تدعو في بنودها إلى حرية إقامة العلاقات المحرمة بين الشباب والفتيات تحت ذريعة الحرية الشخصية، كما تطالب بالمساواة المطلقة بين الجنسين، وبإلغاء الزواج بحسب أحكام الشريعة الإسلامية واعتماد الزواج المدني، وتدعو إلى إلغاء ولاية الأب على أبنائه، ولا سيما الإناث، وتنادي بالمساواة في حق اختيار الزوج فللبنت أن تتزوج بمن شاءت ولو كان كافراً، وتطالب بإلغاء قوامة الرجل على المرأة، كما تدعو إلى إلغاء المهر أيضاً، وغيرها من الأمور التي تخالف أحكام الإسلام.

لقد خالفت الرأسمالية الفطرة البشرية، وأفرغت مفهوم الزواج من مضمونه، ودمرت أبسط المعاني الإنسانية، فضاقت الشعوب الغربية بها ذرعاً قبل غيرها، ولا أدل على ذلك من خروج مظاهرات ومسيرات عدة في عواصم ومدن غربية للاحتجاج على شرعنة زواج المثليين، والمطالبة بحقوق بدهية ومعان إنسانية فُقدت في ظل الفساد الذي أحدثته الرأسمالية، فرأينا هؤلاء المتظاهرين ينادون بضرورة عودة الأسرة إلى شكلها التقليدي (الأصلي) (أب، وأم، وأبناء)، ومن هذه

المظاهرات، المظاهرة التي نظمت في مدينة روما الإيطالية في شهر حزيران عام ٢٠١٥، ورفعت فيها شعارات من مثل "العائلة تنقذ العالم"، و"دفاعا عن أطفالنا" حسبما ذكرت وكالة فرانس برس، وكالمظاهرة التي نظمت في العاصمة الفرنسية باريس ورفعت فيها لافتات كتب عليها "زواج المثليين: حرمان الطفل من أم أو من أب" (البي بي سي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

وفي الوقت الذي رفض فيه الأفراد في المجتمعات الغربية مخلفات الرأسمالية، واعترضوا عليها لمخالفتها الفطرة البشرية، ولما جرته عليهم من ويلات، حاكمتهم الأنظمة "الديمقراطية" على ذلك تحت مسمى الاعتداء على الحرية الشخصية، فيما لم تقبل رفضهم واعتراضهم على أنه "حرية شخصية" حسب قانونها، كالخباز الأمريكي الذي أقيمت ضده دعوى قضائية لرفضه صنع كعكة لحفل زفاف لمثليين حسب ما ذكرت صحيفة الواشنطن بوست، وهو أمر يظهر فيه ازدواجية المعايير الغربية وحقيقة الديمقراطية والحرية الشخصية المزعومة.

أما في الإسلام، فليس البشر هم الذين يقررون ما هو الصواب وما هو الخطأ، وما هو أخلاقيّ أو غير أخلاقيّ، اعتماداً على المزاج داخل المجتمع في أي وقت معين، وعلى مصالح المشرعين، كما في الأنظمة الوضعية، بل جميع الأحكام والتشريعات نزلت من لدن حكيم خبير ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، فجاءت هذه الأحكام موافقة للفطرة البشرية، مقنعة للعقل، محققة السعادة للفرد، وضامنة لسلامة المجتمع وقيمه، ولذلك نجد أن الإسلام حرص على تصحيح نظرة الرجل للمرأة والمرأة للرجل فجعل النظرة نظرة إلى التعاون والعيش المشترك وحال بين أن تتحول هذه النظرة إلى نظرة ذكورة وأنوثة إلا حين التفكير بالزواج. فجعل فيه تنظيماً لصلات الذكورة والأنوثة بين الرجل والمرأة بنظام خاص، وهو الذي يجب أن ينتج التناسل عنه وحده، وهو الذي يحصل به التكاثر في النوع الإنساني، وبه توجد الأسرة.

وختاماً: ثلاث كلمات "سكَن، ومودَّة، ورحمة" تختصر طبيعة العلاقة التي أرادها الإسلام أن تكون قائمة بين الزوجين، حيث يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، ومن البدهي أنه إذا تحققت المودة والسكينة والرحمة بين الزوجين فإن ذلك سينعكس تلقائياً على الأبناء وعلى تماسك الأسرة، فيقوم كل طرف بواجباته، ويحصل على حقوقه أيضاً.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
براءة مناصرة

"انهيار الأسرة" في المجتمعات الغربية العلمانية

(الجزء الثاني):

أسباب الانهيار الأسري في الدول العلمانية الغربية

مترجم

لقد حاولت الحكومات الغربية تقديم مبادرات مختلفة لوقف موجة انهيار الأسرة داخل مجتمعاتها، ومع ذلك، كانت هذه المحاولات دون جدوى؛ وذلك لأنهم فشلوا في الاعتراف بأن السبب الأساسي لهذا الانهيار الأسري هو القيم العلمانية الأساسية وعدم وجود الاهتمام الكافي بحماية الزواج والحياة الأسرية داخل المجتمعات الليبرالية الرأسمالية.

الحريات الشخصية والحرية الجنسية الليبرالية:

إن ثقافة "الحرية الشخصية والحرية الجنسية" التي تقوم عليها المجتمعات الليبرالية قد عززت رأياً اندفاعياً وخاليا من المسؤولية في النظرة للحياة، يقوم على السعي إلى النزوات والرغبات الجسدية والفردية بدلا من تنشئة عقلية تتمتع بالمسؤولية في أعمالها وتنمية مسؤولية الفرد تجاه الآخرين. وقد خلق ذلك نفوراً من الزواج لدى العديد من الأفراد بسبب الخوف من الالتزام والإخلاص والمسؤولية المطلوبة؛ فهم ينظرون إلى الزواج على أنه "كبح لحريتهم"، فيفضل المرء أن يكون "حراً وأعزباً" ويكوّن علاقات جنسية مع "أيّ كان، أينما كان". وقد أدى ذلك إلى إضعاف ثقافة الارتباط بالزواج مما أدى إلى ارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات خارج إطار الزواج، والإجهاض ووجود الأمهات العازبات والزنا وهو أحد الأسباب الرئيسية للطلاق في كثير من المجتمعات الليبرالية. ووفقا للبحوث التي ذكرتها "إنديبندنت"، فإن ٥٠-٦٠٪ من الرجال المتزوجين و٤٥-٥٥٪ من المتزوجات في بريطانيا يرتكبون الزنا. ووفقا لأرقام من التايمز، فإن الخيانة الزوجية بالزنا تشكل ١٢٪ من أسباب الطلاق في بريطانيا. أبيغيل لوثر، المحامي المساعد مع شركة قانون الأسرة ذكر أن الخيانة في بريطانيا كانت "مرتفعة" مقارنة مع أنواع أخرى من السلوكيات المسببة للطلاق. وفي الدنمارك، ٤٦٪ من الأزواج المتزوجين كانوا على علاقة وفقا لأرقام من ستاتيستا. وفي أمريكا، وجدت بعض الدراسات الاستقصائية أن حوالي ١ من ٣ أشخاص اعترفوا بخيانة أزواجهم. في الواقع، في المجتمعات الليبرالية قد تآكلت قدسية الزواج والإخلاص إلى حد أن الشركات التي تقدم "خدمات الزنا" تعمل بشكل قانوني داخل الدولة! ومع ذلك، فإن هذه الفلسفة لتعظيم الحرية الشخصية لا تقدم السعادة التي يرغب بها الأفراد بالضرورة. ووجد تقرير صادر عن الصليب الأحمر البريطاني والتعاونية، نشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أن الطلاق والتفكك الأسري أدى إلى وباء الوحدة في بريطانيا. في الواقع، فقد أصبح ٩ ملايين من البريطانيين يعانون من الوحدة.

وقد خلقت هذه الثقافة الليبرالية وأسلوب الحياة أيضا حالة حيث يكون الرجل علاقات خارج نطاق الزواج مع عدد لا يحصى من النساء ويكون للأب أطفالٌ من أمهات مختلفة، ولكن لا يتحمل الأب أية مسؤولية جسدية أو عاطفية تجاه طفله أو أمه غير شيك بمبلغ مالي في ظرف مرة في الشهر. وأدى ذلك إلى إضعاف حياة الملايين من الأطفال والنساء. ووصف القاضي بول كولريدج، وهو قاض سابق في المحكمة العليا البريطانية في قسم الأسرة، وصف ذلك على أنه "لعبة لا نهاية لها من "العلاقات الموسيقية" أو"ترك الشريك" والتي يشارك فيها جزء كبير من السكان... ساعين في طريق لا نهاية له ولا جدوى منه لإقامة علاقة مثالية". وهو الوضع الذي خلق أيضا عدم الثقة في الأفراد الذين يبحثون عن شريك للزواج، لأنهم غير متأكدين ما إذا كانت هذه العلاقة تقوم على الولاء والإخلاص والرعاية والاهتمام لبعضهم البعض وإن كانت ستبقى مستمرة في مثل هذا المناخ المجتمعي المشبع بالمصالح والإشباع الذاتي. وهو أحد أسباب انخفاض معدلات الزواج في الغرب الليبرالي.

وعلاوة على ذلك، فإن العقلية الخطيرة التي تغذيها القيم الليبرالية التي تشجع الرجال على السعي والعمل على أهوائهم ورغباتهم، إلى جانب الحط من قيمة النساء داخل المجتمعات الليبرالية التي تفرض عقوبات على جنسهن وموضوعهن من قبل صناعات مختلفة، تشكل عاملا رئيسيا يساهم في انتشار الوباء المحلي من العنف الذي يصيب المجتمعات الغربية. فقد أبلغت امرأة من كل ثلاث نساء عن شكل ما من أشكال الاعتداء البدني أو الجنسي منذ سن الخامسة عشرة بحسب وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. وفي بريطانيا، تعاني امرأة من كل أربع نساء من العنف الأسري في حياتها، وتقتل امرأتان أسبوعيا من قبل شريك حالي أو سابق وفقاً لمكتب بريطانيا للإحصاءات الوطنية. في أمريكا، تتعرض امرأة للضرب من قبل زوجها أو شريكها كل ١٥ ثانية وفقاً لمكتب التحقيقات الفدرالي و٣ يقتلون من قبل شريك حياتهم كل يوم وفقاً للجمعية الأمريكية لعلم النفس. وفي أستراليا، يتم إدخال حالة كل ٣ ساعات إلى المستشفى بسبب العنف المنزلي وفقاً لمركز أبحاث دراسات الإصابات، جامعة فلندرز، أستراليا.

الفردية:

إن التفكير الفردي "السرطاني" لـ"أنا وأنا ثم أنا"، الذي نشأ داخل المجتمعات الرأسمالية التي تقدس تحقيق المصالح الذاتية الفردية على كل شيء آخر قد طغت على أسس هيكل الأسرة. وقد دفعت الأفراد

إلى التركيز على ما هو أفضل لأنفسهم بدلا مما هو أفضل لزوجهم أو زواجهم، مما أدى إلى زيادة الطلاق. فقد تسببت في أن يضع الأفراد رغباتهم فوق رفاهية أطفالهم ومجتمعهم، وأن ينفصلوا عن أعمالهم وأنماط حياتهم الذاتية دون الاكتراث بالتأثير الضار الذي يلحقه بالآخرين. وقد ساهم ذلك في رفض أو تأخير إنجاب الأطفال حتى وقت لاحق من أجل تحسين حياتهم المعيشية والمالية الشخصية والحرية الشخصية. ووفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية في بريطانيا، انخفضت نسبة الأطفال المولودين للنساء دون سن الخامسة والعشرين في إنجلترا وويلز من ٤٧ في المائة في عام ١٩٧١ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وذكر تقرير الاتجاهات (الاجتماعية) لعام ٢٠١٠ الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية لعام ٢٠١٠ أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في منازل عائلية مع أطفال هبط من ٥٢ في المائة في عام ١٩٦١ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين ارتفع عدد الأسر المعيشية الفردية من ١,٧ مليون إلى ٧ ملايين في الفترة نفسها. ووفقا لأحدث الإحصاءات، فإن احتمال كون النساء اللواتي في منتصف الأربعينات في بريطانيا بلا أطفال هو الضعف مقارنة مع جيل آبائهن، فهناك واحدة من كل خمس نساء ولدن في عام ١٩٦٩ هن بلا أطفال اليوم. تحذر كلير ماكنيل، كاتبة تقرير "سلالة الجيل"، وهو تقرير صدر مؤخرا عن معهد بحوث السياسة العامة، من أن "عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥-٧٤ عاما دون أطفال لرعايتهم في سن الشيخوخة سيضاعف تقريبا قبل نهاية المرحلة التالية، "وبحسب المسح السكاني الذي أجراه مكتب الإحصاء الأمريكي في عام ٢٠١٥، فإن ما يقرب من نصف (٤٧,٦٪) من إجمالي عدد السكان في هذه الفئة العمرية لن يكون لديهم أطفال، مقارنة بـ٥٨٠,٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٢" من النساء في أمريكا بين سن ١٥ و٤٤ لم يكن لهن أطفال. وهي تمثل أعلى نسبة من النساء اللواتي لا يملكن أطفالا منذ أن بدأ المكتب في تتبع تلك البيانات في عام ١٩٧٦.

وفي دراسة استقصائية أجرتها أمريكا عن الرجال والنساء حول العيش بلا أطفال تحت عنوان "اثنان يكفي: دليل الزوجين على العيش بلا أطفال باختيارهم" (سكوت، ٢٠٠٩) علم النفس اليوم، وكان ٨٠٪ من المستطلعين لا سيما أولئك الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ كان لديهم دافع قوي لذلك قائلين: "أنا أقدر الحرية والاستقلال".

كما تسببت النزعة الفردية في إهمال أبنائهم في الوقت الذي كانوا فيه يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وتسببوا في إهمال أولياء أمورهم المسنين، واعتبارهم أعباء على وقتهم وأموالهم الشخصية، ووضعهم في منازل للآخرين لرعايتهم. وتسبب القلق الفردي لأسرة الفرد وتجاهل أو إهمال أقارب آخرين في عدم وجود نظام دعم للأسر الممتدة التي تواجه مشاكل بدنية ومالية وعاطفية، مما تسبب في معاناة الكثيرين في صمت وحدهم.

المساواة بين الجنسين:

في المجتمعات العلمانية الرأسمالية حدث انخفاض في قيمة الأمومة والحياة الأسرية لصالح الحياة الاقتصادية. وعلى المستوى التاريخي، وضع الكفاح الغربي من أجل المساواة بين الجنسين وظهور النسوية في الحياة العامة والدور التقليدي الذي يلعبه الرجل هو المعيل في الحياة الخاصة والأمومة هي الدور التقليدي للمرأة فهي ربة المنزل. وذهب العديد من داعمي المساواة بين الجنسين إلى أن احترام المرأة وحريتها لا يتفقان مع الاعتماد الاقتصادي على زوجها ولا على المسؤولية المحلية الكاملة، ومن ثم فإن الأمر ليس مجرد مسألة حق المرأة في العمل، بل إنه يكاد يكون إلزامية العمل. وقال كريستابل بانخورست، المنادي بالمساواة بين الجنسين الراديكالية المعروفة والعضو في حركة سوفراجيت في أوائل القرن العشرين بأن مسؤوليات الحياة المنزلية كانت تشكل عبئاً لا يطاق على النساء المتزوجات، ومضيعة للوقت والطاقات الاقتصادية، وكانت غير مدفوعة وغير معترف بها.

واليوم، كانت إحدى عواقب هذه النظرة إلى الحياة المنزلية ومفهوم "المساواة بين الجنسين" هي إنشاء مجتمعات لا تتمتع فيها المرأة ببساطة بالحق في العمل بل من المتوقع أن تعمل حتى لو كانت الأم الوحيدة التي تتحمل المسؤولية الوحيدة عن رعاية أطفالها وتربيتهم. إن مفهوم المساواة بين الجنسين الذي كان من الناحية النظرية سينتج "أن تملك المرأة كل شيء"، في الواقع أنتج "أن تفعل المرأة كل شيء"؛ كانت تواصل تحمل مسؤوليات الأمومة والأعمال المنزلية ولكن الآن أيضا تكافح مع العبء الإضافي من الحفاظ ماليا على الأسرة. مع كل من الوالدين المعيلين في العديد من الأسر هناك نضال مستمر لإيجاد الوقت للأطفال أو الوقت لجعل الزواج قوياً، وغالبا ما يجهد العلاقة بين الزوج والزوجة. وبالتالي، فإن المساواة بين الجنسين والتي ينظر من خلالها إلى ما هو أفضل للمرأة وما هو أفضل للرجل بدلا مما هو أفضل للأسرة أو المجتمع والذي يؤدي لما هو أفضل لزواج قوي للأطفال والمجتمع بشكل عام.

وعلاوة على ذلك، فإن المساواة بين الجنسين التي تضعف تقدير الفروق والأدوار الجنسية، قد أثرت أيضا على الاعتراف في مكان العمل والمجتمع بأهمية الأمومة، مما أدى إلى عجز العديد من أرباب العمل عن استيعاب النساء اللائي لديهن أطفال صغار، وساعات العمل أو غيرها من الاحتياجات المطلوبة، مع استبعاد أهمية واجباتهم تجاه أسرهم.

المادية:

إن النظام الرأسمالي المادي الذي وضع السعي لتحقيق الثروة كهدف أيديولوجي أساسي، قد وضع قوانين للربح على الناس والتمويل على الأسر. وقد ركز بشكل مستمر على تأمين خزائن الحكومة أو إيرادات الشركات على تأمين الأسرة. وقد أدى هذا الدافع المستمر للربحية على المدى القصير إلى التقليل من شأن الأمومة والحياة الأسرية واضطر الأمهات الوحيدات إلى العمل، مما ترك لهن وقتا قليلا لرعاية أطفالهن بفعالية. وفي الواقع، كثيرا ما تكون هناك حوافز مالية للأمهات للعودة إلى العمل؛ عدد قليل جدا من الحوافز للبقاء في المنزل لضمان التنشئة الفعالة لأطفالهم. وقد أدى هذا التقدير المادي للأمومة إلى حالة تعتبر فيها المرأة الحامل أو امرأة مع أطفال صغار عبئا على الشركة بدلا من كونها أمورا للمجتمع. وأظهر استطلاع للرأي أجرته شركة المحاماة البريطانية سلاتر أند غوردون في عام ٢٠١٤، والذي شمل ٥٠٠ مدير، أن أكثر من ٤٠٪ اعترفوا بأنهم حذرون عموما من تعيين امرأة في سن الإنجاب، في حين إن عددا مماثلا سيكون حذرا من توظيف امرأة لديها بالفعل طفل أو أن يوظف أماً لمنصب كبير. وذكر ثلث المديرين في هذه الدراسة أنهم يفضلون توظيف رجل في العشرينات أو الثلاثينات من عمره على امرأة من نفس العمر خوفا من أخذ إجازة أمومة. ووجدت دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠٠٥ شملت ٩٨ شركة في بريطانيا من قبل اتحاد التوظيف أن ٤/٣ الأعمال التجارية ستحل محل القانون بدلا من توظيف امرأة حامل أو في سن الإنجاب. والنتيجة هي أن النساء لا يجبرن على العمل فحسب، بل يتوقع منهن أن يكن عاملات بأجر لأسرهن، وأنهن يتعرضن للتمييز في مكان العمل بسبب وجود رحم! والنتيجة هي أن العديد من النساء يفضلن تأخير وجود أطفال أو البقاء بلا أطفال بدلا من مواجهة "عقوبة الخصوبة" على دخلهن أو حياتهن المهنية. ويبدو أنه بالنسبة للعديد من النساء في الغرب فبدلاً من كونهن مقيدات في أعمال المطبخ أصبحن مقيدات في السوق الاقتصادي. هذا هو أحد العوامل المساهمة في انخفاض معدلات المواليد و"أزمة الخصوبة" التي تؤثر على العديد من الدول الرأسمالية الغربية اليوم والتي لها آثار ضارة مختلفة على مجتمعاتهم، بما في ذلك عدد أقل من الناس لرعاية السكان المسنين. ولا ينبغي للمرء أيضا أن ينسى المحنة العاطفية التي تعاني منها النساء اللواتي

أجبرن على الخضوع لعلاج التلقيح الاصطناعي من أجل الحمل، وذلك بسبب انخفاض الخصوبة والإجهاض وزيادة المضاعفات المرتبطة بالحمل والمرتبطة بتأخير الأمومة.

الخلاصة:

من الواضح أن قيم وقوانين النظام الليبرالي العلماني الرأسمالي المطبقة في معظم الدول الغربية هي السبب الجذري للفوضى والخراب في هيكل الأسرة داخل مجتمعاتها. والواقع أن النظام مصمم بطبيعته لخلق عدم استقرار الأسرة وانهيارها، مما يؤدي إلى معاناة إنسانية لا توصف لكثير من الأفراد والأطفال ومشاكل لا حصر لها بالنسبة للدولة.

لسوء الحظ، فإن الأمة الإسلامية التي تعيش في الغرب أو في العالم الإسلامي لم تُحْمَ من هذه القيم العلمانية أو المادية بسبب غمرها في البيئات والمعيشة في ظل النظم التي تعزز وتحتفل بهذه المثل غير الإسلامية. والنتيجة هي أن مفهوم "الزيجات القوية" و"الوحدات العائلية القوية" التي فهمها المسلمون دائما على مر الأجيال لتكون القلب أو اللبنة لمجتمع قوي، قد تآكلت أيضا داخل الأمة الإسلامية. وكمسلمين من الأفضل أن نتخذ دروسا جادة من انهيار هيكل الأسرة الذي ظهر داخل المجتمعات الغربية ورفض المعتقدات والقيم والنظام الذي تسبب في هذه الفوضى الاجتماعية، حتى لا تتبع مجتمعاتنا المسار المدمر نفسه. هذا جنبا إلى جنب مع فهم واضح واحتضان القيم السليمة والقوانين الاجتماعية ونظام الإسلام التي هي وحدها مجهزة لحل العديد من المشاكل التي تؤثر على الانسجام ووحدة الحياة الأسرية في الأمة لدينا.

"في العقود القادمة، سوف يتحقق النجاح لتلك الثقافات التي تحافظ على مكانة العائلة". جويل كوتكين - مؤلف "أين ذهب كل الأطفال؟" وزميل في الدراسات الحضرية في جامعة تشابمان في أورانج، كاليفورنيا.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
د. نسرين نواز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

حين تهدم وسائل التواصل الإلكتروني البيوت العامرة وتفرق أهلها!

في الوقت الذي قصَّرت فيه وسائل التواصل الإلكتروني المسافات، أصبحت أقصر الطرق المؤدية إلى الطلاق والخلافات الزوجية، وبعد أن جمعت بين الأحباب والغُيّاب بعد طول انتظار، فرَّقت أفراد الأسرة الواحدة وساعدت في تفككها، إنها بحق مفارقة عجيبة!!
فكيف تحولت مواقع التواصل الإلكتروني من نعمة إلى نقمة؟!

لقَدْ غَيَّرَت الوسائل في السُّلُوك وأَنماط التعامل بين النَّاس، وأصبح الكثيرون يعانون في ظل ثورة التكنولوجيا من الوحدة والعزلة المجتمعية والاكتئاب، فالْبُيُوت الحية بِحَدِيثِ أَهْلِهَا صَمَتَتْ كَأَنَّهَا خَالِيَة منهم، وزيارات الأقارب والجيران في المناسبات والأعياد استبدل بها البعض رسالة أو صورة، وفي الوقت الذي كَانَت فيه الضوضاء تخرج من بيوت الأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ عند اجتماع الأولاد والأَحْفَاد ذهبت الحيوية والنَّشَاط والأُنس، فيأتي كل واحد منهم حاملاً جهازه فَيُسَلِّمُونَ على بعضهم ثُمَّ يتخذ كل واحد منهم زاوية من البيت ليَعِيش بِجَسَدِه مع الأسرة، وَأَمَّا روحه وعقله فغائبان!!

ومع الانتشار الواسع لمواقع التواصل أصبحت البيوت بلا أسوار وألغيت الخصوصية من حياة الأفراد والأسر، وأصبحت أسرار الكثير من البيوت مكشوفة للجميع، ونشرت تفاصيل حياتهم الخاصة، مما تسبب في العديد من المشكلات على صعيد الأسرة كالطلاق والخلافات الزوجية، وعلى صعيد المجتمع كذلك كالغيرة والحسد والنزاعات بين الناس.

وبحسب الدراسات والتقارير فإن مواقع التواصل الإلكتروني ولا سيما "الفيسبوك" "والواتس أب" هي المسؤول الأول عن ارتفاع نسب الطلاق العالمية، ولا يسعنا المقام لعرض هذه الإحصائيات جميعها ولكن دعونا نأخذ بعض الأرقام التي تظهر حجم المشكلة وتدق ناقوس الخطر، ففي فلسطين مثلاً تفيد بيانات المحاكم الشرعية إلى أن نصف حالات الطلاق تتم قبل الزواج بين الخاطبين، ويُرجع مختصون ذلك إلى أسباب عدة أبرزها وسائل التواصل الإلكتروني، ووفق الإحصائيات الصادرة عام ٢٠١٦ فإن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت ارتفاعات ملحوظة في أعداد الطلاق في الأردن بحيث ترتفع في كل عام أكثر من ١٠٠٠ حالة عن العام الذي يسبقه، مشيرة إلى أن وسائل الاتصالات الحديثة "الفيس بوك، الواتس أب" أبرز أسباب ارتفاع حالات الطلاق. وتشير الدراسات إلى أن مواقع التواصل سبب في ٥٠٪ من "الطلاق" بالإمارات، ويقدر قسم التوجيه الأسري في دولة الإمارات أن حالات الخلافات الزوجية زادت عام ٢٠١٥ عن ٥٠٠٠ حالة، بين ٥٠ إلى ٦٠٪ منها تتعلق بمواقع التواصل الإلكتروني، وانتهت ١٠٠٠ حالة منها بالطلاق.

إن هذه الإحصائيات والأرقام المخيفة تُري كيف أن هذه المواقع والتطبيقات على الهواتف الذكية قد حملت نُذُرَ الخلافات الأسرية لمن سمح لها بالاستحواذ على حياته، من جهة كونها تشغل الشخص عن أهل بيته وتجعله يقصر في واجباته تجاههم، ولا سيما حينما يدمن عليها ويقضي معها وقتًا طويلًا ينافس أو يزيد على الوقت الذي يقضيه الوالدان مع أولادهما، أو يقضيه الزوجان مع بعضهما، وهو أمر مدمر على الصعيدين، فهذا الإدمان يجعل الوالدين يقصران في القيام بواجباتهم تجاه أبنائهم في التربية والتوجيه وفي إعطائهم العطف والحنان اللازمين والاستماع لهم ولمشاكلهم، وهو أمر قد يقودهم إلى منعطفات خطيرة ويجعلهم يسلكون سلوكاً خاطئاً، عدا عن الثقافة الدخيلة والمفاهيم المغلوطة التي يتعلمها الأبناء نتيجة قضائهم ساعات طويلة على هذه المواقع وآباؤهم غافلون عنهم.

أما على صعيد الأزواج فإن هذا الإدمان سيقود إلى الإهمال وضعف التواصل بين الزوجين، وتقصير كل منهما في أداء ما عليه من واجبات تجاه الطرف الآخر، وفي بعض الأحيان يجد أحد الزوجين في تلك الوسائل مهربًا من إمضاء الوقت مع الطرف الآخر بسبب وجود بعض المشاكل بينهما، مما يوسع الهوة ويزيد من حجم المشكلة.

ومن جانب آخر فإن هذه المواقع والتطبيقات سهلت الاتصال وإقامة العلاقات وتبادل الرسائل والصور بين الرجال والنساء - عند من غابت عنه تقوى الله ومخافته -، مما أدى إلى ارتفاع نسب (الخيانة الزوجية)، والتي تعد من الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات الطلاق، وهذا ما تؤكّده سجلات المحاكم التي تعجّ بدعاوى الطّلاق بسبب (الخيانة الزوجيّة)، الّتي باتت تنتشر عبر شبكات الإنترنت.

وقد أفقدت سهولة التواصل هذه بعض الأزواج الثقة المتبادلة بين الزوجين، التي هي من أهم الأسس التي تقوم عليها العلاقات الزوجية الناجحة، فجعلت البعض منهم يعيش في حالة من الشك والريبة تجاه الطرف الآخر، بل ربما تدفعه إلى تتبع ومراقبة كل ما يصله عبر هذه المواقع والتطبيقات، وتتبع الجهات المرسِلة.

إن الحديث في هذا الموضوع طويل وذو شجون، ولكننا نختم حديثنا بالقول إن وسائل التواصل الإلكتروني أحدثت ازدواجية وفجوة كبيرة في العلاقات الأسرية بين عالمين: أحدهما حقيقي والآخر افتراضي، فأثّرت سلباً على العلاقات الأسرية، وساعدت على اتساع الفجوة بين أفراد الأسرة، فغاب الدفء والتقارب بين أفرادها برغم الحضور الجسدي، حيث يمسك كل منهم بهاتفه في غفلة عمن يجلسون معه، حتى تداول الناس عبارات من قبيل: «وسائل التواصل ألغت التواصل»، وقد كان من نتائج هذه الازدواجية أن تقلصت العلاقات الحقيقية لصالح العلاقات الافتراضية، فتوسعت العلاقات والصداقات الافتراضية وتقلصت على أرض الواقع، كما ظهر النفاق والمشاعر المزيفة بين أفراد الأسرة الواحدة، بل بين أفراد المجتمع بشكل عام.

وكان من نتائجها أيضاً أن غابت الطمأنينة والسكينة عن البيوت، ونقضت عُرى الميثاق الذي وصفه الله سبحانه وتعالى في كتابه بالغليظ، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أفضى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقاً غَلِيظاً﴾.

فلنجعل أيها الإخوة والأخوات من وسائل التواصل الإلكتروني نعمة تجمع وتقرب، لا نقمة تهدم البيوت العامرة وتفرق أهلها.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
براءة مناصرة

كيف دمرت الحركات النسوية الأسرة

الجزء الثالث

كيف طورت الحركة النسوية ازدراءها تجاه الزواج والأمومة والأسرة التقليدية
اعتبار الاعتماد الاقتصادي على الزوج والأعمال المنزلية وما يتعلق بالأمومة إهداراً لقدرات المرأة

مترجم

سيستمر الجزء الثالث من هذا المقال في مناقشة كيفية تصاعد هجوم الحركة النسوية على الزواج ووحدة الأسرة التقليدية، وتناقض ذلك مع وجهات نظر وقيم وأحكام الإسلام المتميزة المتعلقة بالمرأة والزواج والحياة الأسرية.

١. تناقض الاعتماد الاقتصادي على الزوج مع تحرير المرأة:

تشجع الحركة النسوية الغربية الرأي القائل بأن الاعتماد الاقتصادي على الزوج لا يتوافق مع احترام النساء أو تحرير المرأة. واعتقدوا أنه لكي ترفع المرأة من مكانتها وتحقق المساواة الحقيقية مع الرجل داخل المجتمع وتنفصل عن دائرة "العبودية" أمام الرجال في إطار الزواج، فإنّهن يحتجن إلى كسب أرزاقهن بأنفسهن. ولذلك، أصبح نجاح المرأة وتمكينها مرتبطاً بالدخول ضمن القوى العاملة، والسعي وراء الوظيفة، والاستقلال المالي.

وقد نتجت هذه المعتقدات مرة أخرى عن الظلم الذي تواجهه المرأة في إطار زواجها ومجتمعها داخل الدول الغربية العلمانية. على سبيل المثال، أُجبرت النساء على البقاء في زيجات غير سعيدة وتتعرض فيها للإساءة لأنه في كثير من الأحيان لم يكن بإمكانهن العناية بأنفسهن عند وقوع الطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهن غالباً ما يُتركن في ضائقة مالية إذا أصبحن أرامل. إن كل هذا بسبب عدم التزام الدولة أو المجتمع أو الأقارب بتوفير الرعاية لهن بعد انتهاء زواجهن. وبالتالي يقول أعضاء الحركات النسوية إنه بسبب الاعتماد المالي على الزوج، فإن النساء معرضات للخطر من الناحية الاقتصادية و"محكوم عليهن بحياة لا مفر منها تعتمد فيها على دخل الرجل"، كما وصف ذلك أحد الكتاب. ولذلك حاولوا إقناع النساء بأن السبيل الوحيد أمامهن "للهروب" من "مؤسسة الزواج الذي يمثل السجن والظلم" هو ضمان حصولهن على دخلهن الخاص.

وأخذ كثير من المسلمين، للأسف، يؤيدون بشكل أعمى فكرة أن تمكين المرأة واحترامها وأمنها المالي يرجع إلى استقلالها المالي. لم يكن ذلك بسبب الأفكار النسوية الغربية وحدها التي تتسلل إلى البلاد الإسلامية نتيجة للاستعمار السياسي والثقافي وجراء الأنظمة العلمانية في البلاد الإسلامية التي تروج لها بشكل مكثف داخل مجتمعاتها، ولكنها أيضًا بسبب فشل الأنظمة العلمانية التي تحكم العالم الإسلامي في رعاية النساء المطلقات أو الأرامل بشكل حقيقي فعال؛ فقد تخلت عنهن ليُعِلْنَ أنفسهن وأطفالهن، حتى لو كان ذلك يعني التسول في الشوارع أو البحث عن الطعام في صناديق القمامة.

غير أن الإسلام، وعلى النقيض من النظام الغربي العلماني، لم يعتبر أبداً دور الرجل كمعيل لأسرته امتيازًا أو وسيلة للرجال للسيطرة على النساء. بل إنه يعتبرها مسؤولية مهمة تقع على عاتق الرجال، وفي الوقت نفسه يعتبر كذلك أن اعتماد المرأة الاقتصادي على الرجل امتيازًا لها؛ يرجع ذلك إلى أن النفقة المالية التي تجب على الرجال ترفع عن النساء عبء الاضطرار إلى إعالة أنفسهن، وتمكنهن من القيام بأدوارهن كأمهات - يرعين ويربين ويعلمن أطفالهن دون قيود الوقت والضغوط المترتبة على اضطرارها إلى الاشتغال بوظيفة في الوقت نفسه.

وعلاوة على ذلك، فإنه في الإسلام يجب على الرجال أن ينفقوا على المحارم بأحسن ما في استطاعتهم. وإذا لم يكن عند المرأة من ينفق عليها، فيجب حينئذ على الدولة أن ترعاها، وتحميها من أي ضائقة مالية وتضمن لها مستوى معيشة مناسبا. قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ».

ولذلك، فإن النساء المطلقات أو الأرامل أو غير المتزوجات في ظل دولة الخلافة سيتمتعن دائمًا بالأمن المالي، ولن يكون لديهن أي خوف من ترك زواج غير قابل للإصلاح أو مسيء بسبب المخاوف المالية. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للرجل استخدام واجبه في رعاية زوجته وعائلته مالياً كأداة للتحكم في زوجته أو التلاعب بها - يؤديها أو يمتنع عن أدائها وفقاً لرغباته - لأن لزوجته حقاً في ماله ولها الأخذ منه ما يكفي حاجتها، كما يوضح ذلك حديث النبي ﷺ: عَنْ عَائِشَةَ - رضى الله عنها - أَنَّ هِنْدَ (بنت عتبة)، قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَأَحْتَاجُ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ. قَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ».

والسجلات القضائية في دولة الخلافة العثمانية تشير أيضاً إلى حالات كثيرة استخدمت فيها النساء نظام المحاكم لتأمين حقوقهن المالية الزوجية.

٢. اعتبار الأعمال المنزلية ودور الأمومة إهداراً لقدرات المرأة:

روجت العديد من الحركات النسوية الغربية للفكرة القائلة بأن واجبات المرأة المنزلية وتربيتها للأبناء هي إهدار لقدراتها وأن هذه الأدوار تعيق النساء عن تحقيق إمكانياتهن الحقيقية في المجتمع والحياة العامة، وكذلك تحد من قدراتهن العقلية. ويعتقدون أن دور الزوجة والأم يخنق المرأة ويعيقها عن تحقيق طموحاتها الحقيقية وتطلعاتها في الحياة. وزعموا أن النساء لا يمكن أن يقمن بأدوارهن الكاملة في المجتمع ويضمن تحقيق حقوقٍ متساوية مثل الرجال بينما "يُحتجزن مثل السجناء في البيوت". على سبيل المثال، جاء في كتاب ماري وولستون كروف، رائدة الحركة النسوية الغربية في القرن الثامن عشر، "إثبات حقوق المرأة" ما يلي: "الإناث... حرمن من جميع الامتيازات السياسية، ولم يُسمح للمرأة المتزوجة، باستثناء القضايا الجنائية، بالوجود المدني، لفت انتباههم بشكل طبيعي من المجتمع ككل إلى الأجزاء الدقيقة". وجادلت المدافعات عن حقوق المرأة بأن الاحترام الكامل وتحقيق الذات لا يتوافقان مع المسؤوليات المنزلية على أساس التفرغ وتربية الأطفال، والتي وصفوها بأنها تقلل من

شأنهن وتجعلهن "آلات لإنتاج الطفل". على سبيل المثال، قال كريستابيل بانكهورست، وهو ناشط معروف في أوائل القرن العشرين، وهو عضو في حركة التصويت النسوية، عن مسؤوليات الحياة المنزلية بأنها عبء لا يحتمل على النساء المتزوجات، ومضيعة للوقت والطاقات الاقتصادية، وبلا أجر ولا أحد يجعل له شأنًا.

وبالتالي، مع مرور الوقت، بدأت العديد من الناشطات النسويات في تجنب الأمومة والبقاء في المنزل كزوجات وأمهات، مما شجع المرأة على أن تكون أي شيء تريده... وهذا ما عدا ربات البيوت والأمهات بشكل كامل. على سبيل المثال، صرحت الناشطة النسوية الأمريكية بيتي فريدان في القرن العشرين، إحدى مؤسسي الحركة النسوية المعاصرة، إن "النساء اللواتي (يتكيّفن) ربات بيوت، اللواتي يكبرن حتى يصبحن (مجرد ربة منزل)، يواجهن القدر نفسه من الخطر مثل الملايين الذين ساروا إلى موتهم في معسكرات الاعتقال... إنهن يعانين من موت بطيء في العقل والروح". حتى إعلان بيجين لعام ١٩٩٥ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، أدان المناهج الدراسية التي تظهر الرجال والنساء في "أدوار تقليدية للذكور والإناث". وذكر أن "الأدوار التقليدية للذكور والإناث... تحرم النساء من فرص المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع".

وقد نشأ هذا الازدراء النسوي تجاه دور المرأة كربة منزل وأم نتيجة لأسباب مختلفة. أولًا، في إطار النظام الغربي العلماني، لم يتم تقدير العمل المنزلي مقارنة بالعمل المدفوع الأجر والدور الذي يجري من خلاله توفير معاش الأسرة، والذي كان يُنظر إليه كواجب مشرف. ومن هنا فقد جرى تقدير المعيل وجُعلت مكانته أعلى من مكانة الأم وربة البيت. ثانيًا، ضمن الدول الغربية، كان دور النساء محصوراً في الماضي في الأعمال المنزلية دون أي دور يقمن به خارج المنزل. وقد استخدم هذا العذر من قبل البعض كمبرر لحرمان المرأة من حقوقها التعليمية والاقتصادية والسياسية، لأنهم ادعوا أن النساء لسن في حاجة إلى مثل هذه الامتيازات إذا كان واجبهن الوحيد هو رعاية المنازل وتربية الأطفال.

وبالتالي، فقد أصبحت المرأة الناجحة تعرف بأنها المرأة التي تعمل في مهنة ناجحة أو على الأقل هي من تكسب الرزق، بدلًا من كونها امرأة تقوم بواجباتها الأساسية كزوجة وأم بشكل جيد. وأصبح ينظر إلى العمل على أنه يعطي المرأة قيمة بدلاً من أن يكون إنجاب وتربية طفل بنجاح هو أحد أهم الواجبات في المجتمع. وبناء على ذلك، دعت الحركة النسوية إلى القضاء على التمييز بين الجنسين في الأدوار، وعلى المشاركة المتساوية في العمل والواجبات المنزلية وتربية الأطفال بين الرجال والنساء في الحياة الأسرية.

فعلى سبيل المثال، قالت سوزان أوكين، وهي ناشطة نسوية مشهورة في القرن العشرين، في كتابها "العدل والنوع الاجتماعي والأسرة" إن تربية الأطفال "تستهلك الكثير من الوقت وتمنع من يفعل ذلك بمفرده من السعي وراء العديد من الحاجات الاجتماعية الأخرى، مثل التعليم وتحقيق المكاسب المادية والوصول إلى المناصب السياسية"، وقالت أيضًا إن "أي حل عادل ومنصف للمشكلة الملحة المتمثلة في ضعف المرأة والطفل يجب أن يشجع ويسهل المساواة بين الرجال والنساء في الأعمال ذات الأجر والتي بلا أجر من الأعمال الإنتاجية والإنجابية. يجب أن نعمل من أجل مستقبل يختار فيه الجميع نمط الحياة هذا". والمفارقة هي أن معظم النساء تم دفعهن إلى وظائف استغلالية متدنية وبأجور زهيدة. وبالتالي، ونتيجة لهذه النظرة النسوية الخاطئة في تصوير النجاح، لم تكن النساء مثقلات بمسؤوليات الرجال في العمل والكسب والتي فشلت في رفع مكانتهن في المجتمع، بل ضحين أيضًا بواجباتهن المهمة كزوجات وأمهات، وكل ذلك باسم نهضة الاقتصاد.

غير أن الإسلام لم يتفق مع وجهة النظر الغربية العلمانية تجاه الأمومة، كما أنه لا يرى أن واجبات المرأة يجب أن تقتصر على الواجبات المنزلية فقط، بل يجب أن يكون لها دور فعال في الحياة العامة كما أن لها دوراً فعالاً في حياتها الخاصة. فأولًا، أعطى الإسلام قيمة وأهمية كبيرة لدور الزوجة والأم، ورفع مكانتها في المجتمع وجعل لها أجرًا عظيمًا في الآخرة إن هي قامت بهذه الواجبات على النحو الذي أقره الإسلام. فقد قال رسول الله ﷺ: »مِهنَةُ إحداكُنَّ فِي بَيتِها تُدرِكُ به عَمَلَ المُجاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللّه عَزَّ وجَلَّ«. وجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ».

وقد قال الصحابي ابن عباس رضي الله عنه: "إني لا أعلم عملا أقرب إلى الله عز وجل من بر الوالدة". وكتبت جوليا باردو، وهي شاعرة بريطانية من القرن التاسع عشر ومؤرخة ورحالة، عن وضع الأم في ظل النظام الإسلامي في الخلافة العثمانية في كتابها "مدينة السلطان وأخلاق الأتراك المحلية في عام ١٨٣٦": "ميزة جميلة بنفس القدر في شخصية الأتراك هي تقديسهم واحترامهم لمؤلف وجودهم... الأم حكيمة؛ تتم استشارتها، وهي موضع الثقة، ويستمع إليها باحترام وتقدير، وتُكرم حتى آخر ساعة ويجري تذكرها بمودة ولوعة حتى بعد موتها".

وثانيًا، على الرغم من أن الإسلام حدد دور المرأة الأساسي كزوجة وأم، فإنه لم يمنع المرأة من ممارسة الأعمال في الحياة العامة. كما أنه لم يفرق بين الرجال والنساء في الحقوق التعليمية والاقتصادية والقضائية والسياسية. في الواقع، فرض الإسلام على النساء المشاركة في سياسات المجتمع من خلال الوقوف ضد الظلم والفساد ومحاسبة الحكام. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. وقال رسول الله ﷺ: «كَلاَّ وَاللهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا».

وبالتالي، هناك العديد من الأمثلة على النساء المسلمات اللواتي كن ناشطات بشكل كبير في سياسات المجتمع الإسلامي في عهد النبي ﷺ وفي دولة الخلافة التي أعقبت حكمه. ومن الأمثلة على ذلك، الشفاء بنت عبد الله، وهي امرأة كان الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستشيرها في مسائل سياسية مختلفة بسبب ذكائها ورؤيتها، وغالبًا ما كان يعطي الأفضلية لآرائها على آراء الآخرين. وعلاوة على ذلك، فقد فرض الإسلام على النساء تعلم الدين وقد شجعهن على التفوق في التماس العلم بما يتعلق بالشؤون الدنيوية. وهذا هو السبب في أن تاريخ الحضارة الإسلامية في ظل الحكم الإسلامي مليء بآلاف الأمثلة للباحثات والخبيرات في الدين الإسلامي والعديد من مجالات الدراسة الأخرى. وإلى جانب ذلك، تمتعت المرأة بحياة اقتصادية مزدهرة للغاية في ظل الإسلام، واشتركت في عقود اقتصادية وعملت إذا رغبت في ذلك ولكن دون ضغوط اجتماعية أو اقتصادية للمشاركة في الأعمال أخذًا بعين الاعتبار أن زوجها ومحارمها والدولة ملزمون بضمان أمانها المالي. قال رسول الله ﷺ: «قَدْ أَذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ».

فالسجلات القضائية الصادرة عن الخلافة العثمانية تظهر أن المرأة كانت لها حياة اقتصادية نشطة للغاية. وهي تُظهر أن النساء كن يمتلكن الأراضي والبساتين والمنازل وأشكال الملكية الأخرى وأن جميع عائداتها كانت تعود حصرياً لإدارتهن. فعلى سبيل المثال، تكشف سجلات من المحاكم الشرعية في قيصري في القرن السابع عشر، وهي مدينة في الأناضول في تركيا، أن نساءها امتلكن كمية كبيرة من الأراضي والممتلكات الأخرى في المدينة. فقد بلغت مشاركة النساء نحو اشتراك امرأة واحدة على الأقل في ٤٠٪ من شراء أو بيع الممتلكات في قيصري بين ١٦٠٥ - ١٦٢٥. وفي دراسة أخرى حول سجلات محكمة حلب في القرن الثامن عشر، بينت أن ٦٣٪ من مبيعات العقارات تشمل النساء. كما تكشف السجلات القضائية في دولة الخلافة العثمانية أن النساء اشتركن في التجارة، واشتركن في تحديد العقود، واستثمرن ثرواتهن في مشاريع مختلفة، وأدرن أعمالهن الخاصة، وشغلن مناصب إدارية في الأعمال التجارية المملوكة للآخرين. وبالتالي، لم يكن الزواج والواجبات المنزلية والأمومة عائقاً أمام المرأة من المشاركة بنشاط في الحياة العامة والإبداع

في العديد من مجالات الحياة في التاريخ الإسلامي.

مفهوم النسوية مفهوم مغلوط وغير عقلي:

وبناء على ما سبق، فقد طورت الحركة النسوية وجهة نظرها الخاطئة نحو الزواج والأمومة والأسرة باعتبارها هياكل سلطوية ظالمة بسبب الظلم الذي تعرضت له المرأة في ظل النظام العلماني الغربي الذي صنعه الإنسان. وبدلاً من تركيز الانتباه على السبب الجذري لقمع المرأة - النظام العلماني وقيمه ومعتقداته - جعلت الرجال والبنية الأسرية التقليدية هدفاً لغضبهن وكراهيتهن. ونتيجة لذلك، تطور عند العديد من النساء، بغض تجاه الزواج، ليس فقط لأنهن رأين ذلك كمؤسسة قمعية تكره النساء، ولكن أيضًا بسبب الشك في الرجال وتصويرهم كأعداء ينتظرون اللحظة المناسبة لسلبهن حقوقهن. وللأسف، فقد أثرت طريقة التفكير هذه على العديد من النساء المسلمات أيضًا، مما جعلهن يؤخرن أو يتجنبن الزواج والأمومة كلياً. وقد نظر الكثيرون إلى أحكام الأسرة في الإسلام بنظرة المشكك أو حتى بنظرة ازدراء، بينما عامل آخرون زوجاتهم معاملة الأعداء وليس على أساس الأخوة الإسلامية والصاحب في الحياة، مما أدى إلى نشوب النزاع والشقاق داخل الزواج بدلاً من السكينة التي ينبغي أن ترافق الحياة الزوجية.

وعلاوة على ذلك، تستند الحركة النسوية إلى فرضية خاطئة وغير عقلية تنكر حقيقة الاختلافات بين الجنسين. وتجاهلت الطبيعة البيولوجية للنساء بوصفهن حاملات للجنس البشري، في محاولة لدفع هذا البعد جانبًا باعتباره غير ذي صلة، بينما يجب أن يكون عاملا أساسيًا في تحديد الأدوار والحقوق داخل الزواج والحياة الأسرية بالنسبة للجنسين. كما أن الحركة النسوية رفضت الموقف المركزي الذي تلعبه الأم في حياة الطفل.

ربما هذا هو السبب في أن الكاتبة الفرنسية المعروفة سيمون دي بوفوار قالت ذات مرة: "لا ينبغي أن يُسمح لأي امرأة بالبقاء في المنزل لتربية أطفالها... لا ينبغي أن يكون لدى النساء هذا الخيار، بالتحديد لأنه إذا كان هناك مثل هذا الاختيار فإن الكثير من النساء سيقمن بذلك".

وإلى جانب ذلك، أدى فشل الحركة النسوية والمساواة بين الجنسين في تقدير الاختلافات الحقيقية بين الرجال والنساء إلى الحكم على أحكام الأسرة في الإسلام بأنها أحكام قمعية وتمييزية ضد المرأة بسبب الاختلافات بين الجنسين في الحقوق والمسؤوليات. ومع ذلك، فقد أخفقوا في فهم أن تلك الاختلافات طبيعية وتناسب في التفريق بين الجنسين، وأنهم يكملون بعضهم بعضًا لإنشاء وحدة أسرية فعالة ومنسجمة ومُنظّمة تنظيمًا جيدًا. هذا إلى جانب ضمان الأمن المالي والحماية والدعم للمرأة وأطفالها. وبالتالي، عندما قامت الدول والأسر بالتخلي عن أحكام الأسرة في الإسلام بسبب "تكافؤ الجنسين"، كانت النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للمعاناة.

وسيتناول الجزء الرابع من هذه المقالة التأثير المدمر الذي تركته الحركة النسوية والمساواة بين الجنسين على الزواج والأمومة والحياة الأسرية، وكذلك على حياة النساء والرجال والأطفال والمجتمع بشكل عام.

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
د. نسرين نواز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

الأسرة المسلمة والفصام النكد

إن نظام الأسرة في أمة ما، يرتبط ارتباطا وثيقا بعقيدة هذه الأمة والأفكار المنبثقة عنها والتي تُحدد مجموعة المقاييس والمفاهيم والقناعات لدى الناس، فتتشكّل الأنظمة والقوانين بصورة متجانسة مع ما آمنت به الجماعة، لتخلق ذلك الطابع الخاص الذي يُميّز أمة عن غيرها... لكنّ التجانس بين النظم والعقيدة، لا يخلق قطعا التوازن والانضباط داخل المجتمعات، ولا يعني قطعا صلاح الأنظمة في رعاية شؤون الناس، فالنظام الصحيح مرهون بالعقيدة الصحيحة، ولا يكون ذلك إلا بالاسلام.

ولمّا كانت العقيدة في الغرب قائمة على فكرتين أساسيتين متناقضتين مع العقيدة الإسلامية: فصل الدين عن الحياة والحريات المُطلقة للفرد، كانت النظرة إلى الأسرة إذًا مبنية على هذه الأفكار، ومنها، كان المُشرّع الغربي يُراعي ضمان الفردية والحرية ومناقضة الدين في سنّ قوانين الأسرة، وهذا ما يُفسّر حالة الانهيار في المنظومة القيمية داخل الأسرة في المجتمع الغربي، وما وصلت إليه من تفكك وفوضى وما خلّفت من أزمات على الفرد وعلى المجتمع، حتى إن مفهوم الأسرة صار يقتصر في تعريفه على لقاء بين اثنين من بني البشر لا يهمّ في ذلك امرأة ورجلا أم رجلا ورجلاً أم أمرأة وامرأة، أما الأبناء فيمكن إضافتهم بالتبنّي أو حتى باستئجار الأرحام!

نعم!! هذه الحريات المُطلقة مع استئصال الدين، قد مكّن للمشرّع الغربي أن يعبث بمؤسسة الأسرة، ويجعل من كل الأحكام المتعلّقة بها "أحوالا شخصيّة"، تخُصّ أصحابها وحدهم، وكانت قوانين "الأحوال الشخصية" متناسقة مع هذه النظرة الفردية ومُحترمة لسقف الحريات، حتى أصبح الزواج المثلي قانونيا، والجندر وزواج المحارم والأمهات العازبات والعلاقات خارج إطار الزواج وأبناء السفاح وأحكام الطلاق والإرث والحضانة، مبنية على هذه الفردية المفرطة، التي تقدِّس الفردَ، وتجعل مصلحته الخاصة مُقدّمة على مصلحة الجماعة (أنا ومن بعدي الطوفان).

وكان حقا طوفانا عصف بالمجتمع الغربي وضرب نواته حتى تهاوت القيم الأخلاقية والإنسانية والروحية ولا اعتبار إلا لما يُحقق النفعية المادية للفرد! فكانت القوانين نفسها مشكلا من المشاكل التي لحقت بعلاقات الأسرة، وزادت من عمق الأزمة، لأنها مبنية على نظرة فاسدة للإنسان وللحياة!!

ورغم فساد العقيدة الغربية وفساد الأنظمة التي انبثقت عنها، إلا أن الإجماع على القوانين وقبولها بل استحسانها في حالات كثيرة رغم شذوذها وفسادها يعكس وضعية الانسجام بين الفكرة ونظامها، فنجد مسيرات ضخمة في الشوارع الأوروبية والأمريكية تُطالب بحماية المثليين جنسيا وحماية حقوقهم، أو سن قوانين تبيح الخيانة الزوجية، أو المطالبة بتشريع الزواج بين الإنسان والحيوان كما حصل في النرويج مثلا، والتي من المرتقب أن تُجيز ذلك باستثناء التزاوج بالحشرات والحيوانات البحرية والدواجن!

مثل هذه القوانين المعيبة الفاجرة تُبيّن حجم فساد العقيدة الغربية في تعاطيها مع الإنسان، وحجم قصورها وعجزها في فهمه ابتداءً ثم في معالجة مشاكله، ما جعل المُشرّعين في الغرب يلجأون لكذبة الحرية "افعل ما تشاء وكيفما تشاء" لعجزهم عن استيعاب مشاكل الإنسان وتوفير الحلول، فتكون "الحرية" شمّاعة للعجز والفشل!!

لكن أزمة الأسرة في البلاد الإسلامية من نوع آخر، فهي أزمة نظام فاسد مُنبتّ عن عقيدة الناس، أُدخل قسرا وطُبَق غصبا، فشكّل حالة من الفوضى العارمة، لفشله من جهة، ولمناقضته عقيدة الأمة ومقاييسها وقناعاتها أساسا من جهة أخرى!!

إن أسرتنا المسلمة اليوم، تعيش حالة من الفصام النكد، بين دين تؤمن به ليس من طبيعته أن ينفصل عن الحياة وبين تشريعات قائمة على فصل الدين عن الحياة، هذا المزج بين المتناقضات يُدمّر ولا يُعمّر، ويجعل من وضعية الفرد والمجتمع وضعية مضطربة مُعقّدة مزدوجة الأزمة!

بين أحكام الله في الزواج والطلاق والنفقة والوصاية والإرث والحضانة والنسب، وبين أحكام هجينة سُلّطت على رقابنا فقطعت ما أمر به الله أن يُوصَل وسمحت لغير شرع الله أن يُطبق في محاولة تعسّفية لتأسيس نظرة جديدة عن الأسرة وعن دور الزوجة والزوج والأبناء مخالفة في تأصيلاتها وتفصيلاتها لنظرة الإسلام العظيم!

وابتداءً من مجلة الأحوال الشخصية التي أسسها "بورقيبة" في تونس سنة ١٩٥٦ والتي أثارت جدلا واسعا في أرض الزيتونة لإعلانه الحرب على الله ورسوله في أصولها وبنودها والتي تضمنت منع وتجريم تعدد الزوجات، وإلغاء حق التطليق من جانب الرجل ومنحه للمحكمة وإلغاء حق الطاعة، وإباحة الإجهاض والاعتراف بالتبني، مرورا باتفاقية سيداو وما جاء فيها من بنود مناقضة للشرع الإسلامي خاصة في نظام المواريث وزواج المسلمة من الكافر والتي تحفّظت أغلب البلدان العربية على هذه البنود على استحياء ما عدا تونس في عهد السبسي الآن الذي واصل الحرب بالوكالة عن المقبور بورقيبة من قبله، أو برتوكول "مابوتو" المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، أو خطط الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة والطفولة، ولجان حقوق المرأة والجمعيات النسوية وكل هذه المواثيق والمشاريع التي تسعى لاجتثاث الفهم الإسلامي للأسرة، المتأصّل في وجدان المسلمين، والذي خلق تلك الهُوّة العميقة بين آمال الأسرة وبين واقعها.

فالناظر لواقع الأسرة في بلادنا الإسلامية اليوم، لا يُمكنه إنكار تردّي وضعيتها من خلال تفشي ظاهرة الطلاق وارتفاع نسبها يوما بعد يوم، ونسب العنوسة، وعزوف الشباب عن الزواج خوفا من الارتباط الأسري، وتراجع نسبة الترابط الأسري وصراع الأدوار فيها، وتهميش دور الأمومة والعلاقات الزوجية، مع ضغط الحياة الاقتصادية والظروف المعيشية التي تساهم في تهديد ترابطها، وفوق ذلك حالة الفصام بين العقيدة والقوانين.

إن الأصل في شخصية المسلم وهو يحيا داخل المجتمع، أن يكون شخصية متناسقة منسجمة وهذا ما يجعل منه متوازنا، منضبطا، فسلوكه مضبوط وفق مفاهيم آمن بها، وفي سيره لربط علاقاته مع نفسه ومع الإنسان ومع خالقه، يكون التزامه بالقوانين التزاما ذاتيّا مدفوعا بتقوى الله سبحانه، فيسهل عليه تطبيق الأحكام واستساغتها، ويحترم دوره داخل الجماعة خصوصا داخل الأسرة التي ينتمي إليها أو يؤسسها بوصفها قلعة مُحصّنة بأحكام الله ورسوله، فتكون تلك الأسرة قوية مترابطة منتجة ومنصهرة مع الأمة التي تحتويها ومستجيبة للدولة التي تستظل بها.

وحتى تُحقق أسرنا المسلمة تلك النهضة وتلك الطمأنينة وذلك الانسجام والتوازن وتُنتج شخصيات مسؤولة وناضجة، عليها خلع هذه الأنظمة الفاسدة التي تهدم ولا تبني، وتتبنّى نظامها الأصلي من وحي عقيدتها المتجذرة فيها وتبني دولتها العادلة الراشدة التي تحميها وتقيها لتُحيي من جديد مفهوم الوحدة بمعناها الصحيح، من نفس واحدة إلى أسرة واحدة إلى دولة واحدة إلى أمة واحدة.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
نسرين بوظافري

العنف ضد النساء والأطفال
وباء مستورد من الغرب العلماني

مترجم

إن العنف داخل الزواج أصبح ظاهرة منتشرة ليزيد من عدد النساء والأطفال المتعرضين للعنف في البلاد الإسلامية. خاصة، في ظل السباق الذي نشهده في محاولة لنسخ نمط الحياة الغربية وأحكامها، فتصب النتائج لتسبب مزيدا من العنف المنزلي والظلم المتزايد المستمر ليصبح أكثر قتامة في البلاد الإسلامية. فتفكك الوحدة الأسرية، تسلب سلامة وانسجام الحياة العائلية في البلاد الإسلامية، وهذه نتيجة لا مفر منها في ظل وجود المفاهيم والقيم العلمانية والليبرالية التي أوجدها الفكر الرأسمالي الغربي.

وتفترض هذه الأيديولوجية أن القيم العليا التي يتطلع إليها الإنسان هي القيم السامية التي يضعها الإنسان لنفسه. وبناء على ذلك، فإن المثل الغربي للمساواة بين الجنسين، على وجه الخصوص، هو أحد المفاهيم الأساسية التي عصفت بمجتمعاتنا وعائلاتنا بنفس المصائب التي تعاني منها الشعوب الغربية. ليساعد في إفساد العلاقات في الحياة الزوجية والمجتمعية نتيجة إتاحة الحريات الليبرالية والسعي في الرغبات الأنانية؛ متعديا جميع عناصر الاحترام والكرامة للمرأة والطفل ورجال المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن الإدانة العلمانية المكثفة للنظم الاجتماعية الإسلامية تترك الأسر المسلمة تحت ظل اليأس.

إن افتراض المثقفين الحديثين - بأن الانحلال المستمر المؤلم في مجتمعاتنا هو نتيجة تداعيات السياسات غير الملائمة؛ هو خطأ! وإنما هي النتيجة الحتمية للأيديولوجية الرأسمالية التي لا تستطيع تلبية المسائل الحيوية لأتباعها ومعالجتها. فهم يسعون دائما لتغطية فسادها من أجل ضمان استمرارها، فضلا عن تشويه وتدمير ثقافة وأنماط الحياة لنظم المعتقدات الأخرى. وبالتالي، فإن مشكلة العنف في مجتمعاتنا، ولا سيما العنف المنزلي، هي نتيجة مشروع غربي خطير تم التخطيط له قبل فترة طويلة لاستعمار أراضينا، وهو ما تحقق عن طريق تنفيذ نظم الحكم العلماني وأنظمتها والهيئات الرسمية، والجمعيات، ومنظمات حقوق المرأة النسوية، وهي كلها أدوات القوى الاستعمارية التي تستخدم لإخضاع الأمة الإسلامية. وهذه المقالة سوف تدل على حجم العنف في الأسر وضد النساء والفتيات اللواتي يعشن في بلادنا.

تعتبر تونس الدولة الأولى في العالم العربي التي أدخلت قانون الأحوال الشخصية الحديث في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، لتحل محل العديد من القوانين الاجتماعية والأسرية الإسلامية مع غيرها من الموجود والقائم على العلمانية. إن هذه الدولة العلمانية القوية كانت دائما نموذج الحكومات الغربية والنسوية والمؤسسات في تأمين حقوق المرأة في العالم الإسلامي.

ومع ذلك، فإن تعزيز وتنفيذ القيم الليبرالية العلمانية والسياسات والقوانين داخل مجتمعها لم يؤد إلا إلى زيادة اضطهاد شعبها، ولا سيما العنف ضد المرأة. واليوم، يوجد في البلد الواقع في شمال أفريقيا حاليا أعلى معدلات العنف المنزلي في العالم. فقد كشفت البحوث أن ما يقرب من نصف النساء كن ضحايا لهذه الجريمة في مرحلة ما من حياتهن. وكشفت دراسة أجرتها المرأة التونسية الديمقراطية (ATFD، اختصار الفرنسية) أن ٨٤٪ من النساء ضحايا العنف هن متزوجات، و٨٢٪ من الحالات تحدث في منزل الزوجية. وكشف المكتب الوطني للأسرة والسكان أن حوالي ٥٠٪ من النساء التونسيات عانين من شكل من أشكال العنف، وأن ٤٢٪ منهن خريجات جامعات. وأظهرت عينة إجمالية من ٣٠٠٠ امرأة أن ٣١٪ منهن تعرضن للعنف البدني، و٢٨٪ تعرضن للعنف الجنسي و٧,١٪ تعرضن للعنف الاقتصادي (١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤). وفي هذا العام، أظهرت دراسة أخرى نشرها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات عن المرأة (مجموعة تونسية بالتعاون مع الأمم المتحدة) أن ٧٠-٩٠ في المائة من النساء تعرضن للتحرش الجنسي، معظمهن في وسائل النقل العام، من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وثمة سبب آخر يدعو للقلق فيما يتعلق بسلامة المرأة في البلد وهو الاتجار بالمرأة. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، فإن تونس تعتبر مصدر وبلد مقصد وعبور للنساء اللواتي يتعرضن للعمل القسري والاتجار بالجنس. كل هذا يوضح أن التعديلات في القوانين لم تفشل فقط في حماية المرأة في تونس، بل أدت في الواقع إلى استفحال القمع وزيادة العنف. كل هذا وما تزال البلاد حريصة على تنفيذ المثل العليا والقوانين الغربية العلمانية كإيجاد المساواة الكاملة بين الجنسين في دستورها الجديد، بالإضافة إلى "قانون القضاء على العنف ضد المرأة"، الذي سيدخل حيز التنفيذ هذا العام.

تركيا هي بلد إسلامي آخر يعتبر قدوة بما يتعلق بحقوق المرأة، فهي تعتبر من الدول الرائدة في تعزيز وتطبيق القيم الرأسمالية مثل العلمانية والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في العالم الإسلامي. فقد كانت تركيا نشطة بالمشاركة في كل اتفاق دولي تقريبا يتعلق بالمرأة. كما وصدقت على معاهدة الأمم المتحدة الدولية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ١٩٨٦، وأنشأت المديرية العامة لوضع المرأة (GDSW) كآلية وطنية في عام ١٩٩٠ والتي ساهمت إلى حد كبير في نشاط مشاركة تركيا في إعلان ومنهاج عمل (بيجين) الصادر عن الأمم المتحدة بشأن عمليات حقوق المرأة في عام ١٩٩٥. وكانت أول دولة وقعت على اتفاقية منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحته في ١١ أيار/مايو ٢٠١١، وأصبحت أول بلد يصدق عليه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.كما وتم الاعتراف بمكافحة العنف ضد المرأة كسياسة للدولة واعتنقت العديد من أجهزة الدولة منذ عام ١٩٩٥. غير أن جميع هذه الإجراءات وجميع الجهود والمبادرات الهادفة إلى تعزيز وتنفيذ المساواة بين الجنسين داخل البلد، أسفرت عن أسرع معدلات العنف المتزايدة ضد المرأة في العالم. فوفقا لوزارة العدل التركية، من عام ٢٠٠٣ عندما وصل (حزب العدالة والتنمية) إلى السلطة حتى عام ٢٠١٤، كانت هناك زيادة بنسبة ١٤٠٠ في المائة في عدد جرائم قتل النساء. كما أن أكبر التغييرات في القوانين واللوائح وفقا للاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية.

ووفقا لمعهد الإحصاء التركي، فإن ٤ من كل ١٠ نساء يواجهن العنف العائلي، في حين أفادت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في تركيا أن ٨٦ في المائة من النساء في تركيا تعرضن لعنف بدني أو نفسي من شريك أو من أحد أفراد الأسرة. كما أن سبب وفاة أكثر من ٣٠٠ امرأة كان بسبب العنف العائلي في عام ٢٠١٥ وحده. وفي عام ٢٠١٤، قتلت عشرات النساء نتيجة أزواجهن المسيئين حتى بعد تقديم طلب للحصول على حماية من الشرطة. وتشغل تركيا حاليا ما يقرب من ١٠٠ مأوى رسمي تستوعب ما لا يقل عن ٣٠٠٠ امرأة، حيث تكافح المنظمات غير الربحية التي لا تربح من أجل رعاية ما تبقى

من ٢٠٠٠٠ من النساء اللواتي يلتمسن المأوى كل عام. وكشف تقرير منظمة نسائية (منهاج وقف جرائم قتل النساء) عن وقوع ٤٠٩ حالات اغتيال للنساء، و٣٨٧ حالة اعتداء جنسي على الأطفال، و٣٣٢ حالة عنف جنسي ضد المرأة في عام ٢٠١٧. وتتزايد هذه الأرقام بسرعة كل عام. إلا أن الأمر الذي تقشعر له الأبدان، هو تطور العنف الذي يتعرض له الأطفال. فبسبب مشاكل الطلاق يلجأ الآباء لقتل أطفالهم بالانتقام من الطلاق المرفوض... وهكذا قتل ٢٠ طفلا من آبائهم في عام ٢٠١٧ وحده.

إن أعداد وتقارير البلدان الإسلامية الأخرى، التي تحكمها أنظمة علمانية وغير إسلامية أخرى، ترسم صورا داكنة مشابهة: ففي أفغانستان، تعاني ٨٠ في المائة من النساء الأفغانيات أو تعرضن لنوع واحد على الأقل من أشكال العنف خلال حياتهن (صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٦). وسجلت وزارة الصحة العامة ٨١٨٨ حالة عنف قائم على نوع الجنس، منها ٢٨٠٦ حالات عنف بدني، و٣٤٧٠ تعسفا نفسيا، و١٢٠٧ حالة عدم حصول على الاحتياجات والموارد الأساسية، و٤٠٣ حالات زواج قسري، و١٦٦ حالة اعتداء جنسي، و١٣٦ حالة مضايقات جنسية ضد النساء. وأعلنت وزارة شؤون المرأة الأفغانية عن قرابة ٤٠٠٠ حالة من حالات العنف ضد المرأة في عام ٢٠١٧.

كما وتتعرض حوالي ١,٥ مليون امرأة في مصر للعنف المنزلي كل عام بمعدل أكثر من ٤٠٠٠ حالة يوميا (المجلس الوطني للمرأة في مصر - ٢٠١٦). وفي فلسطين، تتعرض حوالي ٣٧٪ من النساء المتزوجات لشكل من أشكال العنف من قبل أزواجهن) الدراسة الاستقصائية الوطنية حول العنف في المجتمع الفلسطيني، ٢٠١١. كما أن في إندونيسيا إحصاءات كشفت بإيجاز عن وجود ٢٤٥،٥٤٨ حالة عنف ضد الزوجات في عام ٢٠١٦ وحده (Komnas Perempuan، ٢٠١٦)، وتتبعت ماليزيا ١٠٢٨٢ حالة عنف عائلي تم التبليغ عنها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وحده)WAO. ٢٠١٦)،) (ووفقا للخدمة الفارسية للبي بي سي، فإن ٦٦,٣٪ من النساء في إيران يتعرضن للعنف في حياتهن) RUDAW)، ٢٠١٤).

إن هذه الآفة الهائلة من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي هي في واقع الأمر ظاهرة مستوردة إلى أراضينا من الغرب الذي يعاني من وباء هذه الجرائم نتيجة وجود النظام الرأسمالي والعلماني والليبرالي. فعلى سبيل المثال، أبلغت ١,٢ مليون امرأة في بريطانيا عن إساءة المعاملة المنزلية في إنجلترا وويلز في العام المنتهي ٢٠١٦، بينما تعرضت امرأة واحدة من بين كل ٤ نساء للعنف العائلي (مكتب الإحصاءات الوطنية). وفي عام ٢٠١٤، كشفت دراسة استقصائية أجرتها وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية FRA)) أن ثلث النساء في الاتحاد الأوروبي تعرضن للعنف البدني أو الجنسي منذ سن ١٥ عاما، أي ما يعادل ٦٢ مليون شخص. ووجدت الدراسة الاستقصائية التي شملت ٢٨ بلدا أوروبيا أن امرأة من بين كل ١٠ نساء في القارة عانت من شكل من أشكال العنف الجنسي و١ من بين كل ٢٠ امرأة تعرضت للاغتصاب. و٥٥ في المائة تعرضن للتحرش الجنسي، في كثير من الأحيان في مكان العمل، حيث تعرضت نسبة ٧٥ في المائة من النساء في المهن المؤهلة أو وظائف الإدارة العليا لهذا الشكل من الانتهاكات ضد كرامتهن، وتفكيك الادعاء المتكرر بأن العمل هو الطريق إلى رفع مستوى المرأة الحالية. ومن المثير للاهتمام أن البلدان التي شهدت أكبر عدد من حوادث العنف هي الدنمارك ٥٢٪، وفنلندا ٤٧٪، والسويد ٤٦٪، الدول التي أشادت بقوانينها الخاصة بالمساواة بين الجنسين ووصفت بأنها أكثر المساواة بين الجنسين وفقا لمؤشر المساواة بين الجنسين التابع للأمم المتحدة، وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٣، والمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين.

وهذه بعض الإحصاءات حول العنف في أمريكا، التي نشرت في هافينغتون بوست في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧: فكل يوم يوجد هنالك أكثر من ٥٧٠ شخصاً يتعرضون للعنف الجنسي في هذا البلد الذي لا يخلو من قصص شبه يومية من الاعتداءات الجنسية في الجامعات، والتي اتهم رئيسها علنا بالاعتداء الجنسي على أكثر من ١٥ امرأة. وقد تعرضت ١٨ مليون امرأة تقريبا للاغتصاب منذ عام ١٩٩٨. كما أن ١ من بين كل ٦ نساء أمريكيات نجون من محاولة اغتصاب أو فعلية في حياتهن. ويبلغ متوسط عدد ضحايا الاغتصاب في السنة ٣٢١٥٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العنف العائلي شائع جدا في أمريكا حيث تتعرض حوالي ٥ ملايين امرأة للعنف الجسدي المرتبط بالشريك الحميم... وهكذا تكرار لغيرها من أنواع الاعتداء الجنسي والاغتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسي.

كل هذا العنف الذي يمكن العثور عليه ليصل كأعلى مستويات الوباء في هذا البلد، ما زال يدعي أنه الحامي والحارس لحقوق المرأة وحقوق الإنسان. حيث تشكل النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ٨٠ في المائة من العدد المقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ شخص الذين يتم الاتجار بهم عبر الحدود الوطنية سنويا، حيث يتاجر ٧٠ في المائة منهم بالاستغلال الجنسي. ما يصل إلى ٧ من كل ١٠ نساء في العالم أبلغن عن تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي في مرحلة ما من حياتهن. في جميع أنحاء العالم ما يصل إلى ٥٠٪ من الاعتداءات الجنسية تلتزم الفتيات دون سن ١٦. أكثر من ١٠٠ مليون فتاة فقدت بسبب اختيار الجنس قبل الولادة. وهذا كله قد تم ستره وتغطيته تحت مراقبة النظام الليبرالي العلماني الرأسمالي الذي يظهر نفسه كجاهل وغير قادر على وقف هذا المد من العنف ضد النساء والفتيات. ومجموعة القوانين للمساواة بين الجنسين، والأعمال والمبادرات، فضلا عن البرامج والتشريعات المروج لها دوليا في البلاد الغربية والإسلامية للحد من العنف ضد النساء والفتيات بشكل مذهل كلها فشلت حتى في الحد من حجم هذه المشكلة.

هذه الأمثلة من العالم الإسلامي وغير الإسلامي تبين أن القيم العلمانية الليبرالية الرأسمالية التي تشجع الأفراد على التصرف بأهوائهم ورغباتهم والتي تقلل من قدر المرأة بالترويج للحريات الجنسية التي تضر وتفسد العلاقات بين الجنسين داخل المجتمع، ساعدت بشكل مباشر على تحليل السلوك المهين والمذل والعنيف تجاه النساء في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، أدى إلى انعدام وجود قواعد وقوانين تنظم الشؤون والتفاعل بين الرجال والنساء لتكون مقنعة ومرضية، فضلا عن عدم وجود عقوبة كافية لأي تجاوزات ضد انتهاك شرف وكرامة المرأة في تصعيدات غير قابلة للحد من العنف ضد المرأة. وما دامت هذه القيم والأفكار الفاسدة لا تزال سائدة في مجتمعاتنا، فإن اتخاذ عدد قليل من السياسات أو القوانين أو إنشاء مبادرات ومنظمات نسائية سيخفق باستمرار في معالجة هذه المشكلة. بل سيواصلون ببساطة الوضع الراهن، ليحافظوا على هيمنة ووجود نظام المعتقدات والبنية الاستعمارية الضارة في بلادنا الإسلامية، فتزيد من الجرائم التي تنتهك كرامة المرأة، وتسرع في تدمير النسيج المجتمعي في بلادنا.

والعلاج الوحيد لهذا الوباء هو رفض النظم الليبرالية العلمانية المعيبة التي يفرضها علينا المستعمرون الرأسماليون الغربيون، ليكون مستقبل البلاد الإسلامية في ظل النظام الإسلامي وحده.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

كتبته للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
زهرة مالك

الأسرة
التحدّيات والمعالجات الإسلاميّة

مجلّة مُختبرات
٨٩